جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٥١)

سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى
المرحلة الأولى

الاطار النظرى والمشكلات المنهجية

القاهرة
مايو ١٩٩٠

محتويـــــات البحث

صفحـــة

تمهيـــــــد ٣

الجزء الأول : سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصـــــرى من منظور الميزة النسبية .....

الجزء الثاني : سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصـــــرى من منظور الطلب النهائى ٤٢

الجزء الثالث : سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصـــــرى من وجهة نظر الامكانيات الانتاجية ١٠٥

الجزء الرابع : سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصـــــرى الاطار التنظيمى والتشريعى لتجارة مصر الخارجية ١٤٨

تمهيـــــد

يمكن النظر الى المشكلة الاقتصادية المصرية ، باعتبارها محصلة للاختلالات الهيكلية بين الموارد الكلية والاحتياجات الكلية ، من زاويتين رئيسيتين :

- الأولى داخلية وتتمثل فى عدم التوازن بين الناتج المحلى الاجمالى والطلب الكلى ، ويعبر عنه فى مظاهر رئيسية من أهمها عجز ميزان الادخـــار والاستثمار ، ونقص العرض السلعى المتاح للاستخدام ، وانخفاض مستـــوى التشغيل ، وعجز الموازنة العامة . وينتج عدم التوازن المذكور ، بمظاهـــره تلك ، عن عدم مرونة الجهاز الانتاجى المحلى بالدرجة الكافية وانخفـــاض مستوى الكفاءة الاقتصادية باعتبارها علاقة أمثلية بين التكلفة والعائد .

- والزاوية الأخرى للمشكلة هى عدم التوازن فى مجال المعاملات الخارجيـــة ، أو ميزان الموارد حيث تأخذ مظاهر متعددة أهمها العجز المسجل فـــى ميزان الدائنية والمديونية وميزانية النقد الأجنبى وميزان المدفوعات ، وكـــل منها يعبر عن مستوى معين فى التحليل .

وقد أخذنا موضوع لهذه الدراسة عجز ميزان المدفوعات وكان محور التركيز فيها هو سياسات معالجة العجز ، وذلك من خلال اقتراح مجموعة متماسكة مـــن الحلول باعتبار أن تشخيص مشكلة العجز نفسها قد تناولته أقلام وأبحاث عديدة من قبل .

ولعلاج أزمة ميزان المدفوعات كما هو معروف مستويان :

مستوى التعامل مع الأجل القصير ، ومستوى التعامل مع الأجلين المتوسط والطويل .

وقد تم تناول المستوى الأول من خلال دراسات عديدة سواء داخل معهـــــد

التخطيط القومى أو خارجه ، حيث تم التركيز على اجراءات متفرقة للعلاج وطرحت المناهج التحليلية المرتبطة بها .

أما المستوى الثانى فيعبر عنه بسياسات اصلاح ميزان المدفوعات ، وهو فى حاجة الى المزيد من الايضاح والتأصيل . وهذا ما حاولنا أن تقوم به فى هذا البحث الذى يصدر ضمن سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) .

وتم الانطلاق فى العمل من طرح السؤال التالى :
ما هى الأبعاد المختلفة لعلاج العجز فى ميزان المدفوعات ، والتى تعبر عن التفاعل بين الزاويتين الداخلية والخارجية للمشكلة ؟

وكانت الاجابة أن هناك ثلاثة أبعاد رئيسية :
البعد الأول يتعلق بالعرض والثانى بالطلب والثالث يتعلق بالتشريعات والمؤسسات .

وفى تحليل العرض جاء الجزء الأول ليضع اطارا تحليليا لاختيار أنشطة التصدير وأنشطة احلال الواردات.وتم استكمال تحليل العرض من خلال الجزء الثالث الذى تناول مدخل الامكانيات الانتاجية بصورة محددة .

وأتى تحليل الطلب فى الجزء الثانى الذى تناول تطبيق منهج للتوازن العام لتتبع أثر السياسات المختارة على الطلب المحلى .

وفى الجزء الأخير تم تناول المؤسسات والتشريعات التى تمارس تأثيرها من خلال استعراض المراحل الزمنية المختلفة والسياسات الحاكمة لكل منها فى مجال التجارة الخارجية وذلك فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٨٧.ونظرا لضخامة العبء البحثى المطلوب لمعالجة قضية بهذا الاتساع وهذا العمق ، فقد اخترنا التركيز فى مرحلة أولى من البحث (هى المرحلة التى تغطيها الدراسة المنشورة هنا)

على صياغة المنهجية بدرجة عالية من التفصيل نسبيا مع الاشارة الى البيانات اللازمة وعرض المتاح من بينها . على أن تتم مواصلة العمل فى المرحلة الثانية للبحث فى العام البحثى التالى (١٩٨٩/١٩٩٠) وذلك بغرض تطبيق المنهجية عمليا على بيانات ميزان المدفوعات المصرى — وهى المرحلة التى يتولاها بالفعل أ . د . السيد عبد المعبود ناصف .

وقد تم تقسيم العمل فى الدراسة الحالية التى تغطى المرحلة الأولى المشار اليها — على فريق البحث — على النحو التالى :

الجزء الأول : سياسات اصلاح ميزان المدفوعات من منظور الميزة النسبية . وقد قام به الأستاذ الدكتور السيد عبد المعبود ناصف ، الباحث الرئيسى للدراسة من ص ١٠ الى ص ٤١ .

الجزء الثانى : سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى من منظور الطلب النهائى (السياسة الاستيعابية) من ص ٤٢ الى ص ١٠٢ وقامت به د . فادية محمد عبد السلام .

الجزء الثالث : سياسات اصلاح ميزان المدفوعات ، من وجهة نظر الامكانيات الانتاجية من ص ١٠٥ الى ص ١٤٧ وقام به د . محمد عبد الشفيع عيسى .

الجزء الرابع : الاطار المؤسسى والتشريعى لتجارة مصر الخارجية خلال الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٨٧ من ص ١٤٨ الى ص ١٩٤ وقام به د . مجدى محمد خليفة .

ويركز الجزء الأول الذى أعده الباحث الرئيسى أ٠د٠السيد عبد المعبود ناصف على تحديد الأسعار الاقتصادية لمنتجات الأنشطة الاقتصادية والتى يحتويها جدول المدخلات / المخرجات لعام ١٩٨٦/١٩٨٧ المستخدم فى حسابات التوازن العام للخطة الحالية (١٩٨٧/٨٨ ـ ١٩٩١/٩٢) ، ويتم ذلك على مرحلتين : حيث تهتم المرحلة الأولى بتحويل القيمة المضافة المحسوبة بالتكلفة الجارية لعوامل الانتاج الى قيم مضافة بأسعار اقتصادية تعكس التكلفة الاقتصادية لعوامل الانتاج باستخدام دوال انتاج مناسبة أو باستخدام مدخل البرمجة الخطية ٠ وتهتم المرحلة الثانية بحساب المدخلات الوسيطة المحلية بالاسعار الاقتصادية أيضا بمعلومية القيم المضافة التى تم الحصول عليها فى المرحلة الأولى ٠ وباضافة التكلفة الاقتصادية للمستلزمات الوسيطة الى القيمة المضافة الاقتصادية ، تتحدد التكلفة الاقتصادية للانتاج فى مختلف الأنشطة الاقتصادية ٠ ومع ترتيب الأنشطة وفقا للعائد على رأس المال و /أو وفقا للمقارنات الدولية للأسعار النسبية لنفس المنتجات تتحدد الأنشطة الاقتصادية المرشحة للتصدير أو احلال الواردات مستقبلا ٠

أما الجزء الثانى والذى قامت باعداده د ٠فادية محمد عبد السلام فقد استند الى نموذج توازن عام متعدد القطاعات يقوم على مصفوفة الحسابات الاجتماعية SAM وذلك لدراسة آثار السياسات الاستيعابية على الطلب المحلى ٠ ويصلح النموذج المقترح (والموجه أساسا بدوال تفسيرية فى الطلب على الصادرات والواردات والاستهلاك الخاص والاستثمار) لمناقشة العديد من القضايا مثل سبل تشجيع الصادرات ، والتأثير على مستوى الاستهلاك والانفاق الحكومى ، وتقدير مستويات الاستثمار ٠

والخلاصة ، أن النموذج المقترح يفيد فى تقدير مستويات الطلب النهائى المحددة لمستوى الانتاج المحلى ومستوى تشغيل الطاقات الانتاجية ٠

وهنا يأتي الجزء الثالث والذى قام باعداده د • محمد عبد الشفيع عيسى ليتناول بصورة محددة سياسة رفع مستوى الامكانيات الانتاجية بغرض اصلاح ميزان المدفوعات • وينقسم هذا الجزء الى ثلاثة أقسام فرعية : وفى القسم الأول يحاول تقديم اطار نظرى للعلاقة بين سياسة الاصلاح وامكانيات الانتاج • ويستند هذا الاطار الى ستة محاور رئيسية هى : زيادة معدل النمو الاقتصادى الحقيقى الصافى ورفع مستوى الادخار القومى ، وتحسين الكفاءة الانتاجية ، وخفض المكون الاستيرادى فى الانتاج القومى ، وبناء هيكل انتاجى متناسق ، وبناء ميزة نسبية مقارنة ديناميكية •

أما القسم الثانى فيتناول استعراض المنهجية المقترحة ومشكلات القياس المرتبطة بها • ويتم التركيز هنا على نقطتين هما : سبل زيادة الناتج ، وطبيعة هيكل الناتج نفسه • وفيما يتعلق بالنقطة الاولى فان الزيادة تتحدد بعاملين هما : زيادة المدخلات من عوامل الانتاج ، (بالتركيز على مدخلات رأس المال والعمل) ورفع مستوى الانتاجية الكلية للعوامل • وتمت الاشارة الى المنهجية وطرق القياس الخاصة بهذين العاملين • وهو ما تم أيضا بالنسبة للنقطة الثانية فى موضوع القسم الفرعى الثانى : أى هيكل الناتج • أما القسم الفرعى الثالث فانه يتناول بشئ من التفصيل أحد الموضوعات الرئيسية المتعلقة بالامكانيات الانتاجية فى علاقتها باصلاح ميزان المدفوعات ، وذلك هو (التقدم التكنولوجى والانتاجية) كما تناوله التحليل الاقتصادى المعاصر •

وبعد الانتهاء من تناول جانبى العرض والطلب فى سياسات اصلاح ميزان المدفوعات ، أصبح من الممكن الانتقال الى دور المؤسسات والتشريعات فى التجارة الخارجية المصرية فى ربع القرن الممتد من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٨٧ • وهذا هو موضوع الجزء الرابع الذى قام باعداده د • مجدى محمد خليفة — وتم تقسيم فترة

البحث الى مراحل فرعية أولاهـا المرحلة منذ ١٩٥٢ الى ١٩٥٧ وكانت التجـارة الخارجية قائمة على أكتاف القطاع الخاص أساسا ، حيث احتكرت بعض الشركـات التجارة الخارجية المصرية وبرز دور الوسطاء ، وذلك فى ظل غياب دور الدولة الى حد بعيد . أما المرحلة الثانية فتمتد من ١٩٥٧ الى ١٩٧٠ وشهدت تدريجيـا احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، وتبلور تنظيم متكامل معين للتجارة الخارجية حيث تم تحديد التخصص السلعى والجغرافى لشركات القطاع العام العاملة فى هـذا المجال . وهناك مرحلة ثالثة ذات طابع انتقالى (١٩٧١ ـ ١٩٧٣) حيث شهدت الآثار الاقتصادية لنكسة عام ١٩٦٧ وباتت الدولة تستشعر عدم قدرتها على الاستمرار فى تحسين أداء القطاع فبدأت التمهيد لسياسة الانفتاح الاقتصادى ببعـض الاجراءات التى خففت من سيطرة الدولة على التجارة الخارجية . ومنذ ١٩٧٤ حتى ١٩٨٧ شهدت التجارة الخارجية تغييرا جذريا فى المؤسسات والتشريعات الحاكمة لها ، وتم اعتبارا من عام ١٩٧٥ الغاء التخصص السلعى والجغرافى لشركات القطاع العام وأزيلت الأسوار التى كانت تحجب القطاع الخاص عن السوق الخارجى فيما عدا السلع الاستراتيجية . وبذا تقلص دور الدولة جذريا وتعاظم دور القطاع الخـاص وتحررت التجارة الخارجية من كثير من القيود .

وكان لكل من المراحل السابقة اطارها التشريعى المواكب لها ، تناولها البحث بالاستعراض ، معقبا على كل من الجانب المؤسسى والتشريعى بالأثر على مستـوى العجز فى الميزان التجارى السلعى ومن ثم ميزان المدفوعات المصرى .

وهكذا يتكامل البحث من خلال تناول أبعاد العرض والطلب والمؤسسـات والتشريع ، مع التأكيد مرة أخرى على أن البحث الراهن يشكل مرحلة أولى فـى الدراسة المتكاملة لسياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى ـ وهى المرحلة الـتى

تستهدف بلورة المنهجية وطرق البحث واستكشاف البيانات المطلوبة • وهى تمهيد بطبيعتها لحلقة ثانية فى الدراسة على درجة أعلى من التفصيل والاقتراب من مشكلات التطبيق ، على نحو ما أشرنا •

ولعلنا بذلك نسهم فى القاء الأضواء على احدى المشكلات الرئيسية التى تعترض طريق النمو والاصلاح الشامل للاقتصاد المصرى •

وعلى الله قصد السبيل ،،،

الباحث الرئيسى للدراسة
مدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

أ • د • السيد عبد المعبود ناصف

الجـــزء الأول

سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى من منظور

المـــــيزة النسبيـــة

(سياسة الأسعار النسبية)

الجـــزء الأول

سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى من منظـــور الميزة النسبية

(سياسة الأسعار النسبية)

المحتويات

مقدمـــة : البيئة الاقتصادية للسياسة المصرية فى ظل الاصلاح الاقتصادى المصرى .

أولا : المنهج الأول : منهج التشابك القطاعى (جدول المدخلات والمخرجات)

١ـ١ عرض المنهج .

١ـ٢ نموذج البنك الدولى فى حساب اسعار الظل .

١ـ٣ استخدام المنهج المقترح فى الحساب الاقتصادى للتكلفة / العائد ، واختيار الأنشطة ذات الميزة النسبية .

١ـ٤ الميزة النسبية وفق المنهج السابق ميزة نسبية استاتيكية .

ثانيا : المنهج الثانى : منهج البرمجة الخطية

٢ـ١ عرض المنهج .

٢ـ٢ المحتوى التحليلى وتوجهات السياسة الاقتصادية فى نموذج البرمجة الخطية .

مقدمـة : البيئة الاقتصادية للسياسة السعرية فى ظل الاصلاح الاقتصادى المصرى :

يواجه الاقتصاد المصرى عدة قيود هيكلية تؤثر سلبا على التنمية فى الأجـــل المتوسط وهى :

أ ـ ضعف الانتاجية .
ب ـ اختلال جهاز الأسعار .
حـ ـ معدل مرتفع من التضخم .
د ـ معدل مرتفع من البطالة .
هـ ـ عجز الادخار المحلى عن تمويل الاستثمارات .
و ـ عدم قدرة الصادرات على تمويل الواردات .

ويرتكز الحل المطروح الآن ضمن برنامج للتثبيت والتكيف الهيكلى على ترتيـــب البيت من الداخل لاعادة التوازن بين الموارد والاستخدامات بحيث يمكن احتـــواء التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى . ومعروف أن حدة التضخم تخف مع الزيادة فى حجم الواردات بسبب ما تتيحه من سلع وخدمات أجنبية لاشباع الطلب المحلى . ولا مشكلة اطلاقا فى زيادة الواردات اذا قابلتها قدرة علـــى الاستيراد من خلال زيادة الصادرات التقليدية وغير التقليدية . لكن فجوة المـــوارد الأجنبية الناتجة عن قصور تغطية الصادرات للواردات أدت الى تزايد الاعتماد علـى الخارج متمثلا فى الدين الخارجى .

وقد تم أخيرا تسعير الصادرات والواردات طبقا لسعر صرف واقعى بحيث يزيد عائد التصدير وترتفع تكلفة الواردات بالجنيه المصرى مما يرشد الواردات ويشجع الصادرات • الا أن درجة النجاح فى ذلك تتوقف على احتواء معدل التضخم الداخلى (معدل تنفيذ سياسة انكماشية) • والعلاقة بين تسعير الصادرات والواردات وفق سعر صرف واقعى وثيقة الصلة بجهاز الأسعار فى الداخل • فتحرير سعر الصرف يعنى الغاء الضرائب على الصادرات والغاء الاعانات للواردات ومن ثم الغاء جزء من الانفاق الحكومى فى صورة فروق سعر الصرف ، وان كان ذلك التصحيح جزئيا بسبب التواجد الحالى لمجمع البنك المركزى حيث سعر الصرف المغالى فيه •

وتصحيح الاختلالات السعرية لم يقتصر على سعر الصرف بل تعداه فى حيز كبير الى تحريك الأسعار الى أعلى لمستلزمات الانتاجية والمنتجات النهائية لأنشطة القطاع العام ليتوائم السعر مع التكلفة الاقتصادية • وقد صاحب تحريك الأسعار هذا ضغوطا تضخمية من جانب التكاليف مما انعكس على معدل التضخم العام •

والجانب الايجابى الأول من تحرير سعر الصرف وتصحيح العلاقات السعرية فى الداخل هو التخفيف من عجز الموازنة العامة للدولة من خلال تقليل الدعم غير المباشر وزيادة ربحية أنشطة القطاع العام • ومن ثم التقليل من التمويل بالعجز وتحرير هامش أكبر من الائتمان المصرفى للمشاركة فى تمويل استثمارات القطاع الخاص • ومن ناحية أخرى ، فان ترشيد الاستهلاك الخاص ممكن فى حدود فعالية ارتفاع الأسعار على تخفيض الاستهلاك وان كان تحريك الدخول لأعلى وزيادات عدد السكان تبددان أثر الأسعار وأكثر •

ويتيح انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن تصحيح الاختلالات السعرية المطبقة حاليا ، والناتج من زيادة الضرائب وترشيد الانفاق الجارى و (زيادة أسعار الطاقة المستهلكة محليا) ـ أرضية صلبة لرسم سياسة نقدية انكماشية تقلل من العرض النقدى والائتمان المصرفى ومن ثم تصحيح العلاقات السعرية فى محيط المال : زيادة أسعار الفائدة الدائنة والمدينة • وبجانب الادخار العائلى المضمون تعبئته من جانب الدولة (التأمينات وخلافه) قد ينجح ثلاثى التحريك الى أعلى لأسعار الفائدة ، أسعار سلع الاستهلاك ، والدخول (فى حدود أقل من زيادة الانتاجية) فى ايقاف الجور على مدخرات القطاع العائلى القديمة وتحريكها وتنمية المدخرات الجديدة •

لكن حتى بعد اتمام عملية تصحيح الاختلالات السعرية فى دائرة الانتاج ودائرة التوزيع (فى الداخل والخارج) واثارها الايجابية المنتظرة على تعبئة الموارد وحسن تشغيلها ، يبقى التخوف من سلبيات تطور الاقتصاد فى اتجاه الانكماش / التضخمى Stag -Inflation وأهمها انخفاض معدل النمو وزيادة معدل البطالة •

ومواجهة للتكلفة المرحلية الثقيلة للانكماش التضخمى ، لا بديل من زيادة معدل الاستثمار الاجمالى حيث أن رفع الكفاءة الانتاجية للموارد القائمة باستثمارات الاحلال والتجديد ، وتعلية هذه الموارد باستثمارات صافية تدعم الانتاج من خلال زيادة انتاجية الموارد القديمة بالاضافة الى الانتاج الجديد للموارد المضافة •

وقد لا يكفى ترتيب البيت من الداخل لضمان توافر المكون المحلى والمكون الأجنبى لتمويل معدل مرتفع من الاستثمارات خلال مرحلة التكيف • ونسوق هنا أربعة أسباب للتطور نحو هذا الاحتمال :

أ ـ زيادة انتاجية الموارد بمعدلات بطيئة ٠

ب ـ تزايد نصيب الواردات الاحلالية من السوق المحلى على مر الزمن اذا زاد معدل التضخم فى الداخل ٠

حـ ـ ضالة الاستثمارات الموجهة للانتاج من أجل التصدير ٠

د ـ عدم استقرار سعر الصرف ٠

وفى ضوء هذا الاحتمال ، يبقى التوجه نحو دعم تحركات رأس المال الدولى الى الداخل ٠

ويتولد مع ترتيب البيت من الداخل مناخ استثمارى طيب يساعد على استقرار حسابات المستثمرين ويقلل من درجة عدم اليقين والمخاطرة فى اتخاذ قرارات الاستثمار ٠ ومن غير المتوقع حدوث تدفق كبير من الاستثمار العربى والأجنبى خلال مرحلة التكيف استجابة لرفع أسعار الفائدة وتحرير سعر الصرف مثلا ، بل يتوقف ذلك على ارتفاع الكفاءة الانتاجية لمشروعات الاستثمار الوطنى فى ضوء سياسات الاصلاح ٠ عندئذ يحدد المستثمر العربى والأجنبى موقفه فى علاقات التشابك بين القطاع العام والقطاع الخاص من حيث توافر مستلزمات الانتاج ، العمالة المدربة ، التمويل المحلى البنية الأساسية ، وغيرها ، ولا يعنى ذلك توقف جهود جذب الاستثمارات العربية والأجنبية ٠

وبجانب اعادة جدولة الديون الخارجية التى تخفف من فجوة النقد الأجنبى خلال مرحلة التكيف ، تتواجد أرضية صلبة ـ من واقع قدرة الاقتصاد الوطنى على النمو ـ لتدعيم الجدارة الائتمانية Creditworthiness للاقتصاد المصرى بما يتيح الاقتراض من المصادر الخاصة بشروط أفضل ٠

ويتواجد حيز كبير لدور التعاون الدولى فى دعم جهود الاصلاح الاقتصادى فى الداخل من خلال المساعدات الخارجية والاقتراض من المصادر الرسمية الثنائية ومتعددة الأطراف ، وتؤكد التجربة أهمية ربط تدفقات الموارد الأجنبية هذه بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدلا من ربطها بمشروعات معينة ليتيح ذلك سرعة أكبر فى معدلات السحب ومرونة أكبر فى التوزيع الداخلى لهذه التدفقات بين مشروعات النشاط الواحد بمعرفة المخطط على الأقل .

وأخيرا ، يجب ألا تنسينا جهود دعم القدرة على الاستيراد من خلال دعم تحركات رأس المال الدولى الى الداخل أهمية تعطية الاحتياطيات النقدية الدولية لدى البنك المركزى اذا كان تحرير التجارة الدولية هدفا طويل الأجل .

وتركيزا على مشكلة ميزان المدفوعات ، لا تكفى سياسة السير للأمام ثم التوقف Stop & Go لحل المشكلة فى اطار اصلاح اقتصادى لأن تلك السياسة هى سمة من سمات سياسات التثبيت وليس التكيف الهيكلى . فاذا كان تحرير التجارة الدولية هدفا طويل الأجل وجب النظر الى مشكلة ميزان المدفوعات من البعد الزمنى طويل الأجل لتحديد الأنشطة الاقتصادية التى تنمى القدرة على الاستيراد من خلال تنمية الصادرات .

ويتطلب هذا الطرح الواسع للمشكلة اطارا تحليليا يحتوى على الأقل المكونات التى ينبنى على أساسها حل المشكلة . فاذا نحينا جانبا الآن الشق الرأسمالى فى ميزان المدفوعات ، وركزنا على شق العمليات الجارية فى جانبها السلعى والخدمى ، نستطيع أن نطرح حل المشكلة هكذا :

أ - لا يمكن تنمية الصادرات (وتعميق احلال الواردات) دون تطوير امكانيات الانتاج أفقيا ورأسيا (جانب العرض) .

ب ـ لا يمكن تسويق الصادرات دون ميزة نسبية (جانب العرض) تضمن زيادة النصيب النسبى للصادرات المصرية فى الأسواق الخارجية .

حـ ـ لا يمكن تسويق الصادرات المصرية الا فى حدود الطلب الخارجى عليها مع الأخذ فى الاعتبار احتياجات السوق المحلى (استهلاكا واستثمارا) من السلع القابلة للتصدير .

د ـ يحتاج الأمر الى اطار قانونى وتنظيمى ملائم لادارة تنمية الصادرات وتعميق احلال الواردات .

وبناء على طرح حل المشكلة وفق البنود السابقة ، يختص هذا الجزء من الدراسة بتطوير منهجية لقياس الميزة النسبية كمدخل تخطيطى لأنشطة تنمية الصادرات واحلال الواردات بهدف تحديد مكونات السياسة الاقتصادية الوثيقة الصلة بمتغيرات الميزة النسبية وكيفية توجيه هذه السياسات لدعم واصلاح ميزان المدفوعات المصرى .

أولا : المنهج الأول : منهج التشابك القطاعى (جدول المدخلات والمخرجات) :

١ـ١ : عرض المنهج :

يبدأ حساب الميزة النسبية فى تجارة السلع والخدمات بمقارنة تكاليف انتاج الوحدة من أى سلعة أو خدمة فى الدولة بتكاليف انتاج الوحدة من نفس السلعة او الخدمة فى الدول الأخرى المنافسة لتلك الدولة انتاجا وتوزيعا فى السوق العالمى . وتفترض نظرية التجارة الدولية حالة منافسة كاملة فى السوق العالمى حتى تستبعد حالات الاحتكار فى الانتاج والتوزيع وحتى لا تكون السوق العالمى سوقا للمنتج (أو سوقا للمستهلك) . وبذلك تستبعد حالات الانتاج والتوزيع التى لا

ترتبط بتكاليف الانتاج المقارنة بين الدولة (أ) والدول المنافسة • وتحدد بذلك الدولة (أ) هيكل واتجاه تجارتها الخارجية على أساس مقارنة تكاليف انتاجها بالسعر العالمى لكل سلعة أو خدمة والذى تحدده ظروف العرض والطلب فى السوق العالمى • أى أن الدولة (أ) لا تحدد السعر العالمى بل تأخذ السعر العالمى كمعطى عند تخطيط تجارتها الخارجية •

ويتحدد السعر الأساسى Base Price فى السوق العالمى عند أقل مستوى لتكاليف انتاج الوحدة من السلعة أو الخدمة حيث تخرج المنافسة الكاملة فى السوق العالمى أى منتج حدى Marginal Producer • من هنا ، فان نقطة البدء فى تخطيط التجارة الخارجية فى الدولة (أ) هى الوصول بعملية تشغيل الموارد الاقتصادية الداخلية الى مستوى التشغيل الأمثل قبل الدخول فى التجارة الدولية • وعندما تتحدد الأسعار فى داخل الدولة (أ) وفق ظروف العرض والطلب فان ميكانيكية السوق تضمن توزيع الموارد توزيعا كفء ـ على الأقل فى الأجل المتوسط والطويل • فاذا كان سعر الصرف توازنيا ، يمكن معرفة مستوى السعر التنافسى للسلعة التى تصدرها الدولة (أ) الى السوق العالمى بتحويل السعر فى الداخل الى وحدات نقد أجنبى باستخدام سعر الصرف التوازنى • وبذلك تتم المقارنة بين السعر العالمى وسعر التصدير (Fob) لحساب المدى التنافسى للسلعة المصدرة •

فاذا لم تعكس الأسعار فى داخل الدولة (أ) ظروف العرض والطلب ، تصبح الأسعار السائدة فى السوق الداخلى أسعارا غير توازنية ، وقد يكون ذلك بسبب تدخل الادارة الاقتصادية فى الدولة (أ) فى تحديد اسعار السلع النهائية و / أو أسعار المدخلات فى العملية الانتاجية ، أو بسبب فشل ميكانيكية السوق أساسا لتجاهلها آثر الوفورات / التكاليف الخارجية External Economies /

Diseconomies على تكوين اسعار Price Formation مختلف .
السلع والخدمات •

فاذا لم تعكس الأسعار فى داخل الدولة (أ) الندرة النسبية للموارد ، يصبح توزيع الموارد الاقتصادية فى الداخل توزيعا غير كفء ، ولا تتوافر عندئذ نقطة البدء فى تخطيط التجارة الخارجية • ويمكن التغلب على تشوهات الأسعار فى الداخل (بالقياس الى الأسعار التوازنية) عن طريق حساب أسعار الظل Shadow Prices للسلع والخدمات المنتجة ، أو على الأقل حساب الأسعار الاقتصادية • ومعروف أن اسعار الظل تتساوى مع الأسعار الاقتصادية فى حالة تحييد اثار اعادة توزيع الدخول الناتجة عن اعادة تخصيص الموارد الاقتصادية • وينبنى تحليلنا على هذا الفرض ليقتصر حساب أسعار الظل على مكون الكفاءة الاقتصادية فقط ، تبسيطا للعرض •

ويتيح منهج التوازن العام كما يصوره مدخل التحليل القطاعى Input/Output مدخلا مناسبا ومتميزا عن منهج التحليل الجزئى للتكلفة / العائد ، لأن منهج التوازن العام يأخذ فى الاعتبار العلاقات الأفقية والراسية بين مختلف الانشطة الانتاجية عند حساب المدخلات العينية والخدمية المباشرة وغير المباشرة لانتاج وحدة واحدة من مختلف السلع والخدمات •

فاذا نظرنا الى جدول المدخلات والمخرجات عموديا فى صفوفة المعاملات الفنية الوسيطة والاولية • كان هيكل التكلفة الاقتصادية لانتاج وحدة واحدة من أى سلعة كما يلى :

$$\text{Economic Cost } (P_j) \text{ of product } (j) = \sum a_{ij} P_j + \sum v_{fj} P_f \quad (1)$$

$$[i\,(\text{rows}) = 1,2,\ldots,n \;/\; j\,(\text{Columns}) = 1,2,\ldots,n \;/\; f = 1,2,\ldots,m]$$

حيث :

a_{ij} = كمية المدخل الوسيط (i) اللازمة لانتاج وحدة واحدة من السلعة (j)

p_i = سعر الظل للمدخل الوسيط (i)

r_{fj} = كمية المدخل من العامل الأولى (f) اللازمة لانتاج وحدة واحدة من السلعة (j)

p_f = سعر الظل للمدخل الأولى (f)

وحيث أن الحد الأول من الطرف الأيمن فى المعادلة (١) يتضمن الاستهلاك الذاتى من وحدة الانتاج (a_{ij}) ، يمكن كتابة المعادلة (١) كما يلى :

$$(1-a_{jj})\,p_j = \sum_{i\neq j=1}^{n} a_{ij}\,p_i + \sum_{f=1}^{m} r_{fj}\,p_f \qquad (1a)$$

أو

$$p_j = \sum_{i\neq j=1}^{n} \frac{a_{ij}}{1-a_{jj}}\,p_i + \sum_{f=1}^{m} \frac{r_{fj}}{1-a_{jj}}\,p_f \qquad (1b)$$

أو

$$p_j - \sum_{i\neq j=1}^{n} \frac{a_{ij}}{1-a_{jj}}\,p_i = \sum_{f=1}^{m} \left(\frac{r_{fj}}{1-a_{jj}}\right) p_f \qquad (2)$$

وتمثل المعادلة (٢) القيمة المضافة لانتاج وحدة صافية Net Output Unit من المنتج (j) . فاذا عرفت المعاملات الفنية الوسيطة والمعاملات الفنية من عوامـــل

الانتاج الأولية ، بالاضافة الى أسعار الظل لعوامل الانتاج الأولية (مع الاعـــــتراف بصعوبة ذلك مع عدم استحالته [1]) كما يمكن معرفة المتجه العمودى للقيمة المضافة (V_j) ويمكن حل النموذج (٢) كمجموعة من المعادلات الآتية لنحصل على متجه عمودى لأسعـــــار الظل (p_j) :

$$(= P_1 , P_2 , P_3 , \dots , P_n)$$

$$\begin{bmatrix} +P_1 & -a_{21}P_2 & -a_{31}P_3 , & \dots , & -a_{n1}P_n = V_1 \\ -a_{12}P_1 & +P_2 & -a_{32}P_3 , & \dots , & -a_{n2}P_n = V_2 \\ -a_{13}P_1 & -a_{23}P_2 & +P_3 , & \dots , & -a_{n3}P_n = V_3 \\ & & & & \\ -a_{1n}P_n & -a_{2n}P_n & -a_{3n}P_n , & \dots , & +P_n = V_n \end{bmatrix}$$

---

(١) وجب التنويه أن الجزء الأول من الدراسة الحالية يتعرض لانتاجية عوامل الانتـــاج والتى يمكن من خلالها حساب أسعار الظل لعوامل الانتاج الأولية .

أضف الى ذلك ما يلى :

أ — يتعرض المنهج الثانى المعروض ضمن هذا الجزء من الدراسة الى كيفيـــة استخدام البرمجة الخطية فى حساب أسعار الظل لعوامل الانتاج الأولية فى اطار موضوع بحث الجزء الحالى من الدراسة .

ويعتبر المنهج السابق صحيحا من الوجهة الفنية اذا كانت مصفوفة ليونتيف مقاسة بوحدات عينية • أما اذا كانت مصفوفة ليونتيف مقاسة بوحدات نقدية سواء أكانت بأسعار جارية أو أسعار ثابتة ، فان المعاملات الفنية تحتوى على تأثير الأسعار النسبية لمفردات المدخلات المختلفة منسوبة الى قيمة الوحدة من انتاج السلعة المستخدمة فيها المدخلات •

فالمعامل (a_{11}) يساوى :

(أ) $a_{11} = \frac{X_{11}}{X_1}$ [X_{11} = قيمة المدخلات من السلعة (١) المستخدمة فى انتاج نفس السلعة ، X_1 = قيمة الوحدة من السلعة (١)]

ويمكن اعادة صياغة المتطابقة السابقة لاظهار تأثير الأسعار :

(ب) $$a_{11} = \frac{\bar{X}_{11}}{\bar{X}_1} \frac{P_1}{P_1}$$

(حـ) $$a_{11} = \bar{a}_{11} \frac{P_1}{P_1}$$

ب — يمكن استخدام نتائج الدراسات المتوفرة عن أسعار الظل لعوامل الانتاج الأولية فى مصر كنقطة بداية مثل دراسة البنك الدولى :
J.M.Page: "Shadow Prices for Trade Strategy & Investment Planning" IBRD.

حـ — لا تخلو النظرية الاقتصادية من نماذج كثيرة لتحديد أسعار الظل بالاستعانة بدوال الانتاج •

وهكذا نعترف بصعوبة حساب أسعار الظل لعوامل الانتاج الأولية ولكن ذلك ليس مستحيلا •

[$\bar{a}_{11}$ = كمية المدخلات العينية من السلعة (١) اللازمة لانتاج وحدة واحـــدة من نفس السلعة] .

وبذلك لا تخرج $\bar{X}_{11}/\bar{X}_1$ فى العلاقة (ب) عن كونها العامل الفنى (a_{11}) مقاسا بوحدات عينية . وهكذا فان مصفوفة ليونيتيف النقدية تحوى مصفوفة من الأسعار النسبية لا المطلقة ، بجانب مصفوفة المعاملات الفنية مقاسة بوحدات عينية .

فاذا كان جدول المدخلات والمخرجات المستخدم مبينا على أساس نقدى ، وجب استبعاد أثر الأسعار لتصحيح مصفوفة ليونيتيف مقاسة بالوحدات العينية وفـــق الخطوات التالية :

١ ـ اظهار الأسعار النسبية فى مصفوفة ليونيتيف :

$$\begin{bmatrix}
\bar{a}_{11}\left(\frac{P_1}{P_1}\right) & \bar{a}_{12}\left(\frac{P_1}{P_2}\right) & \bar{a}_{13}\left(\frac{P_1}{P_3}\right) & \cdots & \bar{a}_{1n}\frac{P_1}{P_n} \\
\bar{a}_{21}\left(\frac{P_2}{P_1}\right) & \bar{a}_{22}\left(\frac{P_2}{P_2}\right) & \bar{a}_{23}\left(\frac{P_2}{P_3}\right) & \cdots & \bar{a}_{2n}\frac{P_2}{P_n} \\
\bar{a}_{31}\left(\frac{P_3}{P_1}\right) & \bar{a}_{32}\left(\frac{P_3}{P_2}\right) & \bar{a}_{33}\left(\frac{P_3}{P_3}\right) & \cdots & \bar{a}_{3n}\frac{P_3}{P_n} \\
\vdots & \vdots & \vdots & & \vdots \\
\bar{a}_{n1}\frac{P_n}{P_1} & \bar{a}_{n2}\frac{P_n}{P_2} & \bar{a}_{n3}\left(\frac{P_n}{P_3}\right) & \cdots & \bar{a}_{nn}\left(\frac{P_n}{P_n}\right)
\end{bmatrix}$$

ب ـ حساب المعاملات الفنية فى مصفوفة اليونيتيف بوحدات عينية :

حيث أن : $A = \bar{A}\, P$

A = مصفوفة المعاملات الفنية بوحدات نقدية من الدرجة (nXn)

$\bar{A}$ = مصفوفة المعاملات الفنية بوحدات عينية من الدرجة (nXn)

P = مصفوفة الأسعار النسبية من الدرجة (nXn)

اذن : $\bar{A} = P^{-1} A$

فاذا حصلنا على مصفوفة ليونيتيف بالوحدات العينية $(\bar{A})$ ، يصبح الحل متوافقا مع النموذج (٢) ، مع ملاحظة أن سعر الظل للسلعة (j) $(=p_j)$ المحسوبة وفق النموذج (٢) تشمل مستلزمات الانتاج بأسعار الظل وتكلفة القيمة المضافة بأسعار الظل ايضا بحيث يتحقق المبدأ التالى فى تسعير المنتج (j):

التكلفة الكلية = الايراد الكلى

التكلفة الحدية = الايراد الحدى = السعر

ولا يقتصر استخدام اسعار الظل فى النموذج المقترح على حساب تكلفة الانتاج ، بل يمكن أن يستخدم أيضا لتخطيط الطلب النهائى عند توزيع الانتاج القطاعى على مكونات الطلب النهائى : الاستثمار (بما فيه المخزون) ، الاستهلاك ، والطلب على الصادرات . وبذلك تعتبر أسعار الظل عاملا محددا Determinants فى دوال الطلب النهائى الذى يهتم بها الجزء الثالث من الدراسة والخاص بسياسات الاستيعاب Absorptive Policies .

ويتميز النموذج السابق للحصول على أسعار الظل عن نموذج البنك الدولى من حيث القدرة على التعامل مع معاملات فنية عينية لا تتغير بسبب تغير الأسعار اذا تم احترام شرط التناسب بين أسعار المدخلات والمخرجات على مستوى كل سلعة Propontionality (linearity) وغياب الاحلال بين المدخلات لانتاج سلعة ما Non-Substitutability بسبب تغير الأسعار النسبية للمدخلات اللازمة لانتاج تلك السلعة • وتأسيسا لهذه الميزة نعرض باختصار شديد نموذج البنك الدولى فى حساب أسعار الظل ثم نستطرد فى عرض المنهج المقترح •

١ـ٢ نموذج البنك الدولى فى حساب أسعار الظل (١) :

١ ـ وفقا لما هو متعارف عليه فى التقييم الاقتصادى للمشروعات ، يتم التفرقة عند حساب تكلفة انتاج سلعة ما بين المدخلات المحلية التى لا تدخل فى التجارة الدولية Non-tradebles ، وتلك المدخلات التى يمكن المتاجرة فيها دوليا Tradebles.

٢ ـ يتعدل شكل جدول المدخلات / المخرجات ليأخذ فى الاعتبار التفرقة بين الأنشطة وفقا لما هو مذكور فى البند السابق ، بحيث يمكن اسقاط أنشطة ال Tradebles من الجدول وفقا لفكرة أن التكلفة الحدية للتصدير أو الاستيراد (للسلع القابلة للدخول فى التجارة الدولية) تتمثل فى تكلفة توصيل هذه السلع الى المستخدم المحلى (عند الاستيراد) والأجنبى (عند التصدير) بالاضافة الى السعر العالمى لسلع التصدير (Fob) وسلع الاستيراد (Cif) بما فيها هامش الضرائب •

---

(١) IBRD: "Issues of Trade Strategy and Investment Planning".

٣ ـ فاذا كان عدد الأنشطة فى الاقتصاد المحلى (n) نشاطا ، بينما عـــــدد الأنشطة فى التجارة الدولية (m) نشاطا ، كان عدد الأنشطة التى لا تدخل فى التجارة الدولية (n-m) . ويمكن اظهار جدول المدخلات / المخرجـات كما هو موضح فى شكل (١) ، حيث ترمز (T) للسلع القابلة للدخول فـــى التجارة الدولية Tradebles وترمز (N) للسلع التى لا تدخل فـــى التجارة الدولية Non-Tradebles.

٤ ـ يلاحظ على الفور أن مصفوفة ليونتيف للمعاملات الفنية هى من الدرجة (nXn) وتشمل ضمن معاملاتها مناطق النقل والتجارة Trade & Transport Marg-in (TTM) . فاذا أضفنا الى مصفوفة ليونتيف للمعاملات الفنية مصفوفة المدخلات من عوامـــل الانتاج الأولية من الدرجة (pXn) ، يكتمل جدول المدخلات / المخرجات المعدل الذى يستخدمه البنك الدولى فى دراسة أسعار الظل .

ويلاحـــــظ أن العملة الأجنبية المنصرفة لاستيراد مستلزمات الانتاج مـــن الخارج تعامل فى الجزء الخاص بال Tradebles كعامل انتاج أولى .

٥ ـ يتعامل نموذج البنك الدولى مع جدول مدخلات / مخرجات نقدى :

أ ـ فاذا رمزنا لمصفوفة المدخلات الوسيطة بالرمز $(A=a_{ij})$ ، مثّل كـــل معامل فنى قيمة المدخلات الوسيطة المباشرة من السلعة (i) بسعر السوق لانتاج ما قيمته جنيه واحد من السلعة (j) بسعر السوق أيضا .

ب ـ واذا رمزنا لمصفوفة المعاملات الفنية من عوامل الانتاج الأولية بالرمز $(p=p_{sj})$ ، مثّل كل معامل فنى قيمة المدخلات الأولية من عامل الانتاج الأولى (s) بسعر السوق لانتاج ما قيمته جنيه واحد من السلعة (j) بسعر السوق أيضا .

Modified Input-Output Tableau for
Accounting Price Estimates

A MATRIX (nXn)

	Tl ... Tm	NT ... Nn
	Tradable Activities	Non-Tradable Activities
Tm	-e-	Tradable Inputs into Non-Tradable Production
N_1	-e-	Non-Traded Activities
Nn	Transport and Discri-ution	Transport and Distribution

P MATRIX (nXn)

P_1	Foreign Exchange and Taxes Matrix	Domestic Value Added Matrix
Pn		

شكل (١) : جدول المدخلات والمخرجات المعدل
المستخدم لحساب الأسعار المحاسبية

حـ ـ فاذا جمعنا المعاملات الفنية من السلع الوسيطة ومن عوامل الانتاج الأولية عموديا Columnwise ، نحصل على تكلفة انتاج ما قيمته جنيهواحد من كل سلعة سواء أكانت سلعة تدخل فى التجارة الدوليـــة Tradebles أو سلعة لا تدخل فى التجارة الدولية Non-Trada-bles.

٦ ـ تتمثل الفكرة الأساسية لنموذج البنك الدولى فى الحصول على أسعار الظـــل (لأى عدد من السلع آنيا باستخدام جدول المدخلات / المخرجات) فى حـــل النموذج بدلالة القيمة المضافة المقيّمة بأسعار الظل من خارج النمـــوذج Exogenous.

٧ ـ لكى يتغلب نموذج البنك الدولى على صعوبة الحصول على الأسعار المطلقة لكـــل عامل انتاج أولى عند حساب القيمة المضافة بسعر الظل ، حسب النموذج معاملات تحويل (= معاملات تصحيح) تمثل النسبة بين سعر الظل وسعر السوق لكـــل عامل أولى ، أى ما هو معروف بالنسب المحاسبية Accounting Ratios. وقد حسبت هذه النسب المحاسبية خارج النموذج Exogenous . ويترتـــب على ذلك أن يتم حل نموذج المدخلات / المخرجات للحصول على أسعار الظـــل للسلع فى شكل نسب محاسبية لا كأسعار مطلقة . فاذا عرف مقام النسبـــة ، أمكن معرفة السعر المطلق للسلعة .

٨ ـ فاذا رمزنا للنسب المحاسبية لأسعار عوامل الانتاج الأولية بالرمز γ_s $(S=1,2..,p)$، ورمزنا للنسب المحاسبية لأسعار السلع بالرمز f_j $(j=1,2,..,n)$ يصبح نموذج البنك الدولى هكذا :

$$f = A' f + p' r$$

حيث :

f = متجه عمودى من الدرجة (nX1) للنسب المحاسبية .

A' = المصفوفة المقابلة Transpose لمصفوفة ليونتيف من الدرجة (nXn)

P' = المصفوفة المقابلة لمصفوفة المعاملات الفنية لعوامل الانتاج الأولية من الدرجة (nXp)

r = متجه عمودى للنسب المحاسبية لعوامل الانتاج الأولية من الدرجة (pX1)

٩ — نحصل على النسب المحاسبية لأسعار السلع بدلالة النسب المحاسبية لأسعار عوامل الانتاج الأولية هكذا :

$$f = (1 - A')^{-1} \cdot P'r$$
$$= \left[(1 - A')^{-1} P'\right] r$$
$$= Pr$$

حيث $P = \left[(1 - A)^{-1} P'\right]$

١٠ — ويتميز نموذج البنك الدولى باستخدام جدول مدخلات / مخرجات نقدى دون حاجة الى التعامل مع معاملات فنية عينية ، لكن فى نفس الوقت ، يحتاج الأمر الى اعمال النموذج دوريا عند تغير أى من بسط ومقام النسب المحاسبية لعوامل الانتاج الأولية .

١ـ٣ ـ استخدام المنهج المقترح فى الحساب الاقتصادى للتكلفة / العائد واختيار الأنشطة ذات الميزة النسبية : (١)

يوصل النموذج (٢) مباشرة الى النتائج التالية :

أ ـ الحساب الاقتصادى للتكلفة / العائد لكل نشاط فى اقتصاد مغلق .

ب ـ تحديد الأنشطة ذات الميزة النسبية للتصدير والاحلال محل الواردات .

ويعـــــرض جدول (١) مثالا لكيفية تطبيق النتيجة الأولى

جدول (١) : مثال لحساب التكلفة / العائد فى اقتصاد مغلق

البيـــــان .	فرعى (جنيه)	فرعى (جنيه)	اجمالى (جنيه)
السعر الاقتصادى للمنتج (١)			٢٠
التكلفة الاقتصادية للمستلزمات الوسيطة		٥	
التكلفة الاقتصادية لعوامل الانتاج		١٠	
ريع الارض	٢		
أجور العمال	٣		
سعر الفائدة على رأس المال (٪)	٤		
استهلاك رأس المال (٪)	١		
اجمالى التكلفة			١٥
العائد الاقتصادى			٥
معدل العائد الاقتصادى = الربح / رأس المال			

(١) يتم استخدام نفس تعريف الأنشطة الاقتصادية الوارد فى جدول المدخـــلات / المخرجات . وتأكيدا لهذا المعنى ، تتمايز الأنشطة الاقتصادية وفق السلعة أو مجموعة السلع المتجانسة التى ينتجها كل نشاط .

كما أنه يمكن تطبيق معيار تكلفة الموارد المحلية DRC لتحديد الأنشطة ذات الميزة النسبية للتصدير والاحلال محل الواردات بالاستعانة ببيانات جدول (١) المبنى على اساس النموذج (٢) - بالاضافة الى الأسعار العالمية من خارج النموذج، هكذا : (١)

$$= \frac{\text{التكلفة الاقتصادية لعوامل الانتاج الأولية المحلية}}{\text{القيمة المضافة بالأسعار العالمية (السعر العالمى Cif)}} = \frac{١٠}{٨ \text{ أو } ١٢ \text{ (مثلا)}}$$

فاذا كانت النسبة اقل من الوحدة (DRC<1) ، أعتبر ذلك موشرا على الكفاءة الاقتصادية لأنشطة احلال الواردات والأنشطة التصديرية القائمة (بالتطبيق على الوضع القائم) وامكانية التوسع فيها . هذا بالاضافة الى تحديد أنشطة تصديرية أو احلالية جديدة . والعكس صحيح فى حالة كون الـ DRC أكبر من الوحدة .

وفى حالة صعوبة احتساب القيمة المضافة بالاسعار العالمية او فى حالة الاعتراض على قبول اسعار الواردات (Cif) كبديل للأسعار العالمية ، يمكن استخدام المعيار التالى Rule of Thumb لتحديد انشطة التصدير أو احلال الواردات والذى يقارن بين السعر الاقتصادى للمنتج (j) (p_j) والسعر العالمى :

استيراد مطلق : $p_j > p_w$ (a)

تصدير و / أو احلال واردات : $p_j < p_w$ (b)

---

(١) باستخدام التحليل الاستاتيكى المقارن خارج النموذج المقترح ، يمكن معرفة التغيرات الهيكلية فى أنشطة احلال الواردات وأنشطة التصدير لاجراء مقارنة بين نتائج النموذج والوضع القائم فعلا للتاكد من قدرة النموذج على نقد الواقع من حيث صحته وتعديل مساره .

وأخيرا ، يفيد النموذج (٣) فى قياس درجة تشوه الأسعار فى الداخل بالمقارنة باسعار الظل عن طريق احتساب سلسلة زمنية لمعاملات التحويل (أو اسعار المحاسبة الاقتصادية) a/c Ratios:

معامل التحويل (سعر المحاسبة الاقتصادى) = سعر الظل للمنتج (ج) / سعر السوق للمنتج (ج) = $\frac{P_{js}}{P_{jm}}$

وبذلك يمكن تحديث النتائج التى توصلت اليها دراسة البنك الدولى فى هذا الصدد عن الفترة ٧٩ ـ ١٩٨١ (١).

١ـ٤ الميزة النسبية وفق المنهج المقترح ميزة نسبية استاتيكية :

يعيب النموذج المقترح ما يلى :

أ ـ ثبات حالة التكنولوجى فى الانتاج ، ومن ثم غياب الوفورات الداخلية التى ينتج عنها Economies of scale (of output) تخفيض فى المعاملات الفنية للانتاج سواء أكانت معاملات وسيطة أو معاملات لعوامل الانتاج الأولية ، ومن ثم افتراض ثبات الغلة بالنسبة للحجم Constant Returns to Scale.

ب ـ غياب الوفورات / التكاليف الخارجية External Economies/Diseconomies فى جانبها العينى الذى يهتم بالمعاملات الفنية للانتاج . وتحتاج هذه الملاحظة الى توضيح . فالوفورات الخارجية تنعكس أولا فى شكل تخفيض فى المعاملات الفنية للانتاج فى نشاط ما نتيجة التحسن فى طرق الانتاج

---

(١) Ibid .

خارج نطاق هذا النشاط ، وتنعكس الوفورات الخارجية ثانيا فى شكل تخفيض فى تكاليف انتاج النشاط نتيجة انخفاض أسعار المدخلات من الأنشطة الأخرى ، لذلك فان نموذج المدخلات / المخرجات الذى يفترض ثبات المعاملات الفنية للانتاج لا يأخذ فى الاعتبار الشكل الأول الذى تأخذه الوفورات الخارجية ولكنه فى نفس الوقت يوثق الشكل الثانى من الوفورات الخارجية من خلال الأسعار النسبية .

ومع الاعتراف بعدم قدرة المنهج المقترح على تلافى العيب (ب) كاملا ، الا أنه يمكن التغلب على العيب (أ) باقتراح ما يلى :

أ ـ ثبات حالة التكنولوجى فى الأجل القصير والمتوسط على الأقل ومن ثم قبول دوال انتاج من نوع ليونتيف أو كوب / دوجلاس المتجانسة من الدرجة الأولى فيما يتعلق بالأنشطة الانتاجية وفى مثل هذه الحالة ، لا يتغير شكل دالة الانتاج خلال الأجل المتوسط .

ب ـ مع قبول الاقتراح (أ) ، يمكن أن تنتقل دوال الانتاج الى أعلى مع الاحتفاظ بخصائصها الثابتة بسبب زيادة الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج Total Factor Productivity (TFP) عبر الزمن .

حـ ـ من (أ) ، (ب) يمكن تحسين المنهج المقترح من منهج استاتيكى الى منهج استاتيكى مقارن .

وهكذا يرتب قبول الاقتراح (حـ) فى البند (١٦) تخفيض السعر الاقتصادى للمنتج (٢٠ جنيه فى جدول (١)) بنسبة تغير الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج ، اذا ثبت أن معاملات جدول المدخلات والمخرجات لم تتغير بصورة جذرية خلال فترة الـ ١٠ ـ ٢٠ سنة السابقة للجدول الحديث فى ١٩٨٦ .

ثانيا : المنهج الثانى : منهج البرمجة الخطية :

٢ـ١ عرض المنهـــج :

للتغلب أولا على مشاكل قياس أسعار الظل لعوامل الانتاج الأوليـــة كمتطلب لحل النموذج (٢) المقترح فى المنهج الاول ، وللتغلب ثانيا علـــى مشاكل التجميع القطاعى فى جدول المدخلات / المخرجات للتركيز على عـــدد محدود من القطاعات الرئيسية التى تخدم الهدف من الدراسة ، يمكن استخدام البرمجة الخطية كمنهج للأمثلية فى تخصيص الموارد الاقتصادية فيما يتعلـــق بالتجارة الخارجية .

ويتمثل الهدف من أمثلية تخصيص الموارد الاقتصادية فيما يتعلق بالتجـــارة الخارجية ان نصل بالتكلفة الاقتصادية للوحدة من المنتج المصدر الى مستـــوى الأسعار العالمية على الأقل كمرحلة أولى .

وتتمثل خطوات الاطار التحليلى فيما يلى :

١ ـ قبول الهيكل الحالى لتوزيع الصادرات (سلعة بسلعة) من واقع مصفوفـــة الطلب النهائى فى جدول المدخلات / المخرجات ، يمكن حساب نسبـــة الصادرات الى اجمالى الطلب النهائى $\sum_{i=1}^{n} E_i / \sum_{i=1}^{n} F_i$ حيث:

E_i = المصدر من السلعة (i) ، F_i = الطلب النهائى على السلعـــة (i)، وبافتراض عدم دخول سلعة تصديرية جديدة Fixed Export-Product-Mix.

و تمثل عوامل الانتاج الأولية الموظفة خلال فترة معينة الاحتياجات الكليـــة من عوامل الانتاج الأولية اللازمة لاشباع الطلب النهائى ($\sum F_i$) خـــلال

نفس الفترة . فاذا عرفت كمية الأرض ، كمية العمل ، كمية الاستثمارات الموظفة خلال فترة معينة ، أمكن معرفة حجم الموارد الاقتصادية المخصصة لاشباع الطلب النهائى من الصادرات هكذا :

المساحة المحصولية المخصصة للتصدير = المساحة المحصولية على المستوى القومى × $Q_1 = \sum E_i / \sum F_i$

قوة العمل المخصصة للتصدير = قوة العمل الكلية × $Q_2 = \sum E_i / \sum F_i$

اجمالى الاستثمارات المخصصة للتصدير = اجمالى الاستثمارات القومية × $Q_3 = \sum E_i / \sum F_i$

وتعتبر كمية عوامل الانتاج الأولية بمثابة القيود المطلقة Constraints على انتاج الصادرات (سلعة بسلعة) . وتتوقف توليفة مجموعة العوامل الأولية على المعاملات الفنية للانتاج من واقع مصفوفة الاحتياجات الكلية من عوامل الانتاج الأولية اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الطلب النهائى ، والتى تعتبر الصادرات مكونا منها شأنها فى ذلك شان الاستهلاك النهائى .

٢ - يتم استخلاص مصفوفة الاحتياجات الكلية من عوامل الانتاج الأولية (مباشرة وغير مباشرة) لانتاج وحدة واحدة من الطلب النهائى باستخدام معلومتين :

أ - مصفوفة الاحتياجات المباشرة من عوامل الانتاج الأولية لانتاج وحدة واحدة من مختلف السلع :

$$\begin{array}{r} \text{الأرض} \\ \text{العمـــل} \\ \text{راس المال} \end{array} \begin{bmatrix} r_{11} & r_{12} & - - - & r_{1n} \\ r_{21} & r_{22} & - - - & r_{2n} \\ r_{31} & r_{32} & - - - & r_{3n} \end{bmatrix}$$

وهى مصفوفة من الدرجة $(3 \times n)$

ب ـ مقلوب مصفوفة ليونيتيف ، وهى من الدرجة $(n \times n)$

مثال : الاحتياجات الكلية من الأرض :

$$[r_{11} \quad r_{12} \quad --- \quad r_{1n}] \times [\text{مقلوب مصفوفة ليونيتيف}] = [r'_{11} \quad r'_{12} \quad --- \quad r'_{1n}]$$

وتصبح مصفوفة الاحتياجات الكلية من عوامل الانتاج الأولية لانتاج وحدة واحدة من الطلب النهائى كما يلى :

$$\begin{bmatrix} r'_{11} & r'_{12} & - - - & r'_{1n} \\ r'_{21} & r'_{22} & - - - & r'_{2n} \\ r'_{31} & r'_{32} & - - - & r'_{3n} \end{bmatrix}$$

٣ ـ يتوافر لدينا الآن مكونات مسالة البرمجة الخطية فى جانبها التعظيمى :

Maximize:

$$R = \leq P_{i.w} E_i \qquad (3)$$

حيث :

الايرادات R = Revenues

السعر العالمى للسلعة (i) المصدرة = $P_{i,w}$

ويقدر السعر العالمى لكل سلعة كمتوسط للسعر العالمى للواردات من تلك السلعة ، ويفترض أن يسود متوسط السعر هذا خلال الأجل المتوسط .

Subject to:

$$a'_{11}E_1 + a'_{12}E_2 + \cdots + a'_{1n}E_n \leq Q_1 \quad (4)$$

$$a'_{21}E_1 + a'_{22}E_2 + \cdots + a'_{2n}E_n \leq Q_2 \quad (5)$$

$$a_{31}E_1 + a'_{32}E_2 + \cdots + a_{3n}E_n \leq Q_3 \quad (6)$$

حيث :

Q_1 = كمية الأرض ، Q_2 = كمية العمل ، Q_3 = الاستثمارات

ويتمثل حل النموذج (٣-٦) فى تحديد حجم الصادرات (E_i) والتى تعظم من حصيلة الصادرات فى ضوء الأسعار العالمية المعطاة لكل سلعة ، والقيود الكمية على عوامل الانتاج الأولية .

ولا يخرج نموذج المعادلات (٣-٦) عن كونه توصيفا لدالة عرض الصادرات (سلعة بسلعة) . فالكمية المصدرة من أى سلعة دالة فى السعر العالمى لتلك السلعة وكمية عوامل الانتاج المخصصة لانتاجها محليا . وبشكل آخر ، فان دوال العرض وفق

التوصيف السابق تؤول الى دوال عرض فى الأسعار النسبية (السعر العالمى / نفقة الانتاج المحلية) • وسنرى حالا أن نفقة انتاج الوحدة من السلعة المصدرة يمكن التوصل اليها من الوجه المقابل Dual لمسالة البرمجة الخطيـــة فى جانبها التعظيمى ، حيث نحصل على أسعار الظل لعوامل الانتاج الأوليـة • فاذا اضفنا الى تكلفة عوامل الانتاج الأولية تكلفة مستلزمات الانتاج والهوامـش (النقل والتجارة) ، نحصل على تكلفة انتاج الوحدة من السلعة المصدرة •

ولمقارنة تقديرات عرض الصادرات وفق نموذج المعاملات (٣ـ٦)يمكن تكوين دوال عرض بديلة للصادرات ، ونقترح الصياغة التالية : (١)

$$E_{it} = E_{i,t-1}(1 + \eta_i g_i)$$

حيث :

E_{it} = كمية الصادرات من السلعة (i) فى السنة (t)

η_i = مرونة عرض الصادرات من السلعة (i) بالنسبة لانتاج القطاع (i)

g_i = معدل نمو انتاج القطاع (i)

٤ ـ يتمثل الوجه المقابل Dual لمسالة البرمجة الخطية فى جانبها التعظيمـــى فى تقليل تكلفة الصادرات الى نقطة نهاية صغرى ، هكذا :

Minimize

$$C = P_{f1}Q_1 + P_{f2}Q_2 + P_{f3}Q_3 \qquad (7)$$

حيث :

C = تكلفة التصدير Cost of Exports

P_{f1} = سعر الظل للأرض ،

P_{f2} = سعر الظل للعمل ، P_{f3} = سعر الظل للاستثمار •

(١) IBRD: "Domestic Resource Mobilization Model for Egypt, (DRM Model)".

Subject to:

$$\begin{bmatrix} r'_{11} P_{f1} + r'_{21} P_{f2} + r'_{31} P_{f3} \geq P_{1.w} \\ r'_{12} P_{f1} + r'_{22} P_{f2} + r'_{32} P_{f3} \geq P_{2.w} \\ \cdot \\ \cdot \\ \cdot \\ r'_{1n} P_{f1} + r'_{2n} P_{f2} + r'_{3n} P_{f3} \geq P_{n.w} \end{bmatrix} \qquad (8)$$

ويمكن مقارنة أسعار الظل لعوامل الانتاج الأولية التى نحصل عليها من نمـــوذج البرمجة الخطية بنتائج الدراسات المتوفرة عن مصر . ويحضرنا دراسة اخرى للبنـــــك الدولى [1] .

وتجدر الملاحظة بان نفس عيوب منهج المدخلات / المخرجات ما زالت قائمـة بالنسبة لمنهج البرمجة الخطية ما دامت المعاملات الفنيـة للمدخلات الوسيطـــــة والمعاملات الفنية لعوامل الانتاج الأولية ثابتة . وينطبق فى هذه الحالة نفـــس الاقتراحات السابق الاشارة اليها للتغلب على هذه العيوب حيث يمثل التغير فـــى الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) تخفيضا لمستوى أسعار الصادرات فى دالـــة هدف التعظيم .

---

(1) I.M. Page: Op. Cit.

ولذلك يقترح تطبيق المنهجين فى آن واحد للمقارنة بين النتائج التى تترتب على تطبيق كل منهما ومعرفة الاتساق أو الاختلاف فى النتائج وأسبابها ، ومن ثم اقتراح كيفية معالجة جوانب النقص فى كل من المنهجين .

٢ـ٢ : المحتوى التحليلى لتوجهات السياسة الاقتصادية فى نموذج البرمجة الخطية :

يفيد نموذج البرمجة الخطية بجانب تخصيص الموارد المحدودة الموجهة للتصدير تخصيصا كفء فى ظل الاقتراب من الأسعار العالمية فيما يلى :

أ ـ اعادة النظر فى الكمية المصدرة من السلعة .

ب ـ اعادة النظر فى حصيلة الصادرات من كل سلعة .

حـ ـ اختيار سلع التصدير ذات الوزن الأكبر فى حصيلة الصادرات .

د ـ تحديد سلع التصدير الغير منافسة فى الاسواق العالمية من خلال مؤشر نقص الحصيلة عند السعر الاقتصادى عن الحصيلة من الوضع القائم . والعكس صحيح .

هـ ـ حساب اسعار الظل لعوامل الانتاج الأولية .

و ـ حساب مستلزمات الانتاج من الواردات المرافقة لكمية الصادرات (المكون الأجنبى للصادرات) من خلال ضرب مصفوفة المعاملات الفنية للمدخلات الوسيطة المستوردة (من مقلوب مصفوفة ليونتيف) فى متجه عمود الصادرات .

ز ـ رسم سياسة الاقتراب من الأسعار العالمية فى حالة صعوبة تطبيق الأسعار الاقتصادية لعوامل الانتاج الأولية بسبب الاعتبارات الاجتماعية والسياسية . وبعبارة اخرى ، يتم توجيه المعلمات المناسبة للسياسة

الاقتصادية Policy Parameters نحو تحقيق الحل المستهدف (أو الاقتراب منه) آخذا فى الاعتبار القيود الواردة ، والصق السياسات ارتباطا بالموضوع هى :

- سياسة سعر الصرف
- الضرائب والاعانات المتعلقة بالتجارة الخارجية

[السياسة التجارية

- الضرائب والاعانات على الانتاج (سياسة الميزانية) .
- السياسة الائتمانية (خصوصا تكلفة الائتمان) .

* * *

* *

*

وبعد أن انتهينا من دراسة جانب العرض بالتركيز على قضية اختيار الأنشطة للتصدير واحلال الواردات من منظور الميزة النسبية . يمكن أن ننتقل الى البعد الثانى فى سياسات الاصلاح لميزان المدفوعات ، وهو البعد المتعلق بالطلب سعيا الى ايجاد تأصيل نظرى لسياسات تشجيع الصادرات والتأثير على مستوى كل من الاستثمار والاستهلاك والانفاق الحكومى .

الجـــــزء الثانـــــى

سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصـــــرى

من منظـــــور الطلب النهائى

(السياسات الاستيعابية)

الجـــزء الثانى

سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى

من منظور الطلب النهائى

المحتويـات

(١) مقدمـــــة

(٢) الاطار النظرى والصياغة للنموذج

(٣) مشاكل القياس وفئات البيانات

(١) مقدمـــــة :

تحاول الدراسة الحالية أن تستكشف مدى الاستفادة من مبادئ نظرية سياسة النمو أو التطور من أجل اقتراح منهج نظرى يتم فى اطاره مناقشة القضايا المثارة بخصوص بعض سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى ويصلح للتطبيق والتحليل على الواقع المصرى . وهذا الموضوع يمثل أهمية خاصة سواء على الساحة المحليـــة أو الساحة العالمية . فلا توجد دولة فى العالم تقبل باستمرار الخلل فى موازيـــن مدفوعاتها لما لذلك من انعكاسات على ظروف التوازن الداخلى التشغيل أو التوظف ، مستويات الأسعار ، معدلات الادخار ... الخ . من الناحية الأخرى يتزايـــد الحديث حول النتائج الاجتماعية والاقتصادية لبرامج التثبيت أو الدعم القصيرة الأجل لصندوق النقد الدولى IMF Short run stabilization حيث تمثـــل الاجراءات أو الأدوات المؤثرة فى سعر الصرف الحقيقى [1] المكون الرئيسى لهـــذه البرامج . وعلى الرغم من الشكوك والجدل الدائر حول جدوى هذه البرامج والمشاكل التطبيقية المرتبطة بها فى كثير من الدول [2] الا أن التحليل والجزء التطبيقى لهـــذه

---

(١) سعر الصرف الحقيقى يسمى سعر التبادل الحقيقى وهو يمثل نسبة أسعار قطـــاع السلع القابلة للتجارة الدولية Traded الى أسعار قطاع السلع غير القابلـــة للتجارة الدولية أى المحلية Non-traded.

(٢) تحول التفكير فى الكتابات الاقتصادية نحو التشكك المتزايد فى كفاءة تعديل سعـــر الصرف الرسمى وأثره على الحساب الجارى ودوره فى التعديل الاقتصادى الكلـــى Macro Economic Adjustment حيث ترى هذه الآراء أن تفكيـــــر الصندوق يتركز على أثر التخفيض للعملة على مفهوم أثره على التشبع أو الاستيعـــاب الكلى Absorption دون دراسة الأثر والتغيرات فى الأسعار النسبيـــة وتنافسية التجارة الخارجية Trade competitiveness

===

الدراسة والذى سيتم فى العام القادم والمرتبط صراحة بالسياسات المرتبطة بادارة الطلب النهائى Absorptive Policies ربما يلتقى أو يتفق فى الجدل مع المناقشات حول برنامج الاصلاح الأمثل لدولة نامية صغيرة مفتوحة مثل مصر حيث صادراتها تتراوح بين موارد طبيعية وسلع كثيفة العمل مع فرص متزايدة لتدفق الاستثمارات الأجنبية الى الداخل • الأمر الذى يدعو الى ضرورة أن يتحول اهتمام هذه البرامج نحو تتبع أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات بدلا من الميزان الجارى حيث أن تدفق رؤوس الأموال فى الأجلين الطويل والمتوسط من أجل التنمية تتطلب عجزا فى الحساب الجارى مؤيدا بمستوى ملائم من سعر الصرف الحقيقى وهذا بدوره يتحدد باعتبارات النمو فى الأجلين المتوسط والطويل وإقامة الاستثمارات وهو ما يعنى أن نتخلى عن مفهوم الدعم أو التثبيت القصير الأجل الى مفهوم الاصلاح (فى الأجلين المتوسط والطويل) وأن يتم ذلك داخل اطار ديناميكى لمفهوم السياسات •

ولذا فان ما يهمنا هنا قبل الولوج فى جوهر البحث أن نستعرض سريعا الاطار المفهومى لتحليل التعديل الذى يترتب عليه تغييرا هيكليا ، والمرتبط بسياسات الاصلاح الاقتصادى لميزان المدفوعات • بداية ينبثق هذا الاطار من أدبيات الفكر الاقتصادى المشتقة من أعمال سالتر Salter والملخصة فى

===

وفى المقابل تركزت المناقشات حول دور سعر الصرف كسياسة ضريبية فى نطاق دول نامية LDCS ، وفى اعادة توزيع الدخل وأخيرا دوره فى تشجيع الاستثمار والتطور أو التنمية بصفة عامة • ملخص هذه المناقشات فى :

L.T. KATSELI, Devaluation: A critical Appraisal of the IMF's policy prescriptions, the American Eco-Economic Review, Vol. 73, No. 2, May 1983.

كتابات كوردن (١) Corden . وهنا يميز كوردن وسالتر (٢) بين السياسات الهادفة لتحقيق التوازن الخارجى وتلك المحققة للتوازن الداخلى . فالسياسات الهادفة لتعديل مستوى الطلب المحلى يمكن استخدامها لتحقيق التوازن الخارجى بتخفيض الاستخدام أو الامتصاص (الاستيعاب) للموارد Absorption وبواسطة تخفيض الانفاق المحلى فان الطلب على كل من الواردات والسلع القابلة للتجارة الدولية والمنتجة محليا (بدائل الواردات ، الصادرات) يمكن أن تنخفض مشجعة بذلك تحسين ميزان التجارة . الا أن سياسات التشبع Absorption يعيبها عدم التمييز بين الطلب المحلى من أجل السلع القابلة للتجارة وغير القابلة للتجارة . لذا فانخفاض الأسعار نتيجة انخفاض الطلب قد يترتب عليه فوائض فى الطاقات الانتاجية ، بطالة ، انخفاض فى الاستثمار ثم فى النمو . مما يتطلب معه توافر مجموعة ثانية من السياسات هى سياسات التحويل أو الانتقال Switching Policies بحيث تتزامن معها وبحيث تختص السياسات الأخيرة باعادة التخصيص للموارد وهو ما يتطلب أيضا أن تتزامن مع هذه السياسات خليط من الاستثمار واجراءات أخرى لخلق طاقات جديدة لتشغيل الموارد ، وبالأخص رأس المال والذى يكتسب خصائص قطاعية معينة وهناك أمثلة لسياسات تحويل Switching مثل سياسة سعر الصرف ، سياسة التعريفة الجمركية ، سياسة الضرائب والاعانات

---

(١) W. M. Corden, Inflation, Exchange rates and the World Economy, London, Oxford Uni. Press 1977.

(٢) هذا المنهج من التفكير يختلف عن منهج المرونات التقليدى للتعديل بالتركيز على الاستخدام المحلى أو الامتصاص للموارد وتخصيصها بين السلع القابلة للتجارة الدولية وغير القابلة للتجارة .

التصديرية ثم سياسة التسعير للعوامل والمنتج وفى المقابل فان سياسات تخفيض التشبع أو الاستيعاب Absorption policies ترتبط باجراءات من أجل تخفيض الزيادة فى الاستهلاك/والاستثمار المتولدة من الدخول والانتاج وذلك عن طريق سياسات دخلية (مالية) ونقدية • وحقيقة الأمر أنه لا فصل بين هذه الاجراءات فسياسة سعر الصرف(*) قد يكون لها أثر تحويلى وأثر استيعابى(١) • ومن هنا ينصرف اهتمامنا حول البحث عن منهج نظرى لمناقشة آثار بعض سياسات اصلاح ميزان المدفوعات (سياسات ادارة الطلب النهائى) داخل الاطار النظرى للتجارة التقليدية •

وعلى الرغم من أن الدراسة الحالية تميل نحو اختيار منهج نموذج توازن عام وهو الآن واسع الانتشار ومعروف فى كثير من الدول النامية ومن بينها مصر الا أن تطبيقه فى مصر تكتنفه الكثير من المشاكل والصعوبات وهو ما نبرزه خلال الدراسة الحالية • ولذا فانه ينبغى أن نوضح المبررات النظرية والعملية لاختيار هذا المنهج •

(*) تتفق الدراسات على اختيار أن السياسات المالية والنقدية هى سياسات استيعابية (سياسات ادارة طلب كلى) أما سياسة سعر الصرف فلها آثار على جانب الطلب (الاستيعاب) و على الانتاج •

(١) F. Z. Jasperson, Adjustment Experience and growth Prospects of the Semi— industrial Economics, World Bank Staff Working paper, No. 477, August 1981, pp. 12-14.

أيضا لمزيد من التفصيلات حول الاطار النظرى والتطبيقى لسياسات دعم ميزان المدفوعات المصرى ، راجع :

د • السيد عبد المعبود ناعف ، سياسات دعم ميزان المدفوعات (الاطار النظرى والتطبيق بالتجربة المصرية (٤٥ ـ ١٩٧٠) ، مذكرة خارجية رقم ١٢١٦ ، يناير ١٩٨٢ •

قبل الدخول فى صلب البحث والذى يتعلق بالصياغة النظرية لنموذج توازن عام ومناقشة كيف يمكن أن تؤثر سياسات ادارة الطلب النهائى على مكونات الطلب خلال هذا النموذج ٠

بالاستعراض السريع لمناهج معالجة التوازن الخارجى يتضح لنا أنها تتلخص فى مناهج التوازن الجزئى والتوازن العام ٠

أولا : مناهج التحليل الجزئى : وقد لخصها (١) Chenery فى الآتى ، معايير الانتاجية الحدية ، تكلفة الموارد المحلية ، الناتج الحدى الاجتماعى ، معيار كثافات العوامل ، ومن وجهة نظره أنه بالرغم من شموليه معيارى الانتاجية الحدية والناتج الحدى الاجتماعى كمعايير لتوزيع الموارد مثلا ، الا أنها تصلح فقط للتطبيق عند حدوث تغيرات طفيفة فى الهيكل الاقتصادى ٠ كذلك فانه حتى فى الحالات التى يصبح فيها من الممكن تصحيح أخطاء نظام الاسعار وفى ظل وجود تعريفة على الواردات يصعب تحديد القدر المطلوب من سلعة معينة ، وتجاهلها الاقتصاديات الخارجية External Economies الناجمة عن الاستثمار فى القطاعات الأخرى ، كذلك عدم التمييز بين طبيعة الأنشطة تصديرية استيرادية محلية وأثرها على موقف ميزان المدفوعات ٠ هذا وقد لفتت الخبرة التاريخية (٢) لبعض الدول الناميه

---

(١) H. B. Chenery, Comparative Advantage and development policy, the American American Economic Review, pp. 28-31.

(٢) E. HIGGINS, Economic Development, New York, 1958.
ويشير هيجينز فى كتابه لتجربة الفلبين فى اختيار المشروعات ٠

الانظار نحو أهمية دمج بعض عناصر ديناميكية رئيسية من الميزة النسبية فى اختيار المشروعات مثل الأثر على ميزان المدفوعات ، استخدام الخامات المحلية ، تشغيل عنصر العمل . وهذه المعايير أو الصياغات قد تثير العديد من مشاكل القياس للاقتصاديات الخارجية حتى فى مصر (١) أيضا .

أما معيار DRC تكلفة الموارد المحلية والذى يعتمد على مفهوم تكلفة الفرصة البديلة (بتعديل أسعار العوامل بأسعار الظل) فهو فى الأساس مفهوم توازن عام ولا مجال هنا لطرح المناقشات النظرية حول عيوبه ومزاياه .

وبصفة عامة أثبت الدراسات المختلفة الى النظر بقضية عجز ميزان المدفوعات على انها نتاج أخطاء سابقة فى السياسات الاقتصادية بحيث أسفرت عن عجز هيكلى لا يعالج فقط بسياسات اقتصادية قصيرة الأجل ولا بنظرة جزئية تعتمد على منهجية

---

(١) من المعروف فى مصر وجود مشروعات عامة وخاصة ومشتركة (وتوجد مشروعات خاصة أيضا ولكنها غير منظمة) يتجاوز عدد المشروعات العامة الكبيرة المشروعات الخاصة . فبالنسبة للمشروعات الزراعية سيصعب قياس اقتصادياتها الخارجية هذا بالرغم من ضعف روابطها الخلفية مقارنة بالمشروعات الصناعية . فوق ذلك فان وجود استثمارات أجنبية غير معتمدة على مواردها الذاتية بالعملة الاجنبية وهذا واقع الحال فى مصر فى ظل قانون ٤٣ للاستثمار وتعديلاته) قد يرجح المشروعات التى تتوسع فى التشغيل للعمالة على حساب المشروعات كثيفة العملة الاجنبية أو الكثيفة رأس المال ـ اذا اعتمدنا على المعيار الاجنبى وهو ما قد يدفع الى التركيز على مشروعات استبدال الواردات وتثبيط الصادرات + وقد يؤدى اعطاء نفس الوزن من الاهمية لاستخدام المواد الخام المحلية الى أخطاء جسيمة عندما لا تكون كل الخامات مقيمة بقيمتها الحقيقية نتيجة تشوهات أسعار السوق .

جزئية غير شاملة لكل أوجه الحياة الاقتصادية • وهو ما يجعل من الأهمية بمكان التركيز على تخصيص الموارد الاقتصادية على نحو أمثل عن طريق ميكانيزم الأسعار النسبية وبما يخدم قضية اعادة الهيكلة للاقتصاد نحو الانشطة التى تشجع الصادرات والتى ما زال بها مجال لاستبدال الواردات (احلال) وهذا التوزيع الجديد للموارد الاقتصادية بامثليته الاجمالية سيحقق أمثلية فى نمط التجارة الخارجية بما يخدم تحقيق الميزة النسبية الديناميكية •

وهكذا يتضح لنا أهمية سياسة التجارة الخارجية وغيرها من السياسات الاقتصادية وكذلك التفاعل بين الاقتصاد المحلى وقطاع التجارة الخارجية • وفى هذا الصدد يصبح تحليل التوازن العام وليس تحليل التوازن الجزئى الشكل الاكثر ملائمة لدراسة تأثير هذه السياسات وذلك لحساسية تخصيص الموارد المحلية للتطورات فى القطاع الخارجى •

تبرز الخبرة النظرية أنه داخل اطار منهج التوازن العام General Equilibrim يمكن إن تندرج مناهج البرمجة الخطية ، النماذج الاقتصادية الكلية الديناميكية ثم جداول المدخلات والمخرجات ثم نماذج التوازن العام متعددة القطاعات والتى سيأتى حديثنا عنها فى سياق الاطار النظرى المقترح والصياغة للنموذج •

وتتفق معظم الدراسات النظرية على اعتبار نماذج البرمجة الخطية داخل اطار المدرسة الكلاسيكية لنظرية التكاليف النسبية لاعتمادها على مفهوم توازن السعر ثم لوجود اختبار كفاءة أو انتاجية وتحقق الارتباط بين اختبار الاتساق فى تخصيص الموارد واختبار الكفاءة وذلك بالأخذ فى الاعتبار آثار السعر لتخصيص معين للموارد أيضا فانيه يمكن النظر لمنهج البرمجة الخطية على أنه منهاج توازن عام لأنه يأخذ

فى اعتباره الأنواع الرئيسية من الاقتصاديات الخارجية والتى يلغيها التحليل الجزئى واقتصاديات الحجم والتى تقترحها نظرية النمو أو التطور • حيث تتحقق الميزة النسبية بتحقق النمط الأمثل للتجارة فى ظل التخصيص الامثل للاستثمار وللأنشطة الانتاجية • وبالرغم مما تقدم فان منهج البرمجة يرتبط بمجموعة من المشاكل فحل البرنامج يتوقف على شكل القيود ، الغاء بعض العلاقات التى يصعب التعبير عنها كميا • كذلك يصعب التعامل مع البرنامج فى ظل وجود طلب غير مرن على التجارة وعند مواجهة حالة تكاليف متزايدة وهو ما يتوقع معه اختلاف الميزة النسبية الحدية عن الميزة النسبية المتوسطة لذلك ففى ظل وجود عوائد متزايدة increasing returns to scale فان نظام التسعير بالتكلفة الحدية سيصبح غير كافى لتنفيذ الاستثمار ، بحيث يتعذر معه قياس مدى اقتصاديات الحجم وآثار تدريب العمالة وهذه عناصر ديناميكية واستراتيجية فى حسابات الميزة النسبية (١) •

وفى مكان ما ذكرت احدى الدراسات التطبيقية (٢) أنه فى اقتصاد مختلط حيث يعتمد على الحوافز incentive instruments كأدوات رئيسية للتخطيط والتى تعمل خلال ميكانيزم السوق والأسعار من الصعب التعبير عنها صراحة

---

(١) Chenery, ..., Comparative advantages, .. op. cit., pp.31-39.
حيث يشير Chenery الى أنه فى حالة وجود طلب غير مرن أو تكاليف متزايدة ينترتب على استخدام نموذج البرمجة أن تؤدى الأسعار المحاسبية نفس الوظيفة لتخصيص الموارد بينما يطبق اختيار الربحية الاجتماعية Social profitability على أساس حدى وليس متوسط Marginal not average terms

(٢) أن هناك محاولة قد تمت داخل معهد التخطيط لحساب المعاملات الفنية للسنوات ٨٣/٨٤ ، ١٩٨٥/٨٤ بالاسعار الجارية باستخدام جدول المدخلات والمخرجات المختصر لينا ظر التقسيم القطاعى المستخدم فى جدول التشابك الوارد بالخطط السنوية لوزارة التخطيط الا أنه بالرغم من منطقية الاسعار المستخدمة الا أنها بسيطة ولا تعكس وجهات النظر التقليدية حول كيفية عمل الأسواق •
د • عثمان محمد عثمان ، د • سهير أبو العينين — تقييم مناهج اعداد الحسابات القومية فى مصر واستخدامها فى التخطيط ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٤٨٥ ، سبتمبر ١٩٨٨ •

فى مثل هذه النماذج وفى الوقت ذاته فانه ينظر للواردات كبدائل كاملة للسلع المحلية وترتبط بالعرض المحلى وفقا لمعاملات قطاعية ثابتة • أما الصادرات فتعالج خارج النموذج وبالرغم من أن نموذج المدخلات والمخرجات يمكن أن يطور بحيث يشتمل بشكل مبسط على أسعار التكلفة بحيث تكون مستقلة عن مستوى وهيكل الطلب النهائى الا أنه لا يوجد تفاعل بين العرض والطلب فى أسواق المنتج • وهكذا فان نموذج المدخلات والمخرجات يركز على المتغيرات الحقيقية وأدوات السياسة الاقتصادية خلال حوافز الأسواق • هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان نمذجة عملية استبدال الواردات لاختيار استراتيجية ملائمة تتم بطرق مبسطة تعتمد على تخفيض معاملات الواردات فى السنة النهائية وبالأخذ فى الاعتبار آثار التكاليف المتزايدة [1] بتغير نسب رأس المال / الانتاج ICORS • نضف الى ما تقدم ان هذه الجداول لا تعبر عن نمط التغير الحادث ولا بد من سلسلة متصلة منها لاعطاء نظرة جديدة على نمط النمو وترجمة القياسات القطاعية التشابكية الى معلمات نمو فى الأجل الطويل وهو أمر صعب يتطلب توافر نموذج ديناميكى يمكن التغيرات فى النظام الاقتصادى •

كذلك فان تحليل النمو والتغير الهيكلى فى الاجلين المتوسط والطويل والمرتبط بسياسات اقتصادية معينة واختيارات معينة لاستراتيجيات التطور أو التنمية يتطلب اعتبار كل من الروابط المباشرة وغير المباشرة والتى لا يمكن التعبير عنها داخل نموذج ديناميكى اقتصادى كلى Macro Econometric dynamic model

---

(١) S, Hobinson and others, Multisector models and the analysis of Alternative Development Strategies: An Application to Korea World Bank Staff Working papers No.563 1983, pp. 5-10, pp. 26-27.

والذى يعتمد على مفهوم توازن الدخل ويهمل فى أحيان كثيرة قضايا الأسعار والتخصيص للموارد والتوزيع بل على نموذج توازن عام متعدد القطاعات •

وتعتمد هذه النماذج المطبقة حتى الآن على الاطار التقليدى داخل نظريـــة التجارة Pure trade theory فالدول تصدر السلع التى تتمتع فيهـــا بمزايا نسبية وأن الفروق بين النماذج يعكس الطريقة التى يعبر بهـا عن المزايـــا النسبية فهى اما تعتمد على مفهوم مزايا العوامل factor endowments أو الكفاءة الانتاجية للعوامل Productive efficiency of factors كذلـك تعتمد نماذج التوازن العام فى غالبيتها على مصفوفة الحسابات الاجتماعية والتكنولوجيـة SAM ، وعلى مفهوم توازن السعر الذى يحقق شرط توازن الطلب لكل من السلع وعوامل الانتاج أما عن التكنولوجيا التى تعكسها دالة الانتاج فهى تصف أنشطـــة ذات عوائد ثابتة مع الحجم أو عوائد غير متزايدة مع الحجم مع فروض الاستبداليـــة بين الحمل ورأس المال (نيوكلاسيك) Constant returns to scale activities or non increasing returns to scale production

أى أن الاطار النظرى لنماذج CGE المعروفة تمثل النسخة الحديثة لنمـــوذج والراس Walras للاقتصاد التنافسى حيث تبـــرز الأسعار النسبيـــة ويعظم المنتجون الأرباح وتوجـــد عوائد متناقصة للانتاج (*) ، كذلك يعظم المستهلكون المنفعـــة ويدفع لعوامل الانتاج وفقا للايراد الحدى للانتاجية • هذا وقد أمكـــن أيضا تفصيل قطاعى الواردات والصادرات بالاعتماد على فروض Armington الخاصة بالاستبدالية غير الكاملة Non perfect substitution واختـــلاف أنشطة الواردات والصادرات عن السلع المحلية والعالمية المناظرة بحسب الخصائص

(*) المشتقة الثانية Second derivatives

المادية والمصدر [1] . والوظيفة الرئيسية لهذه النماذج هى محاكاة السياسات الاقتصادية ، التعريفات الجمركية ، الاعانات ، الضرائب ، التحويلات .

وهكذا فان هذه النماذج تتفوق على مثيلتها فى ادماجها لبعض العناصر الديناميكية للميزة النسبية من خلال التعبير عن تشابكية القطاعات والأنشطة وخلال ميكانيزم توازنية الأسعار وبطبيعة الحال فان سعر العملة الأجنبية من أهم الأسعار التوازنية فى غالبية هذه النماذج حيث يكفل ميكانيزم الحل الاختيار الأمثل للأنشطة التى تنتج بأقل التكاليف ولأى خليط من الانتاج ولكن فوق ذلك فان نظام السعر فى هذه النماذج أكثر تطورا من نماذج المدخلات والمخرجات ويتطلب أن يكون النموذج مغلقا تماما بحيث يضم كل العناصر المحددة للعرض والطلب .

ولكن يحاب على نماذج التوازن العام الآتى :

أولا : تجاهل قضايا اقتصاديات الحجم ، خبرة التعلم وجدل الكفاءة

Economics of scale, learning by doing and X. efficiency arguments [2].

وعلى ذلك بالرغم من أهمية هذه العناصر فى التنمية الاقتصادية ففى نماذج CGE لا توجد رابطة مباشرة بين أداء التصدير ونمو الانتاجية فى القطاعات التصديرية فوق ذلك فان التقييم الاستاتيكى فى نظرية التجارة قد انتقد بشدة لاهماله أثر عملية التعلم المكتسبة خلال سياسة استبدال الواردات — والمعتمدة أساسا على استخدام التعريفات والقيود الكمية —

---

(١) حول الخصائص العامة لهذه النماذج وتفصيلاتها انظر :

B. Decaluwe, A. Martens, (GE Modeling and developing Economics. A concise Empirical survey of 73 Applications to 2 6 countries, Journal of policy Modeling ,1014), 1988, pp. 529-562.

(٢) ——— ——— ———, Applied general Equilibrium models of taxation and international trade, journal of Economic literature 22(3), 1984.

على تشجيع الصادرات حتى فى الأجل القصير • ففى هذه الحالة فان مزيد من الحمائية ربما يزيد الصادرات (١) • كذلك فانه من المتوقع مع اهمال اقتصاديات الحجم فى القطاعات التصديرية ومع الكفاءة المتزايدة الناتجة من المنافسة الأجنبية أن نكون قد قللنا من تكلفة التحول الى استراتيجية تطور أو تنمية معتمدة على استبدال الواردات •

ثانيا : ان هذه النماذج والتى تبنى وفقا لمفاهيم وافتراضات نيوكلاسيك قد تبدو ملائمة جدا فى الأجل الطويل مثل استبدال العمل ورأس المال ، التشغيل الكامل للعوامل ، مرونات الأسعار للمنتجات والعوامل ، ولكنها لا تبدو منطقية فى الأجلين القصير والمتوسط وهذا قد يمثل عقبة أمام صانع السياسة فى الأجل القصير عند ما يرغب فى تغيير هيكل التعريفة الجمركية حيث قد يولد ذلك تكاليف تعديل فى الأجل القصير ربما تنعكس فى شكل بطالة وسوء لتوزيع الدخل ولذا ينبغى تطوير هذه النماذج بحيث تغطى هذه الأوضاع الغير توازنية فى الأجلين القصير والمتوسط الناتجة من الجمود الطبيعى للأنظمة الاقتصادية ومشاكل التعديل الديناميكى للتوازن • لذا

---

(١) يوجد القليل فى أدبيات التطور أو النمو عن نماذج اقتصادية جزئية لسلوك التصدير ويذكر بومفرت ان هناك حالات حيث تعمل الصادرات فى ظروف منافسة غير كاملة فى السوق المحلى وفى ظل عوائد متزايدة مع الحجم • ففى هذه الحالة فان أثر ظروف السوق المحلى ستنعكس على تشجيع الصادرات •

R. Pomfret, Some Interrelationships between import substitution and Export promotion in a small economy, Weltwirtschaftliches Archiv Bd. CXI, 1975, pp. 715-726.

تدعو دراسة مـــا[1] الى التخلى عن :

١ ــ فرض استبدال العمل ورأس المال فى الأجل القصير باستخدام دوال Putty-Clay production Functions[*] مما يترتب عليه أن القطاعات الانتاجية لها طاقـات انتاجية معينة وتشغيل ثابت خلال الوحدة الزمنية بحيث أن مستويات تشغيـــل هذه الطاقات يجب أن تصبـــح أهم المتغيرات الداخلية فى النموذج وأن وجـــود مثل هذا الاستبدال بين العمل ورأس المال يولد نوع من البطالة مختلفة تماما عن النوع المترتب على جمود الأجر وهذا مشاهد كثيرا فى الدول الناميـــة . حيث أن البطالة بنوعيها Underemployment and Unemployment قد ترجع الى حد كبير الى المقدرة المحدودة للقطاعات الانتاجية على امتصـــاص العمل وهذا ربما سيكون الوضع فى الأجلين القصير والطويل لو أن الاستثمارات ليست كبيرة كبرا كافيا اذ أن هيكلها يتسم بالجمود الشديد وهكذا فـــان من الناحية الديناميكية وفى ظل تغيرات كبيرة فى هيكل المنتج المحلى مـــن المحتمل أن يتولد نوع ما من البطالة الهيكلية Structural unemployment وكذلك من الممكن أن توجد فى أسواق العمل حدود عليا للأجور النقديـــة بغض النظر عن مستوى البطالة ونسبتها [2] وأيضا يمكن الربط بين الأجـــور الاسمية ومعدلات البطالة .

---

(١) F. Bourguignon and others, "Short-run rigidities and long-run adjustments in a computable general Equil. model of income distribution and development , j of development Economics Vol. 13, No. 1-2. pp. 22-24.

(*) من المعروف أن هذه الدوال تعكس تكنولوجيا معتمدة فقط على الاحلال محل الاهلاك depreciation كشرط للانتقال الجزئى لرأس المال من قطاع لآخر خلال وحدة الزمن .

(٢) فى ضوء الخصائص العامة لسوق العمل فى مصر تبرز دراسة أعدت فى معهد التخطيط القومى :

د . السيد عبد العزيز دحية ، د . سعد حافظ محمود ، دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج . م . ع . مع اشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (١٠) ديسمبر ١٩٨٥ ، ص ٧٠ ــ ٧٣ .

٢ ـ مرونة الأسعار : ان النموذج يجب أن يسمح ببعض جمود السعر بطرق مختلفة وهذا يتضمن قبول افتراض وجود جمود سعرى جزئى لأسفل (أى سعر أدنى floor) ووجود سعر سقف Ceiling price فى كل الأسواق • وكذلك حد أعلى للأسعار بالنسبة للسلع القابلة للتجارة الدولية traded والتى تحدد بالمنافسة الأجنبية (متضمنة مستوى التعريفة) بحيث أن فوائض الطلب عند أسعار الأسقف تواجهه بالواردات بدلا من زيادات الأسعار كما هو الحال فى نماذج التوازن العام التقليدية • ثم ان

===

ان هناك صعوبة فى التوصيف الدقيق لسوق العمل بسبب نقص كثير من المعلومات بسبب الهجرة الخارجية ، كذلك بروز ظاهرة نقص العمالة الماهرة وغير الماهرة (بالاخص فى قطاع التشييد) واتجاه هذا القطاع لاحلال رأس المال لتعويض النقص . أيضا بروز ظاهرتين متناقضتين فى الزراعة المصرية ، أولا : خفة حدة البطالة الجزئية والاتجاه نحو الميكنة مع وجود نقص فى العمالة الزراعية موسمية ، ثانيا : زيادة فى عرض العمل الزراعى عند مستوى الأجر السائد نتيجة تخفيض عدد ساعات العمل اليومية والاتجاه نحو الميكنة • ثم فائض فى العمالة فى الادارات الحكومية وبعض وحدات القطاع العام وفائض فى بعض العمالة الفنية والمهنية • أيضا وجود ظاهرة عدم التكيف المتزايد فى سوق العمل فى ضوء الاختلالات فى هياكل الأجور بين القطاعين العام والخاص وتفاوت مستوى الأجور بين القطاعات والأنشطة لنفس المهنة والتخصص الأمر الذى انعكس فى وصول معدلات البطالة الصريحة الى ٤٪ عام ١٩٧٩ وهناك مصادر تؤكد وصولها الى ٩٪ واحتمالات تزايدها مستقبلا بسبب الاتجاهات الركوية فى الاسواق الخليجية • وبالتالى ليس ثمه مشكلة تتعلق بعدم امكان اضافة لاستثمارات جديدة بسبب عدم توفر العمالة من الناحية المطلقة ولكن المشكلة ترتبط بمدى مرونة تحول العمالة وانتقالها جغرافيا وهى مشكلة محلولة فقط فى الأجلين المتوسط والطويل (بزيادة التدريب التحويلى) •

ليست هناك فى مصر حدود عليا على الأجور النقدية سوى فى الحكومة والقطاع العام أما القطاع الخاص فلا تعتقد الدراسة بوجود مثل هذه الحدود وفى اقتصاد مثل مصر من الملائم أن نتصور أن معدل الأجر الرسمى لا يتحدد بناء على أية اعتبارات أو قواعد •

فرض الحكومة هذه الأسعار الدنيا والعليا اضافة الى بعض الاجراءات من شأنه أن يخلق عدم توازن فى أسواق السلع المحلية مما يترتب عليه بروز مشكلة فوائض الطلب على السلع المحلية غير القابلة للتجارة الدولية

٣ — اعتبار فرض ثبات مستوى التشغيل لفئات العمل فى القطاع كفرض مقيد حيث أن التعديلات فى هيكل التشغيل محتملة الحدوث فقط تحت تأثير عدم تماثل معدلات النمو القطاعية المختلفة وهذا افتراض مبسط جدا • ومن هنا يجب وضع فرض استبدالية بين فئات العمل فى الأجل الطويل •

٤ — فى معظم نماذج التوازن العام يفترض أن رأس المال فى الأجل القصير ثابت ومرتبط بقطاع معين (غير قابل للانتقال) ولكنه ربما يتم التحول خلال الاهلاك والاستثمار الجديد من أحد القطاعات الى القطاعات الأخرى وترى دراسات حديثة [1] ان هذا المفهوم التقليدى للتراكم الرأسمالى له أهمية محدودة عند اجراء الاختبارات فى الأجل الطويل • كذلك لا توجد دالة انتاج كلية تسمح بالاستبدال بين العمل ورأس المال ما لم يتحقق عدد من الافتراضات ولذا فان قاعدة الانتاجية الحدية ونظرية توزيع الدخل يجب أن ترفض على المستوى الكلى لذا ستتولد أخطاء نظرية عند استخدام أى دالة انتاج • نفس الشىء بالنسبة للاستثمار فبالرغم من أن كثيرا من الكتابات قد اقترحت أشكالا اقتصادية لدالة الاستثمار باستخدام الأرباح ، الزيادة فى الانتاج ، معدل الفائدة كمتغيرات اقتصادية تفسيرية الا أن الاستثمار قد يتحدد آليا

---

(1) M. Mourishima and others, "The working of econometric models A dynamic analysis of the American Economy, 1902-52, Cambridge, 1972, Part I, pp. 15-23.

تحت تأثير الابتكارات التكنولوجية أو لأسباب سياسية بحيث نجد من غير المتيسر توفيق بيانات استثمار لدالة طلب استثمار ملائمة .

٥ ـ بالرغم من أنه لا يوجد تبرير نظرى قاطع لاختيار قاعدة غلق خاصة لأى نموذج باستثناء وجهة نظر صانع النموذج الا أن مشكلة الغلق يرتبط حلها وتحقيق الديناميكية الكاملة فى النموذج لو أن التوقعات فى فترات مستقبلية تستطيع أن تغذى التوازن الجارى مما يدعو لضرورة الربط بين المتغيرات الجارية وبين توقعات التضخم فى النموذج وهو ما يستلزم اعتبار التوقعات التضخمية فى النموذج كمتغير داخلى Endogenous وليس خارجيا بمعنى التخلى عن فرض ومرونات الوحدة لتوقعات الأسعار بالنسبة للأسعار الجارية (اسقاط فرضية أن مستوى السعر الكلى محدد سلفا Exogenous) فوق ذلك فغياب هذا الشرط لن يضمن المساواة بين الاستثمار والادخار فى النموذج دون اسقاط بعض قيود النموذج النيوكلاسيك ـ التشغيل الكامل للعمل ، يدفع للعوامل وفقا لانتاجيتها الحدية ، الاستهلاك دالة فى الدخل الحقيقى ، ثبات الاستثمار وذلك بالسماح مثلا بتحقق البطالة كما فى القاعدة الكينزية (١) .

---

(١) M. Dewatripont and G. Michal, On closure models homogenity and dynamics in Applied general equilibrium models, Journal development Economics 26 (1987), pp. 65-66, pp. 73-75.

٦ - ان كثيرا من النماذج قد فشلت فى تقدير أهمية الحواجز غير الجمركية Import restrictions على الواردات ثم القيود الكمية على الصادرات Export restrictions والمتمثلة فى حصة واردات يفرضها العالم الخارجى ، اتفاقية دولية ، صفقات متكافئة ، حصة على الصادرات وظاهرة الريع المرتبطة بهذه القيود Rent seeking . ففى ظل هذه الظروف لن يتحقق شرط التوازن فى التجارة مع شرط التوازن للتشغيل الكامل [1] وذلك حيث الجمود التنظيمى ، وجود سلع غير قابلة للتجارة الدولية ، حصص واردات ، ..... ثبات حجم التجهيز الرأسمالى فى قطاع يفرض قيود معينة على مستويات الانتاج.

وهذا هو واقع الحال فى بعض الدول النامية ومن بينها مصر حيث من الممكن أن يحدث ذلك فى ظل معدلات ربح غير متساوية ، طاقات انتاجية عاطلة (فى بعض القطاعات) ، عجز فى ميزان التجارة وبطالة فى العمل .

وهكذا نجد أن نماذج التوازن العام كما أظهرتها الدراسات المذكورة آنفا تشتمل على ملامح نيوكلاسيك حيث كل الأسعار مرنة ، لا توجد قيود على الأسعار وأيضا على ملامح أخرى غير نيوكلاسيك Unwalrsian حيث تشتمل على نمذجة للحكومة أو القطاع العام وهو ما يقدم بدوره درجة ما من المنافسة غير الكاملة imperfect competition خلال تثبيت الأسعار ، الرقابة السعرية ، التسعير الجبرى (مثل مصر) ، القيود الكمية ، سياسات الضرائب أو التحويلات . وهذه مواقف غير توازنية لنماذج التوازن العام كما يسميها كل من Declauwé , Martens .[1] بعض من هذه النقاط ستؤخذ فى الاعتبار فى مرحلة لاحقة من الدراسة .

---

(١) Declauwé, Martens, A concise empirical,.... op. cit., pp. 529-530.

(٢) الاطار النظرى والصياغة للنموذج

النقطة السابقة من الدراسة قد راجعت مساهمات الدراسات المختلفة حتى وقتنا الحاضر والتى ركزت على قضايا ومشاكل تحليل وصياغة نماذج التوازن العام من الناحيتين النظرية والتطبيقية مع التركيز على بعض خصوصيات اقتصاديات البلاد النامية بقدر الامكان . ومن الواضح أن هناك مجال ما لبعض التحسينات فى هذه النماذج فى نطاق الصياغة والتقدير والتطوير لأساليب اختبار سلامة هذه النماذج (وهذه النقطة مجال لدراسات أخرى غير دراستنا) .

سنعرض الآن لخصائص نموذج التوازن العام المقترح تطبيقه على البيانات المصرية والتحسينات المقترحة فى صياغته فى ضوء مناقشات عيوب نماذج التوازن العام المشار اليها آنفا .

بداية ذى بدء نؤكد أن النموذج المقترح بمعادلاته الرياضية (الملحق ١) يقع فى داخل الاطار التقليدى لنظرية التجارة الخارجية وهو نيوكلاسيك بطبيعته ولا يختلف كثيرا عن الملامح العامة لهذه النماذج والتى سبق التنبيه الى وجودها ولكنه قريب فى صياغته من نموذج التوازن العام الذى طبق على الاقتصاد التركى [1] .

---

(١) World Bank, Turkey: Policies and Prospects for Growth Washington, D,C., USA, April, 1979, Appendix 6, pp. 214-223.

والمؤلف نفسه يشير الى استعانته بمراجع أخرى منها :

Dervis, de Melo and Robinson, Planning models and Devee lopment policy (forthcome).

ولمزيد من التفصيلات حول الأسس النظرية لصياغة معدلات نماذج التوازن العام المعروفة نجدها فى :

Lance Taylor, and others - Models of Growth and distribution for Brasil, World Bank Research publication, Oxford On, Press, 1980.

فالنموذج مصمم لمناقشة قضايا استراتيجيات التجارة والتصنيع لذا فحلول التوازن العام فى أسواق المنتجات ، العمل المحلى والعمل الأجنبى تتسق مع قيود سلوكية موجودة فى النموذج حيث سعر الصرف ثابت ، ميكانيزم التعديل لتوازنات المدفوعات الخارجية يعتمد على نظام تخصيص للواردات (توزيع الواردات وفقا لنظام الحصص import rationing) الأمر الذى أدى الى ظهور علاوات للواردات import premium rate (*) التى تصبح بدورها متغير توازنى فى النموذج يحدد حجم الريع rent seeking أيضا يتعامل النموذج مع نوع واحد من الواردات هى الواردات المنافسة فى الوقت الذى فيه سنجد أن نموذج الدراسة الحالى يعتمد على تقسيم الواردات الى واردات منافسة للانتاج المحلى وواردات غير منافسة مكملة ترتبط بقطاعات الانتاج بعلاقات ثابتة . أما الاستثمار فى الدراسة التركية فينقسم الى استثمار حكومى واستثمار خاص وهناك دالة أو معادلة للتغير فى المخزون أما دراستنا الحالية فتعالج الاستثمار ككل دون تقسيمات وقد يكون هذا مبرر فى الواقع المصرى حيث أن حصة الحكومة والقطاع العام لا تقل عن ٧٠ ٪ من اجمالى الاستثمارات الكلية .

أما عنصر العمل فقد قسم الى فئات (العمال الزراعيين ، العمال فى الريف العمالة المنظمة وغير المنظمة) أما فى دراستنا الحالية فقد تعاملنا مع عنصر العمل كفئة واحدة بالرغم من القصور فى هذا المفهوم كما سنرى فيما بعد (انظر الملحق (١)) .

كذلك هناك فرقا جوهريا أيضا فى معالجتنا لموضوع الصادرات حيث أن النموذج الحالى للدراسة يفترض عدم وجود قيود على حجم العمل ورأس المال المتاح للصناعات التصديرية ومن ثم الصادرات توفى أولا ويصبح فائض العرض المحلى هو المتغير الداخلى المحدد والأسعار النسبية لحجم الطلب على الواردات المنافسة

(*) يعتمد تحقيق هذه العلاوة على استفادة المستورد من فروق أسعار الصرف (الرسمى وغير الرسمى) .

ومن وجهة نظرنا أن هذا قد يكون مبررا جزئيا في بعض قطاعات الاقتصاد المصرى التى تصدر الى الخارج مثل عوائد قناة السويس ، السياحة ، البترول [1] ، الزراعة (القطن) وبعض الصادرات الصناعية الأخرى كالغزل والنسيج .

تجدر الاشارة الى أن الاقتصاد المصرى لم يفتقد الى هذه الدراسات النظرية والتطبيقية حتى الآن وهناك دراستين تطبيقيتين باستخدام نماذج التوازن العام المعروفة على الأقل وهذا على سبيل الذكر لا الحصر [2] .

---

(١) تفيد دراسة غير منشورة أعدت تحت عنوان : ملاحظات عامة على الدراسة التحليلية للواردات السلعية للاقتصاد المصرى لسنة ٨٣/١٩٨٤ والمعدة بمعرفة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد ، وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، قطاع النقل والمواصلات والتجارة بتاريخ ٢٢ : ١١ : ١٩٨٧ ، ص ٤ .

ان الصادرات السلعية تتركز فى حوالى خمس أنشطة اقتصادية (الزيت الخام ، الغزل والنسيج ، منتجات تكرير البترول ، السلع الزراعية ، الحديد والصلب والمعادن) بما يمثل ٩٢٪ من قيمة الصادرات السلعية الاجمالية بنسب على الترتيب ٢٤٪ ، ٢٧٪ ، ١٦٪ ، ٦٪ ، ٤٪ وأن قيمة الصادرات السلعية الكلية تمثل حوالى ٨٪ من قيمة الانتاج للأنشطة التى لها نشاط تصديرى وهى بلا شك نسبة متواضعة وتتراوح بين ٣٢٪ (الزيت الخام) ، ٢٦٪ للغزل والنسيج و ٢٠٪ لمنتجات تكرير البترول ، ٥٪ فقط للكيماويات ومنتجاتها .

(٢) R. S. Eckaus, Amr. M, Eldin, Multisector General Equilibrim policy Model for Egypt, Cairo, Un, DRTPC, 1979.

M. Krechid and Osman, M. Osman, An Economy midel Model for simulating the Behavior of the Egyptian Economy, INP, Memo. No. 1420, July 1986.

والدراسة التطبيقية الأولى اذ تركز على قضايا التوزيع للدخل والتسعير ومناقشة أثر سياسات الاعانات والضرائب تهمل معالجة قطاع التجارة الخارجية بالرغم من أهميته لاقتصاد نامى مفتوح مثل الاقتصاد المصرى فبالرغم من أن صياغة النموذج تقع داخل الاطار النمطى لنماذج التوازن العام المعروفة حيث دالة لانتاج كوب دوجلاس ، الاستثمار متغير داخلى وتراكم المخزون متغير خارجى ، الا أنه بالنظر الى قطاع التجارة الخارجية نجد أن الصادرات تعالج كمتغير خارجى وكذلك الواردات وتتسم معالجة الواردات ببساطة شديدة حيث تعتبر كلها واردات غير منافسة وهذا مشكوك فيه فاذا قبلنا اعتبار الواردات الاستثمارية كواردات غير منافسة من الناحية التكنولوجية حيث ضعف قاعدة الصناعات الرأسمالية فى مصر فانه بداهة غير مقبول اعتبار بقية الواردات كواردات مكملة • فتنقسم الواردات الى واردات تتم خلال قطاع التجارة الحكومى ثم واردات مباشرة خلال القطاعات الانتاجية ثم واردات سلع استهلاكية خلال القطاع الحكومى وهذا يعكس بطبيعة الحال نظرة صانعى النموذج الى الشكل التنظيمى لقطاع التجارة الخارجية آنذاك حيث يسود مفهوم الحكومة المحتكرة •

وهكذا يبدو جليا لنا هذه المعالجة الخارجية Exogenous لقطاع التجارة الخارجية بالرغم من أن الدراسة المذكورة آنفا قد أوضحت منذ البداية أن أحد أهدافها هو تتبع آثار التعريفات الجمركية والاعانات التصديرية •

أما الدراسة الثانية (١٩٧٩) فهى تتعامل مع الاقتصاد باعتباره ينقسم الى خمس قطاعات رئيسية وبطبيعة الحال هذه معالجة على درجة عالية من التجميع حيث نجد أنه يضم أربعة قطاعات قابلة للتجارة الدولية ، قطاع غير قابل للتجارة non-traded والنموذج المستخدم يتعامل مع الاستثمار كمتغير خارجى بالرغم من تأكيده على أن النموذج يصلح لمناقشة قضايا هيكلية تتعلق بالنمو ثم كيف يتحقق

شرط التوازن فى النموذج فى ظل قيد مساواة الاستثمار والادخار(*) بينما الاستثمار متغير خارجى . كما أوضحنا سابقا فى أجزاء ما فى الدراسة فهذا غير مبرر نظريا . بالاضافة الى أن اعتبار ميزان التجارة كمتغير داخلى يعنى أن اجمالى الاستثمار يتحاشى رقابة صانعى السياسة الاقتصادية واعتبار أن تحويلات العاملين ، تحويلات القطاع العائلى من الخارج والتحويلات للحكومة وللشركات ، وكذلك سعر الصرف وصادرات البترول كمتغيرات خارجية فان فرض صانعى السياسة ستتركز فى التأثير على الطلب الكلى بزيادة الصادرات وتشجيعها ضمن استراتيجية تصديرية وعن طريق التأثير على الانفاق العائلى على الاستهلاك بسياسات انفاق أو استيعاب ملائمة absorption policy سواء ضرائبية ، اعانات ، ... بما ينعكس فى النهاية على رفع أو زيادة الادخار العائلى أما الانفاق الحكومى والذى يمكن أن ينقسم الى استهلاك الحكومة فى شكل مشتروات سلع تأجير عمال ، واردات مكملة (مصاحبة للاستثمار العام) فتعتبر خارجية .

نضف الى ما تقدم أن الواردات قد عوملت كلها كواردات منافسة .

بناء على العرض السابق تم اختيار منهج التوازن العام باقتراح استخدام نموذج توازن عام (١) متعدد القطاعات يصلح لدراسة وتتبع آثار احدى السياسات الاقتصادية التشبعية أو الاستيعابية absorptive policy المؤثرة على الطلب المحلى domestic demand والتى تتعلق مباشرة بالسياسات النقدية أو المالية أو بسياسة سعر الصرف (بالاقتصار على جانب آثار الطلب للسياسة) خلال النموذج من أجل اصلاح عجز ميزان المدفوعات المصرى والنموذج

(*) من الممكن أن يتحقق ذلك اذا كان الهدف مجرد الغلق الميكانيكى للنموذج .

(١) انظر الملحق رقم (١) .

يستند الى اطار شامل لمصفوفة الحسابات التخطيطية SAM ويوفر هذا الاطار بطبيعة تركيبه صورة للتشابكات المختلفة فى الاقتصاد سواء على مستوى القطاعات الانتاجية ، أطراف المتعاملين أو عوامل الانتاج بما يمكن من دراسة مشاكل النمو ، التوازن الداخلى والتوازن الخارجى (عجز ميزان المدفوعات) ، تخصيص الموارد الاقتصادية .. فى آن واحد . والنموذج الذى سيتم عرضه يتصف بمجموعة من الخصائص العامة فهو نموذج جمعى ونموذج توازنى . وهو مكون من عدد من القطاعات ، ١٢ — ١٥ قطاعا (١) اذا استخدم التقسيم الموجود فى جدول المدخلات والمخرجات المصرى .

والنموذج يحدد داخليا أسعار المنتجات ، أسعار عوامل الانتاج وسعر الصرف بحيث يتم المساواة بين الطلب والعرض فى كل من أسواق المنتج وعوامل الانتاج . وفى نفس الوقت فان سلوك المتعاملين فى الاقتصاد : المنتجين ، المستهلكين ، الحكومة وباقى العالم يتم التعامل معهم بطرق محددة .

خصائص النموذج : (*)

١ — ان ميكانيزم التعديل لعجز ميزان المدفوعات يتم عن طريق سعر الصرف التوازنى باعتباره أحد الأسعار الرئيسية فى النموذج وحيث تمثل الأسعار النسبية مركز الصدارة فى تحقيق التوازن العام الذى يتم خلال مجموعة من الأسعار ومستويات الانتاج فى كل صناعة ، نشاط فى ظل تساوى طلب السوق مع المعروض .

---

(١) ارجع لدراسة :
د . حسين صالح : تخطيط ومتابعة التجارة الخارجية فى ج . م . ع . : الاساليب الحالية وامكانيات التطوير ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٤٢١ يوليو ١٩٨٦ ، ص ٥٧ — ٥٨ .

(*) من المتفق عليه أن ميكانيزم سعر الصرف يعمل بالاعتماد على منهجى المرونات السعرية والاستيعابية .

٢ ـ النموذج يعتمد على مفهوم المزايا المتاحة من العوامل الانتاجية النادرة factor endowments العمل ، رأس المال ، العملة الأجنبية مع افتراض الاستبدالية الكاملة بين العمل ورأس المال .

٣ ـ ان قطاعات الاقتصاد وعددها n تناظرها أنشطة تصدير ، أنشطة استيراد ، انتاج محلى للسوق المحلية . وقد أمكن تصور أن كل قطاع تناظره سلعة مركبة (مكونة من انتاج محلى للسوق المحلى ثم واردات منافسة) ، واردات غير منافسة (مكملة) complements ، ثم صادرات للعالم الخارجى .

٤ ـ ان الموارد الكلية فى الاقتصاد Total resources (التى تتفق على على السلع اما محلية أو مستوردة) يتم توزيعها على عنصر العمل ، ورأس المال والحكومة وهؤلاء المتعاملين المستهلكين والمنتجين يفترض أن يتصرفوا بأمثلية على المستوى القومى . كذلك فان حصة ثابتة من الموارد يتم تخصيصها للاستثمار (بمعدلات ادخار Exogenous) . ثم يتم توزيع الاستثمارات الكلية على القطاعات وفق معاملات تخصيص قطاعية ثابتة . من موارد العمل ، رأس المال والحكومة : وأن ما تبقى لدى العمل ورأس المال ينفق على الاستهلاك الخاص وفق قاعدة الانفاق الخطى LES . أما الانفاق الحكومى على الاستهلاك فيعتبر خارجيا على النموذج ويمثل أداة من أدوات السياسة التشبعية absorptive للتأثير على ميزان المدفوعات خلال الطلب الكلى المحلى حيث يمثل الانفاق العام مكون رئيسى للاستيعاب الكلى أما الطلب الوسيط فيتحدد وفق معاملات مدخلات ومخرجات ثابتة (على السلع المركبة وعلى الواردات المكملة) . وهكذا بمجرد أن يتحدد الاستثمار الكلى ، والاستهلاك الكلى (خاص وعام) والاستهلاك الوسيط فان الطلب الكلى فى الاقتصاد يكون قد تحدد .

٥ ـ ان الطلب الكلى على السلع المركبة يخصص بين الطلب على الواردات المنافسة والمكونات المنتجة محليا للسوق المحلى وفقا لمعيار تخفيض التكلفة الى أقل ما يمكن Cost minimization أما الطلب على الواردات المكملة فيفترض أن يكون مدخلات وسيطة ٠

٦ ـ والانتاج القطاعى فى النموذج يتحدد وفق دالة كوب دوجلاس فى ظل فرض التكاليف الثابتة للانتاج (وثبات العوائد للانتاج) ٠ والصادرات لكل قطاع تتحدد بتنافسية السعر المحلى (متغير داخلى) والسعر العالمى وسعر الصرف كمتغير داخلى ، وذلك فى ظل افتراض مرونة عرض محلى لا نهائية ٠

٧ ـ ان أسواق العوامل قد دخلت كمتغيرات فى النموذج باستثناء تراكم رأس المال فقد أعتبر ثابتا على مستوى القطاعات ٠ أما الأسعار الصافية فقد اعتبرت كلها داخلية فى النموذج ٠ وعلى هذا فان الانتاج يتحدد بالطلب والعرض فى النموذج ٠ والأسعار تتحدد بالتكاليف وليس بالتغيرات فى الطلب ٠ ومع ذلك فهى تؤثر على الطلب الكلى وعلى جزئيات هذا الطلب وعلى الصادرات ٠

٨ ـ على الرغم من صعوبة فصل النظرة للحساب الجارى عن حساب رأس المال فى ميزان المدفوعات الا أن النموذج الحالى قد ركز فقط على الحساب الجارى وأعتبر أن متغيرات حساب رأس المال خارجية Exogenous وأن التغير فى الاحتياطيات يمكن أن يكون متغيرا أو هدفا للسياسة ٠

والمعالجة الكاملة لحساب رأس المال فى النموذج تتطلب اضافة متغيرات مالية أخرى financial assets كموارد نادرة بخلاف العملة money

الأجنبية بحيث تعكس وضع التدفقات لرؤوس الأموال ، حجم المدخرات بالعملة المحلية ، حجم المدخرات بالعملة الأجنبية فى الخارج • وهو ما يعنى أن النموذج لن يتطرق لادوات السياسة النقدية مثل سعر الفائدة وحجم الائتمان بشقيه المحلى والأجنبى حيث توثر مباشرة فى ادارة الطلب الكلى •

٩ ـ ان السياسات الاقتصادية والتى تستهدف اعادة الهيكلة للاقتصاد بما يحقق التوازن الداخلى والخارجى (ميزان المدفوعات) ، لا بد وأن تعتمد على اعادة التخصيص للموارد عن طريق ميكانيزم الأسعار النسبية بما يخدم اعادة الهيكلة نحو الأنشطة التى لا زال بها مجال لاستبدال الواردات وتشجيع الصادرات وهذا الاعتقاد قد جعلنا نهتم ببعض التفصيل لقطاع التجارة الخارجية • وهذا التوزيع الجديد للموارد بتحقيقه الامثلية على المستوى الاجمالى يسعى لتحقيق الامثلية فى ذات الوقت لنمط التجارة الخارجية بما يخدم الميزة النسبية للاقتصاد المصرى •

وقد تحقق هذا فى الاطار النظرى للنموذج من خلال الآتى :

أ ـ ان النموذج يعتمد على مفهوم المزايا المتاحة من عوامل الانتاج factor endowments كذلك فهو يهتم بتحقق الكفاءة الانتاجية للعوامل efficiency of factors

ب ـ ان بعض العناصر الديناميكية للميزة النسبية أمكن ادراجها فى النموذج من خلال التعبير عن تشابكية القطاعات والانشطة interconnected-ness : (الاقتصاديات الخارجية External economies) وذلك عن طريق ميكانيزم وتوازنية الأسعار للمنتجات وللعوامل وسعر العملة الأجنبية •

حـ — ان أسعار الظل التى سيحددها النموذج هى أسعار كفاءة .

د — ان ميكانيزم الحل يكفل الاختيار الأمثل للانشطة التى تنتج بأقل التكاليف ولأى خليط من الانتاج أى أن أمثلية التجارة ستتحقق من خلال تحقيق الامثلية فى تخصيص الموارد لكل الأنشطة ولكل القطاعات .

١٠ — من ثم يمكن تقدير أية آثار اقتصادية لأى برنامج لاصلاح ميزان المدفوعات اذا اعتمدنا على متغيرات السياسة التعريفات الجمركية ، اعانات التصدير ، الضرائب المباشرة ، الضرائب الغير مباشرة ، ثم سعر الصرف (اذا اعتبرناه خارجيا ولم ينمذج) ، الاستهلاك والاستثمار الحكومى (باعتبارهم أدوات لسياسات استيعابية absorptive policy tools ، التغير فى الاحتياطيات ثم مدفوعات التحويل الحكومية .

١١ — يمكن باستخدام الأسعار التوازنية من النموذج أن نقوم باجراء التعديلات الملائمة فى سعر الصرف الرسمى حيث تعتمد على نسبة أسعار الواردات الى الأسعار المحلية لتعديل سعر الصرف اذا اعتبرنا أن هذه النسبة هى تقريب لسعر الصرف الحقيقى (١) .

اتضح لنا من العرض السابق السابق لملامح وخصائص نموذج التوازن العام المقترح التطبيق على الواقع المصرى (ملحق ١) أن النموذج نيوكلاسيك موجهة بالعرض Supply oriented لاستخدامه دوال انتاج قطاعية كوب دوجلاس وأن الأسعار المحلية وأسعار السلع المركبة والأسعار الصافية تتحدد على أساس التكلفة-

---

(١) مفهوم هيكس لسعر الصرف الحقيقى = نسبة أسعار السلع القابلة للتجارة الدولية الى أسعار السلع غير القابلة للتجارة الدولية حيث أن نسبة أسعار الواردات تمثل أسعار السلع traded وأسعار السلع المحلية وتمثل الثانية non-traded.

نموذج السعر الثابت fixed price model وبالتالى فالاسعار لا تستجيب لفوائض الطلب على المنتج excess demand كذلك فان النموذج فى بقية أجزاءه يعتبر نموذج كينزى quasi- standard Keynesian لاعتماده على دوال تفسيرية فى الطلب على الصادرات ، الواردات أو الاستهلاك الخاص ، الاستثمار . وحيث أن النموذج الحالى المقترح للدراسة يعانى نفس عيوب نماذج التوازن العام المشار اليها سابقا من حيث أن مفهوم دالة الانتاج وأساسها النظرى خاطىء ، كذلك فان افتراضات مرونة أسعار السلع والعوامل مشكوك فيها من الناحية العملية خاصة فى الدول النامية حيث مشاكل التسعير الجبرى — جمود الأسعار — الرقابة السعرية على المنتجات ، جمود الأجور ، فى ظل وضع حدود على الأجور النقدية الرسمية وتأثرها بالقرارات السياسية دون أية قواعد علمية ، القيود الكمية والنوعية على الصادرات والواردات وكلها مشاكل ترجع أساسا للجمود التنظيمى والمؤسسى فى هذه الدول ومن بينها مصر Institutional rigidities

اضافة الى ما تقدم هناك أسباب تدفعنا الى تنحية بعض معادلات النموذج :

١ — انه معروف على المستوى الاكاديمى والرسمى أن هناك نسبة من الطاقات العاطلة فى عدد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية وأن التفسيرات لذلك قد تراوحت بين مشاكل نقص الخامات والمستلزمات ، نقص العملة الأجنبية ومشاكل سعر الصرف فى ظل نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، انقطاع التيار ، منافسة الواردات الأجنبية مع ارتفاع وتراكم المخزون ، ومن الناحية النظرية [1] هذا يعنى (فى

---

(١) S, Levy, "A short-run General Equilibrium Model for A small, Open Economy, j. of Development Economics, 25(1987), pp. 66-67.

ظل عدم قابلية رأس المال للانتقال فى الأجل القصير) ان الاستجابة للتغيرات فى الطلب ستكون فقط خلال تغيير معدلات الاستخدام أو نسب التشغيل لهذه الطاقات الانتاجية Capacity utilization (١) ففى هذه الحالة فان الطلب يحدد الكميات المنتجة مع عرض يعطى السعر التوازنى . وهذا يدعونا الى الاستغناء عن دوال الانتاج (انظر الملحق ١) أى أن نقبل أن يوجه النموذج بدوال طلب — وذلك لتركيز الدراسة أساسا على السياسة الاستيعابية .

٢ — انه لا يوجد اتفاق حول قضايا الاسعار فى الواقع المصرى فتتضارب الآراء والدراسات بين النظر الى الحكومة كمحتكر وكمسئول عن اختلال الأسعار وبين مسببات داخلية تتعلق بالادارة الاقتصادية للانشطة ثم للتأثير الضار للسياسات المالية والنقدية بحيث أنه من الافضل اسقاط فرضية مرونة الاسعار باعتبار أننا

---

(١) تفسر احدى الدراسات التطبيقية معدلات استخدام الطاقات الانتاجية بالمتغيرات الاتية : نسب أسعار المنتج الى أسعار المدخلات (بعد التعديلات الضرائبية) ومؤشرات التغير فى مستوى النشاط الاقتصادى الجارى ، المتاح نسبيا من القروض ، مستوى تطور قطاعات خدمات البنية الأساسية ، معدل التضخم ، نسب السلع الوسيطة المستوردة لاجمالى المنتج المحلى ونسب الواردات المنافسة الى الانتاج ، ثم مؤشرات القيود الكمية .

Behrman - Foreign trade regimes and Economic development chile, New York, 1976, Chapter II pp.49-50.

وتفيد الدراسة التى أعدها جهاز التعبئة والاحصاء ... والتى وردت فى ملاحظات عامة للاقتصاد المصرى ، وزارة التخطيط .. مرجع سبق ذكره ، ص ٢ — ٣ .
ان نسب المستلزمات المستوردة / الانتاج فى صناعة المواد الغذائية ، الخشب الورق ومنتجاته ، الكيماويات ، صناعة الآليات ووسائل النقل ، التشييد والبناء تتجاوز ٣٠٪ اما التبغ فتصل النسبة الى ٧٠٪ .

نتعامل مع اقتصاد مختلط فيه كل الكيانات الاقتصادية معا وعلى هذا نتصور أن الأسعار متغيرات خارجية محددة Exogenous وهى فى نفس الوقت أسعار ظل (أسعار كفاءة + أسعار تكلفة الفرصة البديلة) .

٣ — يمكن النظر الى فرضية مرونة أسعار عوامل الانتاج (العمل ، رأس المال) من نفس منظور قضايا الأسعار للمنتجات وافتراض أن معدلات الاجور تتحدد خارجيا وكذلك سعر الصرف باعتبار ظروف نظام وسياسات الصرف الأجنبى فى مصر حيث تعددية أسعار الصرف — سعر صرف ثابت رسميا ، سعر السوق المصرفية الحرة ، ثم سعر السوق السوداء .

٤ — لا زلنا نعتقد فى أن معالجة الانفاق الحكومى فى النموذج كمتغير خارجى Exogenous تعتبر واقعية فى حالة مصر خاصة وأنه من الصعب أن يعالج الانفاق الحكومى كطلب المستهلك العائلى (كما فى كثير من نماذج التوازن العام المطبقة) بحيث يكون حساس للأسعار النسبية لاهميته كمكون هام للطلب النهائى فى كثير من الدول النامية ومن بينها مصر — بالاضافة الى أهمية تكامل السياستين النقدية والمالية — ولصعوبة تقدير استجابة الطلب النهائى لسياسات الانفاق أو السياسات المالية ففى هذه الحالة سنقلل من أهمية قيمة وأثر التغيرات فى الأسعار النسبية المطلوبة لتغيير هيكل الطلب النهائى) .

---

(١) نسبة قيمة الانفاق الحكومى من اجمالى الدخل القومى تصل الى ١٤٪ (١٩٨٧) والرقم محسوب من :
IMF, International financial statistics, 1989.

أيضا فان الطلب على الاستهلاك كما يظهر فى معادلة (٢٠) فى الملحق (١) يعتمد فى تحديده على قيمة معدلات المدخرات المتوسطة المحددة خارجيا Exogenous وذات حصص الانفاق الثابتة وهو ما يفترض ضمنيا لذلك أن مرونات الطلب السعرية والدخلية تساوى الواحد الصحيح وهذا فرض مبسط ويجافى الواقع الاقتصادى التبسيط لذا تقترح الدراسة الآتى :

أ ـ افتراض أن حصص الانفاق متغيرة عبر الزمن وذلك حتى يمكن للنموذج أن يعكس ديناميكية التغيرات فى هيكل الطلب بتغير الدخل وبما تنتفى معه فرضية المرونات الدخلية المساوية للوحدة وذلك بالاعتماد على دراسات الطلب للقطاع العائلى وعلى معادلات دولية مقارنة .

أو

ب ـ التعبير عن دالة الاستهلاك بدلالة الميول الحدية للاستهلاك من بند الأجور wL ومن موارد رأس المال ـ القيمة المضافة مخصوما منها أجور العمل $(PV_i X_i - w_i L_i)$ والتى يمكن أن نعكسها بالاستعانة بالمعادلات الموجودة فى الملحق (١) .

موارد العمل
$$RL = YL + \bar{\theta}_L \bar{TS} + F\bar{K}_1 ER \qquad [١٧]$$

$$YL = \sum_{i=1}^{n} w_i L_i^d (1 - T_i) \qquad [١٤]$$

$$YK = \sum_{i} (PV_i X_i^d - w_i L_i)(1 - \bar{T}_{K_i}) \qquad [١٦]$$

وبذلك تصبح دالة الاستهلاك الكلى للسلع المركبة i:

$$C_i = C_{L_i}(YL / P_i) + C_{K_i}(YK / P_i) + \bar{C}_{g_i} \cdot \bar{G}_{CON}$$

[ESP]

حيث : $\bar{C}_{Ki}$ ، $\bar{C}_{Li}$ هذه الميول الحدية للانفاق من الأجور وعوائد حقوق [١] التملك الأخرى على السلع المركبة وحيث تؤثر سياسات الانفاق على الاستهلاك العائلى عن طريق تأثيرها على معدلات الضرائب المباشرة على دخول العمل ورأس المال

وهناك أشكال دالية أخرى مشتقة من دراسات Houthakker والمسماة بنظام اللوغاريتمى المضاف المباشر [٢] direct addilog system وهى مبنية على مفهوم المرونات والصياغة لن نوردها هنا لتفضيلنا المفهوم الدالى السابق لبساطته ولسهولة حسابه ٠

---

(١) M. Dewatripont and Michel, ... closure, ... op. cit. pp. 67.

هى نفس الدالة المستخدمة باستثناء أن الاجور قد استبدلت بعوائد العمل المختلفة بما فيها الأجور ومتضمنة التحويلات من الحكومة ومن الخارج ونفس الشئ بالنسبة لرأس المال ٠ كذلك فان الدالة المشار اليها تأخذ فى اعتبارها بند الضرائب المباشرة فى الحسبان ٠

(٢) Lance Tayler, .. Models of Growth, .. op. Cit., pp. 154-155.

٥ — تبرز معادلة الطلب على الاستثمار من سلع القطاع المصدر أن حصة ثابتة من الموارد يتم تخصيصها للاستثمار بمعدلات ادخار محددة Exogenous ويتم توزيع الاستثمارات الكلية على القطاعات وفق معاملات تخصيص قطاعية ثابتة θ_i . أى أن اجمالى الاستثمار الاسمى يتحدد بافتراض معدل مدخرات ثابت من القيمة المضافة الكلية . وباعتبار أن الاستهلاك الحكومى خارجى فى النموذج . فان الاستثمار الحكومى لا يتحدد وفقا لمعدل مدخرات ثابت $\bar{S}_G$ ولكنه يتحدد اما كباقي أو خارجى $(R_G - GCon)$ انظر الملحق (١) وهذا يعنى أن اجمالى الاستثمار الحقيقى [1] يعتمد على الحل الداخلى للنموذج بدلالة الدخول الاسمية وأسعار السلع الرأسمالية والتى يفترض ان يعبر عنها بشكل تقريبى سعر الواردات الاستثمارية لعدم وجود قاعدة صناعات رأسمالية عريضة P_{K_i} — كما أوردنا من قبل .

وتوجد أشكال مختلفة لدالة الاستثمار ولكن الاساس النظرى لبعضها غير واضح [2] ويبدو لنا جليا ان المعالجة فى الدراسة للاستثمار قد تجاهلت معدل الاهلاك

---

(١) تبرز احدى الدراسات أن نسبة الاحلال والتجديد ١٦٪ من اجمالى استثمارات الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ — ٨٦/٨٧ مقابل ٦١٪ لمشروعات الاستكمال والتوسعات ونسبة ١٧٪ فقط للمشروعات الجديدة .
د . السيد دحية ..... دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار ... ص ٢٦ .

(٢) A. Kelley, J.G. Willamson, the Experience of development Modeling Economic Development and General Equil Histories, American Economic Association, Vol. 63. No. 2, 1973, p. 451.

حيث يفسر نمو رأس المال (الاستثمار) بسلوك اجمالى المدخرات ، السعر النسبى للسلع الرأسمالية ، نسبة رأس المال / الانتاج (الدخل القومى الاجمالى الثابت) ثم يتحدد معدل المدخرات بنمط توزيع الدخل .

بالرغم من عدم ضآلة قيمته فى اجمالى الاستثمارات المصرية • كذلك فان التغيرات فى المخزون لم يعبر عنها بشكل دالى حيث لا توجد نظرية مقبولة لتحديد مستواه ولذا يمكن حسابها كنسبة تتناسب مع التغيرات فى الانتاج أو تسقط من الحسبان •

وأشهر أشكال دالة الاستثمار هى تلك المعتمدة على مفهوم المعجل accelerator والواردة فى كثير من الكتابات النظرية وغير النظرية (١) • حيث تقوم على مفهوم أن المنظمين والمخططين على المستوى القومى يشتركون فى توقعهم لمعدل النمو فى الاقتصاد ولكن هذا المعدل قد يزيد أو ينخفض تحت تأثير عوامل اخرى تفسر بانماط النمو التاريخية - أى بعوامل عشوائية animal spirits والصياغة التالية المبسطة تعبر عن ذلك من واقع متغيرات النموذج المعدل :

$$Y_i = b_i \left(\sum_t P_t V_i X_{i_t} - \sum P_i V_{t-1} X_{t-1} \right) K_{t i}$$

وهنا يظهر لنا أن الاستثمار يتناسب مع التغيرات فى القيمة المضافة الكلية ومستوى رأس المال القطاعى •

وهناك صياغة أخرى تعبر عن نموذج المعجل التقليدى للاستثمار (٢)

وهى تأخذ فى اعتبارها مستوى النشاط أو التشغيل للطاقات الانتاجية القطاعية ومعدل نمو الانتاج - الجزء الأول - بالاضافة الى تكلفة الايراد الحدى لانتاجية رأس المال (*) rental cost - الجزء الثانى حيث تمثل الايراد الحدى

---

(١) L. Taylor, ... Models of Growth, op. Cit., pp. 156-157.

(٢) F. Boniguignor, ... Short run rigidities ... op. cit., pp. 27-28.

(*) التكلفة الحدية لرأس المال •

للانتاجية مقسوما على سعر الفائدة ومضروبا فى سعر السلع الاستثمارية (المأخوذ كتقريب له سعر الواردات الرأسمالية — الجزء الثانى يمثل مفهوم نيوكلاسيك

$$\frac{Y_i}{K_{it}} = A_i^* \left[\Delta X_{it} - (1-g_i)\right] + \left(\frac{P_i \quad \delta X_{it}}{PK_i \cdot r \quad \delta K_{it}}\right)^{\sigma_i} - 1$$

$$g_i \leq 1$$

حيث أن g_i تمثل نسبة تشغيل الطاقات الانتاجية ، A_i^* ثابت ، ΔX_i المعدل المتوقع لنمو الطلب على الانتاج — يعبر عنه بالمتوسط المتحرك لمعدلات النمو الفعلية ، r سعر الفائدة وتجدر ملاحظة أن الجزء الأول فقط يمثل نموذج المعجل التقليدى وهو يعكس متغيرى مستوى التشغيل للطاقات الانتاجية ونمو الطلب على الانتاج .

أما الجزء الثانى فيعكس مفهوم نيوكلاسيك للعائد الحدى للانتاجية الى تكلفة رأس المال ومن وجهة نظر الدراسة فان الجزء الاول فقط والخاص بنموذج المعجل يصلح للتطبيق فى وضعنا الحالى حيث أن الاقتصاد المصرى يعانى من وجود طاقات عاطلة ومن ثم انتفاء فرضية التشغيل الكامل والتى تمثل الأساس النظرى للجزء الثانى والمتعلق بالايراد الحدى للانتاجية الى تكلفة رأس المال .

اضافة الى ما سبق فان هذه الصياغة ملائمة جدا وتغذى التوازن الديناميكى فى النموذج حيث أن توقعات معدلات النمو فى الانتاج وهى مساوية فى حالتنا لمعدلات نمو الطلب (حيث ان النموذج الحالى موجه بالطلب) ترتبط بالمتغير الجارى وهو نسبة الاستثمار الى رأس المال فى القطاع .

وبصفة عامة هذا شكل عام لدالة الطلب على الاستثمار للقطاع المستخدم للسلع الرأسمالية المركبة by destination — انظر الملحق (١) — مع تصور أن تضاف بعض التعديلات على شكل الدالة بما يتفق مع خصوصيات كل قطاع .

لذا فالصياغة المقترحة :

$$\frac{Y_i}{K_{it}} = A_i^* [\Delta X_{it} - (1-g_i)] \quad [٢٤]$$

٦ — كما تشير معادلتى (١٠) ، (١١) فى الملحق (١) فانه لا قيد على العرض وأن الطلب على الصادرات يوفى أولا ويستهدف . والدالة تقع داخل اطار الدوال النمطية المستخدمة فى النماذج التطبيقية للتوازن العام وهى بطبيعة الحال تعكس فرضية الاستبدالية غير الكاملة بين الصادرات المصرية والصادرات العالمية ويعبر عنها بدلالة الاسعار النسبية وتتأثر بظروف النشاط الاقتصادى العالمى التى تعكسها المعلمة الخارجية $\overline{EB_i}$ وهذه الاشكال الدالية المألوفة رغم بساطتها فانها لاتأخذ فى اعتبارها أن الطلب على الصادرات المحلية المصرية مثلا فى الاسواق العالمية يتأثر بمنافسة العديد من صادرات الدول الاخرى وأن بعض الدول يمكن أن تصدر وتستورد نفس السلعة مثل (القطن فى حالة مصر) وعلى هذا يمكن أن نتصور أنه بالنسبة لسلعة معينة فان هناك طلب عالمى على سلعة تصديرية مركبة Composite export goods تمثل تجميع لكل صادرات الدول المختلفة بحيث تأخذ الدالة المركبة [(١)] هذا الشكل :

$$U_i = [B E_i^{-\delta} + (1-B) E_i^{*-\delta}]^{-1/\delta}$$

حيث E_i هى الصادرات المحلية ، تمثل E^* صادرات الدول الأخرى

(١) Richard Horris, Applied General Equilihrium analysis of small open Economics whth scale Economics and imperfect competition, the American Economic Review, Vol. 74, No. 5, 1984. pp. 1021-1023.

(المنافسة) ، Δ_i' هى المرونة الاستبدالية بين الصادرات المصرية والصادرات الاخرى فى الطلب العالمى ، β تمثل حصة الصادرات المصرية وهو متغير خارجى

$$\Delta_i' = \frac{1}{1+\delta}$$

وعلى هذا لو افترضنا ان $PE_i \cdot ER$ ، . . . : P_i^* هو السعر الذى يدفعه المستهلكون العالميون للسلعة المحلية المصرية وللصادرات الاخرى على الترتيب فان مؤشر السعر للسلعة المركبة سيكون باستخدام رموزنا :

$$\hat{P} = \left[B^{\Delta_i'} (PE_i \cdot ER)^{(1-\Delta_i')} + (1-B)^{\Delta_i'} \cdot P_i^{*(1-\Delta_i')} \right]^{\frac{1}{1-\Delta_i'}}$$

وعلى هذا فانه بالنسبة لقيمة U_i فان تقليل التكلفة الى أقل ما يمكن (لمستهلكى السلعة التصديرية) يؤدى الى أن يصبح الطلب العالمى على الصادرات المحلية المصرية هو :

$$E_i^d = B^{\Delta_i'} \left(\hat{P} / PE_i \cdot ER \right)^{\Delta_i'} U_i$$

وهذا الشكل الدالى لا ترى الدراسة مبررا لاستخدامه لانه سيحتاج الى حسابات جانبية معقدة وبيانات عالمية عن الصادرات مطابقة لتصنيف جدول المدخلات والمخرجات المصرى والمعروف أن التصنيف المستخدم فى التجارة العالمية هو تصنيف SITC

من الملاحظ كذلك أن معادلات الواردات تبقى كما هى بدون تعديل (انظر الملحق (١)) .

فى ضوء ما تقدم نرى أن النموذج المعدل والموجه بالطلب يصلح لمناقشة العديد من القضايا :

أولا : ان النموذج المعدل يعتمد على معادلات النموذج الأساسى ولكن بعد حذف المعادلات (١)، (٣)، (٧)، (١٩ — ٢٣)، (٢٥)، (٣٠ — ٣١)، واستبدال معادلات (٢٣)، (٢٥) بالمعادلات (٢٤)، (٢٥) ويحل النموذج المقترح نحصل على تقديرات لارقام الطلب على الصادرات محسوبة باستخدام أسعار الظل(*) وتتم المقارنة بين الارقام المقدرة والارقام الحقيقية (والتى تعكس ظروف عرض الصادرات) ويصبح الفرق بينهم مؤشرا لاتجاه الميزة النسبية وتعتبر أسعار الظل للتصدير فى هذه الحالة بمثابة أسعار استدلال reference prices فاذا تجاوزت ارقام الطلب على التصدير المقدرة أرقام المعروض للتصدير فسيحطى هذا اشارة واضحة الى السبيل لتشجيع الصادرات ورسم استراتيجيتها (فالفرق بين أسعار الظل وأسعار السوق فى حالتنا هذه سيبين حجم التشوهات فى سوق السلعة التصديرية باعانة ضمنية أو صريحة ضريبة تصدير .... الخ) . وعليه يبدو واضحا لاى مدى يمكن لسياسة حوافز التصدير (الاعانة، الدعم) ان تؤثر على جانب الطلب التصديرى باعتباره احد مكونات الطلب النهائى .

ثانيا : ان ارقام الواردات المقدرة بناءا على أسعار الظل المعطاة ستقدم مؤشرا من ناحية أخرى على درجة استبدال الواردات المطلوبة داخل القطاع محل الاعتبار واتجاه الاصلاح فى نظام الحماية (هل بتخفيض التعريفة، الغاء الحصص والحظر، ...) باستخدام السياسات المالية والضرائبية والتجارة المناسبة .

(*) حيث أن الدراسة تمثل امتدادا طبيعيا لدراسة أخرى تهتم بسياسات اصلاح ميزان المدفوعات من منظور الاسعار النسبية فعلى هذا نعتبر أن متغيرات الأسعار فى النموذج المعدل بمثابة متغيرات خارجية تعتمد على أسعار الظل للدراسة المشار اليها . فى الوقت ذاته تستخدم أرقام عرض الصادرات التى تقدرها الدراسة المعنية للمقارنة بأرقام الطلب على الصادرات المحسوبة على أساس نموذج الدراسة الحالى .

ثالثا : فى ضوء تقديرات الاستهلاك يمكن التفكير فى نوعية السياسات النقدية أو المالية المطلوبة (ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك ، ضرائب مباشرة على الدخول ، اعانات ، مدفوعات تحويلية) للتأثير على الانفاق أو الامتصاص (التخفيض فى الطلب الكلى فى الاقتصاد) .

رابعا : باعتبار الانفاق الحكومى مكون رئيسى من مكونات الطلب النهائى فان استخدام سياسة ضغط الانفاق الحكومى (احدى أدوات السياسة المالية) بترشيد بنوده يمكن أن تؤثر على الطلب الكلى خلال التأثير على المستويات العامة للأسعار وخلال انقاص طلبها الحكومى الخاص على شراء السلع والخدمات وعلى الاستثمار الحكومى .

خامسا : بالوصول الى تقديرات مستويات الاستثمار المطلوبة قطاعيا تكون قد قدرنا مستويات الطلب النهائى والمحددة فى هذه الحالة لمستوى الانتاج المحلى ولمستوى تشغيل الطاقات الانتاجية .

(٣) مشاكل القياس وفئات البيانات

لكى نطبق الاطار أو النموذج المقترح المعدل من الضرورى أن نحصل على بيانات وتكون وجهات نظر او احكام حول الملامح الرئيسية للاقتصاد المصرى وتنقسم الى معلمات هيكلية ، معلمات السياسة الاقتصادية ، بقية المتغيرات العالمية ، المتغيرات المحلية .

أولا : المعلمات الهيكلية : أ . وتتعلق بمعاملات المدخلات والمخرجات $\bar{\eta}_{ij}$ ، $\bar{\alpha}_{ij}$ على حسب القطاعات الموجودة ١٢ — ١٥ قطاع (لجدول ١٩٨٦/٨٧) ثم معلمات الدالة التجميعية الشهيرة $\bar{\delta}_i$ ، $\bar{P}_i$

ب — معلمات دوال الطلب على الواردات (مرونات الاستبدال ومعلمات النطاق .

حـ — معلمات دوال الطلب على الصادرات (مرونات الاستبدال ومعلمات النطاق Δ_i ، $\bar{EB}_i$

د — معلمات دالة الاستهلاك : الميول الحدية للانفاق على السلع المركزى C_{Ki} ، C_{Li} وثم لتخصيص الاستهلاك الحكومى على السلعة i $\bar{Cg}_i$

هـ — معلمات دالة الطلب على الاستثمار : مستوى استغلال الطاقات الانتاجية القطاعيه g_i ومعامل المعجل A_i^*

ثانيا : معلمات السياسة الاقتصادية Policy parameters

معدلات الضرائب الغير مباشرة $\bar{\tau}_{si}$ ، معدلات التعريفة على الواردات المنافسة $\bar{\tau}_{mi}$ ، معدلات الاعانة للتصدير $\bar{\tau}_{ei}$ ، معدلات الضرائب المباشرة على دخل العمل $\bar{\tau}_i$ ، وعلى دخول حقوق التملك الاخرى $\bar{\tau}_{Ki}$

معدلات التعريفة الجمركية على الواردات المكملة $\overline{\tau_{ci}}$.
وذلك من واقع مصفوفة الحسابات التخطيطية الواجبة الاعداد لعام ١٩٨٧/٨٦.

ثالثا : متغيرات العالم الخارجى : متغيرات العالم الخارجى تشمل :

١) أسعار الواردات بشقيها $\overline{\pi_{ci}}$ ، $\overline{\pi_i^m}$ والمناظرة لقطاعات جدول المدخلات والمخرجات المصرى ، ثم

٢) أسعار الصادرات $\overline{\pi_i^e}$ والمناظرة لنفس التقسيم لعام ١٩٨٧/٨٦.

٣) تحويلات العاملين فى الخارج $\overline{FK_1}$ ، تدفقات رأس المال فى الاجلين الطويل $\overline{FK_2}$ ، والقصير $\overline{FK_3}$

رابعا : المتغيرات المحلية :

١) وتشمل الاسعار الصافية $\overline{Pv_i}$ ، موارد دخل العمل وموارد دخول بقية العوامل ، الاجور ، W ، Y_L ، R_L المدفوعات التحويلية $\overline{Ts}$ ثم Y_K ، R_K ، $(\overline{Pv_i}\, X_i - \overline{w_i}\, L_i)$ (بالاسعار الثابتة).

٢) مستوى السعر العام أو معدل التضخم $\overline{PL}$

٣) اجمالى القيمة المضافة بالاسعار الثابتة GDP at factor cost
الانتاج الكلى القطاعى $\overline{X_{it}}$ بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٧/٨٦
اجمالى القيمة المضافة بالاسعار الثابتة = $\overline{Pv_i}\ \overline{X_i}$

٤) سعر الصرف الرسمى ER (ويتحدد خارج النموذج وفى الغالب يتحدد مستواه اداريا).

مشاكل القيـــاس : ونستطيع تلخيصها خلال ما ورد فى احدى الدراسات [1] :

١ ــ ان جدول المدخلات والمخرجات المعد لعام ١٩٧٩ ما هو الا صورة من جـدول ١٩٧٩ ، والذى بدوره هو تحديث لجدول أعدته الوزارة ١٩٧١/٧٠ (حيث يتم تجميعه لحوالى ١٢ ــ ١٥ قطاع) .

٢ ــ ان مشكلة التقسيم القطاعى تنعكس فى تقدير مكونات الطلب النهائى فى جـدول المدخلات والمخرجات فصحيح أن الحسابات القومية توفر الاجماليـات المتعلقة بالانفاق الاستهلاكى الخاص والحكومى والاستثمار الثابت والصادرات غير أنـه من الصعوبة معرفة توزيع الطلب على أنواع الانشطة المختلفة حيث تظل بيانـات الاستهلاك العائلى تقدر بطريقة المتبقى .

٣ ــ تقدر الواردات فى الجدول سيف وتعالج كواردات غير منافسة .

٤ ــ ان الجدول الحديث المعد ١٩٨٧/٨٦ لن يتوفر فيه القدر من تفاصيل القيمـة المضافة (الا التمييز بين الاجور وعوائد حقوق التملك والواردات والضرائـب غير المباشرة) أما الرسوم الجمركيـة ، المعاملات مع العالـم الخارجى فهى غير موجودة .

ايضا لا يوضح جدول التشابك تفصيلات الضرائب غير المباشرة والاعانات حيث يتم اظهار قيم الاستخدامات شاملة الضرائب والرسوم منقوصا منها الاعانات .

هذه النقاط السابقة تمثل مشاكل فى قياس البيانات المطلوبة وبالتالى فعلى الدراسات المستقبلية أن تعنى أولا بالتغلب عليها قبل تطبيق نموذج التوازن العـام الذى اقترحته الدراسة .

---

(١) د . عثمان محمد عثمان : تقييم مناهـج ... مرجع سالف الذكر .

ملحـــــق (١)

الاطار النظرى للنموذج :

دالة الانتاج من نوع كوب دوجلاس فى ظل افتراض مرونة استبدال كاملة بيـــــن العمل ورأس المال (استبدال ١٠٠٪) وحيث يمثل العنصر $\overline{\overline{A}}_i$ Residual (البواقى) نمو الانتاجية ، معلمات التحول التكنولوجى وهناك افتراض ضمنى وهـــو تساوى معدلات التقدم التكنولوجى داخل القطاعات نفسها وهذا فرض غير واقعـــى خاصة داخل الصناعة حيث أن هناك حقيقة أن التقدم الفنى داخل الصناعات الوسيطة والصناعات الرأسمالية يتجاوز الموجود داخل الصناعات الاستهلاكية الخفيفة وهو مـــا سيكون له تأثير على سياسات التصنيع المثلى فى الأجل الطويل ولكن فى ظل غيلبـــاب المعلومات داخل القطاعات يصبح من السهولة افتراض تماثل التقدم التكنولوجـــــى داخل نفس القطاع ٠(حيث يتوقع أن تكون اختلافات مستويات الكفاءة راجعة لمنـــح الحماية) ٠

دالة الانتاج :

$$X_i^d = \overline{A}_i \, \overline{K}_i^{g_i} \, L_i^{d\,1-g_i} \qquad g_i = 1, 2, \ldots n \qquad (1)$$

حيث L_i^d تشير الى التشغيل لعنصر العمل داخل قطاع i

$\overline{K}_i$ التراكم الرأسمالى داخل i

$\overline{A}_i$ معلمة الانتاجية الكلية للعوامل

Sectoral total factor productivity

كذلك فان فروض ثبات العوائد مع الحجم ووجود أسواق منافسة فى الموارد الاقتصادية قد تجافى الواقع فى الدول النامية (ومن بينها مصر وحيث يوجد القليل من المعلومات من عوائد الحجم وبالأخص فى قطاعات السلع non-traded مثل التشييد) ولكن تتفق بعض الدراسات على أنه يمكن قبول هذه الافتراضات عند اختبار تأثير تغيرات محدودة فى السياسة الاقتصادية • كذلك من الواضح أن العرض لا يتقيد بأى حد أعلى على الطاقة الاستيعابية •

علاقات الأسعار :

تقوم على افتراض وجود سلع مركبة Composite commodity of good (واردات منافسة) ثم واردات وسيطة مكملة Complement وحيث أن معاملة السلع المحلية والأجنبية معاملة متماثلة لنفس التصنيف القطاعى هو افتراض (تجانس) غير واقعى مما يترتب عليه أن الأسعار المحلية لسلع التجارة tradables ترتبط بأسعار الواردات وهيكل الانتاج وأن الاستهلاك سيكون حساس للاختلافات الطفيفة فى الأسعار النسبية بين السلع الأجنبية والمحلية وهو ما يؤدى الى المبالغة فى تقدير آثار سياسات سعر الصرف أو سياسات الطلب المحلى absorptive policies والاتجاه نحو التخصص فى انتاج القليل من السلع ولذا فان النموذج ينبنى على مفهوم اختلاف المنتج product differentiation بحيث أن معدلات الاستبدال بين أى منتجين من نفس النوع (فئة السلعة Commodity category) ستكون مستقلة عن الكميات من المنتجات من الأنواع الأخرى وسيكون شكل الدالة التجميعية الشهيرة CES

$$Q_i = \bar{r}_i \left[\bar{\delta}_i M_{mi}^{-\bar{\rho}_i} + (1-\bar{\delta}_i) D_i^{-\bar{\rho}_i} \right]^{-1/\bar{\rho}_i} \quad , i = 1, 2, \ldots, n \qquad (٢)$$

معلمات الدالة فى القطاع i $\bar{r}_i , \bar{\delta}_i , \bar{\rho}_i$

مرونة الاستبدال $\bar{\sigma}_i$

$$\bar{\sigma}_i = \frac{1}{1+\bar{\rho}_i}$$

ويمكن اعتبار أن M_{mi} , D_i تمثلان المدخلات الأولية المطلوبة للانتاج الكلى inputs producing the aggregate output وتصبح نسبة كل منهم للأخرى حساسة للأسعار النسبية ودرجة الحساسية تختلف مع مرونة الاستبدال ٠

وبافتراض أن المستهلكين والمنتجين يقللون التكاليف الى أقل ما يمكن للحصول على السلع المركبة باختيار نسبة الواردات الى السلع المنتجة محليا ذات أقل تكاليف cost minimization ratio

P_{Mi} , P_{Di} هما على الترتيب أسعار السلع المحلية والمستوردة ومعادلة سعر السلع المركبة تتبسط بشكل دالة تكاليف تناظر الدالة التجمعية CES وبافتراض أن سياسة الحكومة تؤثر مباشرة على السعر المحلى للسلع المستوردة (*) ، وباستخدام فرض الدولة الصغيرة وأن الأسعار العالمية ثابتة ٠

(*) وتجدر الاشارة الى أن هناك مشاكل قد تنشأ عند قياس سعر الواردات وهى أن هناك عدة تخفيضات للجنيه المصرى ثم مراحل انشاء السوق المصرفية الحرة ومن الملاحظ أن أى من هذه التعديلات فى النظام لم تكن كافية لتحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات عند أسعار الصرف المحددة ٠ أيضا فان هناك قائمة بسلع محظور استيرادها ولائحة جديدة للتصدير وقد مر النظام فى الفترة السابقة بعدة تغيرات فى نظام التعريفات الجمركية وضرائب الاستهلاك وهناك اتجاه حديث نحو زيادة الاعتماد على التعريفات الجمركية لترشيد الواردات وتقليل الاعتماد على القيود الكمية والنوعية للواردات ٠

$$P_i = \frac{1}{\gamma_i}\left[\delta_i^{\sigma_i} P_{M_i}^{1-\sigma_i} + (1-\delta_i)^{\sigma_i} P_{D_i}^{1-\sigma_i}\right]^{1/1-\sigma_i} \quad (٧)$$

فان $i = 1, 2, \ldots n$

$$P_{M_i} = \bar{\pi}_i^m (1 + \bar{\tau}_{m_i}) ER \quad (٤)$$

$$P_{C_i} = \bar{\pi}_i^c (1 + \bar{\tau}_{c_i}) ER \quad (٥)$$

حيث ER هو سعر الصرف ، $\bar{\tau}_{m_i}$ ، $\bar{\tau}_{c_i}$ هى معدلات التعريفة الجمركية على الواردات المنافسة والمكملة فان P_{M_i} ، P_{C_i} محددة fixed أما أسعار السلع المنتجة محليا P_{D_i} فهى حرة وتختلف بحيث يتساوى عرض السلع مع طلبها والذى هو حساس بدوره لنسبة P_{M_i}/P_{D_i} أى أن ظروف العرض والطلب تلعب دورا فى تحديد الأسعار النسبية للسلع التى لا تدخل التجارة وأسعار السلع المنتجة محليا وتدخل التجارة • ولكن درجة استقلالية نظام السعر المحلى ستكون أكبر وأن اتجاهات التأثير بسياسة التعريفة وسعر الصرف على الأسعار المحلية ستكون أضعف وأكثر تعقيدا منه فى نظرية التجارة التقليدية ذات مرونات الاستبدال العليا •

ومعادلة (٥) تبنى على افتراض أن الواردات المكملة تؤثر على المستوى العام للأسعار بشكل غير مباشر عن طريق تأثيرها على أسعار مدخلات الانتاج وعند تحليل سياسة التجارة فان الأمر الأكثر أهمية هو التخلى عن فرض البلد الصغير على جانب التصدير small-country assumption حيث يفترض الطبيعة الداخلية endogenous لمعدلات التبادل الدولى • وحيث أن فرضية Armingtam هى السائدة بمعنى أن المنتجات تختلف على حسب دول المصدر

ولا يفترض أن سعرا عالميا يوجد للصادرات الناشئة من أية دولة . لذا على عكس فرضية الدولية الصغيرة فان سلسلة السببية عكسية حيث أن الأسعار المحلية تحدد أسعار التصدير وليس العكس ومن ثم فان كمية التصدير المطلوبة ستكون دالة في المستوى الكلى من الطلب العالمى من السلعة الكلية وفى نسبة سعر تصدير الدولة الى السعر العالمى . ومن الواضح أنه تحت ظروف النموذج لا توجد قيود عرض تؤثر على الصادرات

$$PE_i = PD_i\,(1 + \bar{\tau}_{e_i}) \qquad (٦)$$

حيث $\bar{\tau}_{e_i}$ معدل الاعانة على الصادرات

أما

$$PV_i = PD_i - \sum_{j=1}^{n} P_{j_i}\,\bar{a}_{j_i} - \sum_{j=1}^{n} P_{tj}\,\bar{\eta}_{j_i} - \bar{\tau}_{is}\,PD_i \qquad (٧)$$

فهى معادلة صافى الأسعار أو القيمة المضافة للوحدة وهى تعتمد على السعر المحلى وسعر السلعة المركبة والواردات المكملة بالاضافة الى المعاملات الفنية للانتاج $\bar{a}_{j_i}$ للسلعة المركبة ، وللسلعة الوسيطة المستوردة $\bar{\eta}_{j_i}$ أما $\bar{\tau}_{is}$ فهى معدل الضرائب الغير مباشرة للسلعة .

معادلة مستوى السعر التى تحدد معدل التضخم خارجيا $\bar{P}_L$ exogenous

$$\sum \omega_i P_i = \bar{P}_L \;,\; \sum \omega_i = 1$$

دوال الصادرات والواردات

الواردات المنافسة M_{m_i} ، الواردات الغير منافسة M_{ic}

الواردات المطلوبة المنافسة :

$$M_{mi} = \left(\frac{\bar{\delta}_i}{1-\bar{\delta}_i}\right)^{\bar{\sigma}_i} \left(\frac{PD_i}{PM_i}\right)^{\bar{\sigma}_i} \delta_i^d \quad , i = 1, 2, \dots n$$

(٨)

$\bar{\sigma}_i$ المرونة الاستبدالية بين الانتاج المحلى والواردات المنافسة

$\bar{\delta}_i$ معلمة حصة الواردات فى دالة CES التجمعية المعرفة للسلعة المركبة

الواردات المطلوبة المكملة :

$$M_{Ci} = \sum_{j=1}^{n} \bar{\eta}_{ij} X_j^d \quad , \quad i = 1, 2, \dots n$$

$$j = 1, 2, \dots n$$

(٩)

ثانيا : الصادرات

تبنى على افتراض عدم وجود قيد على العرض Capacity c onstrain وهو ما يعكس عدم وجود قيود على حجم العمل ورأس المال المتاح للصناعات التصديرية المحتملة .

$$E_i^d = \overline{EB_i} \left(\frac{\overline{\Pi_i^e} \cdot ER}{PE_i} \right)^{\Delta_i} \qquad (١٠)$$

Δ_i مرونة الطلب على الصادرات

تحت افتراض مرونة العرض المحلى = ∞

$$S_i^d = X_i^d - E_i^d \qquad (١١)$$

$\sum_i^d$ كمية الانتاج من السلعة المحلية المخصصة للسوق المحلى بعد خصم الصادرات

الموارد الكلية فى الاقتصاد : Tot. resources

التى تنفق على السلع المحلية أو المستوردة

$$RT = \sum_i PV_i X_i^d + \sum_i \overline{\zeta}_{m_i} \overline{\Pi}_i^m \cdot ERM_{m_i} + \sum_i \overline{\zeta}_{c_i} \cdot \overline{\overline{\Pi}}_i^c \cdot ER - \sum_i \overline{\zeta}_{ie} \overline{\Pi}_i^e \cdot ER \cdot E_i^d + \sum_i \overline{\zeta}_{is} PD_i X_i^d + (\overline{FK_1} + \overline{FK_2} + \overline{FK_3}) ER \qquad (١٢)$$

موارد عنصر العمل : Labour resources

$$RL = YL + \bar{\theta}_L \bar{TS} + \bar{FK}_1 ER \qquad (١٣)$$

$$YL = \sum_{i=1}^{n} w_i \cdot L_i^d (1 - \bar{T}_i) \qquad (١٤)$$

موارد عنصر رأس المال Capital resources

$$RK = YK + \bar{\theta}_K \bar{TS} + \bar{FK}_3 ER \qquad (١٥)$$

$$YK = \sum_i (PV_i X_i^d - w_i L_i)(1 - \bar{T}_{Ki}) \qquad (١٦)$$

$$\bar{\theta}_K + \bar{\theta}_L = 1 \qquad ٧$$

$$RG = YG - \bar{TS} + \bar{FK}_2 ER \qquad (١٧)$$

$$YG = \sum_i \bar{T}_i w_i L_i + \sum_i \bar{T}_{Ki} (PV_i X_i^d - w_i L_i^d) + \sum_i \bar{T}_{mi} \bar{M}_{mi} PM_i$$

$$+ \sum \bar{T}_{Ci} PC_i M_{Ci} - \sum_i \bar{T}_{ei} PE_i E_i^d + \sum_i \bar{T}_{is} PD_i X_i^d \qquad (١٨)$$

موارد الاستثمار الكلى

$$TINV = \bar{S}_L R_L + \bar{S}_K R_K + \bar{S}_G R_G \qquad (19)$$

موارد الاستهلاك

$$PCON = (1-\hat{S}_L)RL + (1-\hat{S}_K)RK \qquad (20)$$

$$C_i = (\bar{CP}_i\ PCON + \bar{Cg}_i\ G\bar{CON})/P_i \quad , \quad \Sigma \bar{CP}_i = 1 \quad , \quad \Sigma \bar{Cg}_i = 1$$

حيث $\bar{CP}_i$ ، $\bar{Cg}_i$ هى حصص الاستهلاك الخاص والحكومى على الترتيب

حيث أن $\hat{S}_L$ ، $\hat{S}_K$ هى معدلات المدخرات المتوسطة من موارد العمل ورأس المال على الترتيب .

أسواق العوامل :

تحت شروط النموذج لا يفترض وجود بطالة صريحة وأن مشكلة فائض العمل ستنعكس فى شكل أجور منخفضة بدلا من flexible wages معدل بطالة صريح .

وفى مصر لا زالت أسواق رأس المال فى مراحل بدائية وأن توزيع المخصصات يتم خلال أساليب غير سعرية وحيث يتوقع أن تكون استجابة الأسواق لمؤشرات السوق ضعيفة (وبالأخص الفروق فى معدلات الارباح بين القطاعات) .

وفى ظل تكنولوجيا الانتاج التى تخطى بنظام دوال الانتاج كوب دوجلاس حيث رأس المال ذات نسبة ثابتة كلية وأن السلع الوسيطة تستخدم وفقا لمعاملات مدخلات ومخرجات ثابتة والمخزون الرأسمالى القطاعى (التراكم Capital stocks) ثابت فى كل فترة ويمكن أن يتغير فقط بالاهلاك أو الاستثمار ومن ثم فان مرونات العرض فى الأجل القصير ستختلف مباشرة مع اختلاف مرونات الاستبدال المحددة فى دوال الانتاج وعلى الطريقة التى تنمذج بها أسواق العمل • وبالأخذ فى الاعتبار أن نمذجة التخصيص القطاعى للاستثمار من المفروض أن تحدد كل من العرض والطلب على مخصصات الاستثمار • كذلك من الصعوبة أن ننفذ نموذج كامل لسوق مخصصات الاستثمار فى مصر فان المنهج المبسط هو افتراض أن نسب تخصيص قطاعية معينة تتم بالنسبة للاستثمار وقد تتعدل تاريخيا فى ضوء الارباح النسبية للقطاعات المختلفة •

ثم ان تحديد مستويات التشغيل للعمل على مستوى القطاعات فى مصر قد يثير العديد من المشاكل حيث توجد الصناعات الصغيرة الى جانب الصناعات الكبيرة وقد تبدو المشكلة أكثر احتدادا فى قطاعات التشييد والخدمات • حيث أن نسبة كبيرة من قوة العمل الموظفة ربما تتكون من عمال غير مدفوعى الأجر ، عمالة ذاتية وهو ما قد يثير مشاكل بخصوص وضع فروض الأجر المتوسط المناظر فى الصناعات الصغيرة ، لذا فانه للتبسيط تمت معاملة عنصر العمل كفئة واحدة غير مقسمة حسب المهارات حتى نتجنب مشاكل التفريعات المرتبطة بالاجور وحيث يتحدد الطلب على التشغيل بمستويات الاستثمار القطاعية وبشرط تعظيم الارباح (المفهوم النيوكلاسيك أى معادلات (٢٢) ، (٢٣) ، (٢٤) •

$$L_i^d = \bar{a}_i Y_i^{b_i} \quad , \quad i = 1, 2, \ldots, n \qquad (c1)$$

شرط تعظيم الأرباح : الأجر = قيمة الناتج الحدى

$$W_i = PV_i \, \delta X_i / \delta L_i \qquad (٤٣)$$

حجم رأس المال داخل كل قطاع ثابت

الطلب على المنتج :

أ - الطلب على الاستثمار على حسب قطاع الطلب destination

$$Y_i = \overline{\theta_i} \cdot TINV \qquad (٤٢)$$

أما الطلب على الاستثمار وفقا للقطاع المصدر Origin وفقا لمعاملات رأس المال الثابت $\overline{\beta_{ij}}$

$$Z_i = \sum_j \overline{\beta_{ij}} \, Y_j \qquad (٤٤)$$

ب - الطلب على الاستهلاك

معادلة الانفاق بسيطة وتتكون من نظام الانفاق الخطى LES بدون حد كفاف

$$C_i = (\overline{CP_i} \, PCON + \overline{cg_i} \cdot \overline{GCON}) / P_i \qquad (٤٥)$$

حصص الاستهلاك الخاص والحكومى

$$\sum \overline{cP_i} \; , \; \sum \overline{cg_i} = 1$$

حـ - الطلب على السلع الوسيطة Intermediate goods

$$V_i = \sum_j \alpha_{ij} X_j^d + \underset{\sim}{K}_i \qquad (٢٦)$$

$$\underset{\sim}{K}_i = \sum_j \overline{\eta}_{ij} X_j^d \qquad (٢٧)$$

د - الطلب المحلى الفعلى على السلع المحلية = الانفاق الكلى على السلعة المركبة والواردات المكملة مطروحا منها الانفاق على اجمالى الواردات القطاعية .

$$D_i^d = \left\{ P_i (C_i + V_i - \underset{\sim}{K}_i + Z_i) - PM_i M_{mi} - Pc_i Mc_i \right\} / PD_i$$

$$i = 1, 2, \cdots n \qquad (٢٨)$$

التوازن فى أسواق المنتج والعوامل :

فائض الطلب على السلع المحلية = صفر فى كل قطاع (مشتملا على الطلب على الصادرات)

$$D_i^d - S_i^d = 0 \quad , \quad i = 1, 2, \cdots, n \qquad (٢٩)$$

$$L_i^D = L_i^S \quad , \quad i = 1, 2, \cdots, n \qquad (٣٠)$$

التوازن فى سعر العملة

$$\sum_i PE_i E_i^d / ER + \overline{FK}_1 + \overline{FK}_2 + \overline{FK}_3 - \Delta \overline{R}^* =$$

$$\sum \overline{\Pi}_i^m M_{mi} + \sum_i \overline{\Pi}_i^c M_{ci} \qquad (٣١)$$

وهكذا قد تم التعامل فى النموذج مع سعر صرف توازنى بالابقاء على معادلة توازن العملة الأجنبية (قيد العملة الأجنبية) وبحيث يصبح عجز ميزان المدفوعات داخلـــى وبحيث يصبح مؤشر لمنطقية مهر النمو المقترح ولمدى نجاح اعادة الهيكلة للاقتصاد ، باستخدام سياسات متوسطة وطويلة الأجل (سياسات هيكلية) .

المتغيرات الداخلية :

المتغير	الاسعار	
	PD_i	الأسعار المحلية
	PM_i	أسعار الواردات المنافسة
	PC_i	أسعار الواردات المكملة
	P_i	أسعار السلع المركبة
	PE_i	أسعار التصدير
	PV_i	الأسعار الصافية القيمة المضافة

أسواق العامل والعرض المحلى

المتغير		
	X_i^d	دوال الانتاج
	L_i^d	الطلب على العمل
	L_i^S	عرض العمل الكلى
	W_i	الأجر الجدى
	ER	سعر الصـــرف

التجـــارة الخارجية

المتغير		
	E_i^d	الطلب على الصادرات
	Mc_i	الواردات المكملة
	S_i^d	العرض المحلى للسلعة الموجهة للسوق المحلى
	Mm_i	الواردات المنافسة

التدفقـات وموارد الدخل :

المتغير		
	YL	دخل العمل الصافى
	YK	دخل العوامل الاخرى بخلاف العمل
	YG	الدخل الحكومى
	RT	الموارد الكلية
	RL	موارد العمـــل
	RK	موارد رأس المال
	RG	موارد الحكومة
	TINV	مخصص الاستثمار الكلى
	PCON	الاستهلاك الخاص

الطلب على الاستهلاك والاستثمار :

المتغير		
	C_i	طلب الاستهلاك
	V_i	الطلب الوسيط الكلى
	K_i	الطلب الوسيط على الواردات المكملة
	$\tilde{D}_i^d$	الطلب المحلى على السلع المحلية
	Y_i	الاستثمار القطاعى على حسب القطاع المستفيد by destination
	Z_i	الطلب على الاستثمار للقطاع المصدر by origin

المتغيرات الخارجية :

المتغير		
	$\overline{\Pi}_i^m$	السعر العالمى للواردات
	$\overline{\Pi}_i^e$	السعر العالمى للصادرات القطاعية
	$\overline{PL}$	منسوب السعر العام
	$\overline{FK}_1$	تحويلات العاملين فى الخارج
	$\overline{FK}_2$	تدفقات رأس المال (الأجل الطويل)
	$\overline{FK}_3$	تتدفقات رأس المال (الأجل القصير)
	$\overline{CP}_i$, $\overline{Cg}_i$	مخصص الاستهلاك الخاص والحكومى

متغيرات السياسة :

$\bar{\tau}_{m_i}$	معدلات التعريفة على الواردات المنافسة
$\bar{\tau}_{e_i}$	معدلات الاعانة للتصدير
$\bar{\tau}_{s_i}$	معدلات الضرائب الغير مباشرة
$\bar{\tau}_i$	معدلات الضرائب المباشرة على دخل العمل
$\bar{\tau}_{c_i}$	معدلات التعريفة للواردات المكملة
$\bar{\tau}_{K_i}$	معدلات الضرائب المباشرة على الدخول (بخلاف العمل)
$\overline{DR}^*$	هدف التغير فى الاحتياطى
$\bar{\tau}_s$	مدفوعات التحويلات الحكومية الكلية
$\overline{GCON}$	الاستهلاك الحكومى الكلى

متغيرات أخرى

$\bar{\delta}_i$	معلمة حصة الواردات
$\bar{\sigma}_i$	مرونة الاستبـــــدال
$\bar{\theta}_i$	حصة التخصص القطاعية للاستثمار
$\bar{\alpha}_{ij}$	معدلات المدخلات والمخرجات للسلع المركبة
$\bar{\eta}_{ij}$	معاملات المدخلات والمخرجات (الواردات المكملة)
Δ_i	مرونـــات التصدير
$\bar{B}_{ij}$	معاملات الرأس المال الثابته للقطاع Fixed capital coeffients to investment
P_{K_i}	سعر الواردات من السلع الاستثمارية المناظرة للقطاع i

ملحـــق (٢)

فئات البيانات المطلوبة

(١) جدول المدخلات والمخرجات (علاقات التشابك القطاعية) لعام ١٩٨٧/٨٦ .

(٢) أرقام الانفاق الاستهلاكى الخاص (العائلى) والحكومى موزعة حسب القطاعـــات الاقتصادية المختلفة (المناظرة لتصنيف جدول المدخلات والمخرجات) للفـــترة ٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦ (بالأسعار الثابتة أو الجارية) .

(٣) أرقام الاستثمار الكلى (رأس مال ثابت + تغير فى المخزون) وموزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة بالأسعار الجارية والثابتة ٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦ .

(٤) أرقام الصادرات القطاعية (موزعة حسب جدول المدخلات والمخرجات بالاسعـــار الجارية والثابتة . وذلك للسنوات ٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦ .

(٥) سلسلة زمنية للواردات القطاعية بالاسعار الجارية والثابتة وذلك للسنوات ٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦ .

(٦) سلسلة زمنية عن الارقام القياسية لاسعار الصادرات المصرية (القطاعية) والعالمية لنفس المجموعات السلعية (أو الأسعار وفقا لتصنيف التجارة الدولية SITC) للأعوام ٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦ .

(٧) بيانات عن الارقام القياسية لاسعار الواردات القطاعية للاعوام ٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦ .

(٨) تطور أرقام سعر الصرف للجنيه (الرسمى) أمام الدولار خلال ٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦ .

(٩) بيانات سلسلة زمنية (٨١/٨٢ـ٨٦/١٩٨٧) من عدد المشتغلين فى القطاعات الاقتصادية المختلفة والمناظرة لجدول المدخلات ٨٦/١٩٨٧.

(١٠) بيانات عن حجم الطاقات العاطلة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة ٨١/٨٢ـ٨٦/١٩٨٧.

(١١) بيانات عن توزيع الدخل القومى وفق حقوق التملك (العمل ، رأس المال للاعوام ٨١/٨٢ ـ ٨٦/١٩٨٧.

(١٢) بيانات عن أسعار الفائدة الصرية ٨١/٨٢ ـ ٨٦/١٩٨٧.

(١٣) تطور قيمة الانتاج الاجمالى خلال ٨١/٨٢ ـ ٨٦/١٩٨٧.

(١٤) سلسلة زمنية لاعانات التصدير وضرائب التصدير حسب نوعية السلع وأو المجموعات السلعية ٨١/٨٢ ـ ٨٦/١٩٨٧.

(١٥) بيانات عن الضرائب المباشرة وتوزيعها وفق فئات الدخول (العمل ، عوائد التملك الأخرى) ٨١/٨٢ ـ ٨٦/١٩٨٧.

(١٦) سلسلة زمنية من الضرائب المباشرة وتقسيماتها حسب السلع للاعوام ٨١/٨٢ـ٨٦/٨٧.

(١٧) سلسلة زمنية عن التعريفات الجمركية وفق السلع والمجموعات السلعية .

(١٨) بيانات عن موارد الحكومة من الايرادات الجارية وروؤس الاموال الأجنبية ٨٦/٨٧.

(١٩) أرقام المدخرات الكلية وتوزيعها بين القطاع العائلى والحكومى والمدخرات الأجنبية للاعوام ٨١/٨٢ ـ ٨٦/١٩٨٧.

(٢٠) بيانات عن تدفقات روؤس الاموال فى الاجلين القصير والطويل وتحويلات العاملين فى الخارج للاعوام ٨١/٨٢ ـ ٨٦/١٩٨٧.

وبعد الانتهـــاء من تناول جانبى العرض والطلب لسياسات اصـــلاح ميزان المدفوعات المصرى • نعود فى الجزء التالى للتعرض لبعد خاص فـى مشكلة العرض • فاذا كان الجزء الأول قد ركز على (اختيار الأنشطـة) من منظور الميزة النسبية فان الجزء الثالث سيركز على سبل رفع مستـــــوى الامكانيات الانتاجية ، باعتباره يمثل المدخل الحقيقى للاستفادة من الميـزات النسبية الفعلية والمحتملة من أجل مواجهة العجز المزمن فى الميـــــزان التجارى •

الجـــزء الثالث

سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصـــرى

من وجهة نظر الامكانيات الانتاجية

(الاطار النظـــرى)

القسم الأول

استراتيجية رفع مستوى الامكانيات الانتاجية

" خلفية عامة "

الجزء الثالث

سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى
من وجهة نظر الامكانيات الانتاجية

(الاطار النظرى)

ينقسم الاطار النظرى الى ثلاثة أقسام رئيسية :

القسم الأول : يمثل خلفية نظرية عامة لدور استراتيجية (رفع مستوى الامكانيات الانتاجية) Upgrading of production potentiality ضمن السياسات المتعلقة باصلاح ميزان المدفوعات ، مع التركيز على ما تقدمه من حلول للمشكلة فى الأجلين المتوسط والطويل .

القسم الثانى : يقدم المنهجية المقترحة لمعالجة النقطة محل البحث ، وبعض مشكلات القياس المرتبطة بها ، بالاضافة الى قائمة بأهم البيانات المطلوبة .

أما القسم الثالث : فقد آثرنا أن نتناول فيه بعض القضايا ذات الأهمية التحليلية الخاصة والتى برزت فى سياق الاهتمام بالموضوع ، واخترنا التركيز على قضية التقدم التكنولوجى ودورها فى نمو الانتاجية ، وذلك فى اطار التحليل الاقتصادى المعاصر . وهى ليست القضية الوحيدة ذات الصلة بالبحث ، ولكن اختيارها يعود الى ما أثير حولها من جدل وصخب طال فى الفكر الاقتصادى فأردنا توثيق الحوار حولها لكى يكون بمثابة مرشد للبحث فى مرحلته القادمة .

تتحدد سياسات اصلاح ميزان المدفوعات فى الأجلين المتوسط والطويل ، فى اجراءات عديدة متشابكة يمكن تصنيفها ضمن مجموعات متميزة يعالج كل منها مجالا عريضا من مجالات الحياة الاقتصادية • ومن بين هذه المجموعات تأتى جملة الاجراءات الرامية الى رفع مستوى القدرات الانتاجية والتى يجب معالجتها من منظور استراتيجى شامل ، ولذا أطلقنا عليها " استراتيجية رفع مستوى الامكانيات الانتاجية " وتتضمن كل استراتيجية ـ بالتعريف ـ الأهداف الرئيسية التى يرنو اليها صانع السياسة ، والسبل أو الوسائل اللازمة لتحقيقها ضمن أجل زمنى معين •

وتتحصل أهداف الاستراتيجية محل البحث هنا فى بعدين :

- الكفاية Sufficiency أى توسيع قاعدة الموارد •
- الكفاءة Effeciency اى زيادة انتاجية العوامل (وخاصة قوة العمل) •

والمطلوب بحث علاقات التأثير والتأثر بين الكفاية والكفاءة من جهة ، وميزان المدفوعات من جهة أخرى •

وبعبارة أخرى : كيف تؤثر السياسات المرتبطة بميزان المدفوعات : وأهمها السياسات التجارية والمالية والنقدية على كفاية وكفاءة امكانيات الانتاج ؟

وكيف يتأثر وضع ميزان المدفوعات من جراء رفع مستوى الكفاية والكفاءة الانتاجية ؟ وللاجابة على هذا السؤال المركب نضع فيما يلى المحاور الرئيسية التى تدور حولها الاستراتيجية المذكورة والموجهة بطبيعة الحال صوب الاصلاح الجذرى لميزان المدفوعات فى مصر • وهذه المحاور هى : زيادة معدل النمو الاقتصادى الحقيقى الصافى ـ رفع مستوى الادخار القومى ـ تحسين الكفاءة الانتاجية ـ خفض المكون الاستيرادى فى الانتاج القومى ـ بناء هيكل انتاجى متناسق ـ بناء ميزة نسبية مقارنة ديناميكية • وفيما يلى نتناول هذه المحاور الستة تباعا :

أولا : زيادة معدل النمو الاقتصادى الحقيقى الصافى :

ويقصد بذلك زيادة معدل النمو بعد استبعاد كل من أثر التضخم والزيادة السكانية . وبعبارة أخرى الزيادة السنوية فى حجم الناتج القومى الاجمالى بمعدل يفوق معدل النمو السكانى ، مقوما بالأسعار الثابتة .

ويتحقق هذا بواسطة :

- اضافة طاقات انتاجية جديدة — بواسطة الاستثمارات الانتاجية الجديدة بما فيها الاستثمارات الأجنبية .
- رفع مستوى انتاجية العوامل (بالاحلال والتجديد اى تعويض الاهلاك للآلات والمعدات + التدريب والتأهيل للقوة العاملة + الاستثمارات الجديدة فى البحث والتطوير والاستثمارات الاجتماعية الجديدة (تعليم وصحة) + الخدمات العمالية + اصلاح المؤسسات والسياسات خاصة سياسات الانتاج والتسويق والتمويل) .

ثانيا : رفع مستوى الادخار القومى :

من وعاء الناتج القومى الاجمالى المتزايد يلزم توجيه نصيب متزايد للادخار مقابل تناقص النصيب النسبى للاستهلاك . وهو ما يتحقق من خلال :

- ضبط الميل الحدى للاستهلاك القومى (نسبة الزيادة فى الاستهلاك لزيادة الناتج القومى) .
- وفى المقابل : رفع الميل الحدى للادخار القومى . (نسبة زيادة الادخار لزيادة الناتج القومى

وذلك بواسطة :

- الادخار الاجبارى [برفع أسعار سلع منتقاة (ضرائب غير مباشرة بما فيها الجمارك .
- الضرائب المباشرة (ضرائب الدخل والثروة)
- الادخار الاختيارى (بواسطة سلة سياسات مترابطة وخاصة سياسات سعر الصرف وسعر الفائدة ، وابتداع اوعية ادخارية جديدة) .

وتستهدف هذه السياسات - بالاضافة الى زيادة المدخرات - تقليل الاكتناز أى تجنيب الفوائض المالية على هيئة ذهب وعقارات ونقود سائلة " تحت البلاطة " بعيدا عن الاستثمار . ولكن نجاح هذه السياسات مرهون بشرط مكافحة التضخم ، لأن التضخم يغرى بالاكتناز اى تجنيب الأصول السائلة او الأصول القابلة للتحول السريع الى سيولة لاغراض الاحتياط والمضاربة .

ولعل من المناسب هنا أن نؤكد ما ذكره البعض هنا من انه (قد يكون منطقيا القول بأنه - على عكس النتيجة الكينزية التى تحبذ ارتفاع دالة الاستهلاك فى الاقتصاد المتقدم - من الملائم للدول المتخلفة العمل على تخفيض مستوى دالة الاستهلاك كواحدة من الخطوات الأولى الصعبة والضرورية) (١) .

ايضا : (ان اثر المضاعف - فى اقتصاد يسعى الى تثبيت جذور الانشطة الانتاجية المحلية - لا يمكن أن يتفق مع منطق التنمية اذا تركت جولات الزيادة فى الانفاق الاستهلاكى تتسرب - بتأثير التفاوت بين الدخول - الى الواردات الكمالية بدلا من - بل وغالبا على حساب - المنتجات المحلية) (٢) .

وبعبارة أخرى فانه مع بلوغ المدخرات القومية المستوى الكافى لتغطية الاحتياجات الاستثمارية الضرورية ، تصل الصادرات الى المستوى الكافى لتغطية الاحتياجات الاستيرادية الضرورية ، فلا تبدو ثمة حاجة كبيرة الى مصادر تمويل أجنبى للاستيراد الوطنى (راجع نموذج الفجوتين فى التحليل الاقتصادى : الادخار - الاستثمار = الصادرات - الواردات) وفى عبارة واحدة أن تزايد الادخار المحلى يؤدى الى تقليل الحاجة الى التمويل الأجنبى .

---

(١) عبد الفتاح قنديل وسلوى سليمان ، الدخل القومى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٣٥٤ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٣٥٩ .

ثالثا : تحسين الكفاءة الانتاجية :

ويمكن أن تقاس الكفاءة الانتاجية بنسبة المدخلات الى المخرجات ، أو التكلفة الى الناتج . وتتحقق الكفاءة اما عن طريق انتاج نفس المستوى بنفقة أقل ، أو زيادة مستوى الناتج بنفس النفقة مع افتراض تحسين الجودة أو نوعية المنتج .

وبعبارة أخرى ان رفع الكفاءة يعنى زيادة انتاجية العوامل ، أى زيادة نصيب العامل أو وحدة رأس المال من الناتج ، بافتراض ثبات مستوى الاستثمار الجديد (أى عدم القيام باستثمارات جديدة أو القيام باستثمارات جديدة مع اضافة عوامل انتاج بنفس نسبة الزيادة فى الاستثمار) .

ان رفع الكفاءة ، أو زيادة الانتاجية ، يعنى انخفاض التكلفة الحدية والتكلفة المتوسطة للانتاج ، وهو ما يؤدى الى نتيجتين :

١ — امكانية خفض المستوى العام للاسعار ، باشتراط توفر القدر من الملائم من الشفافية فى السوق Transparency أو عدم التشوه ، بمعنى أن تعكس الاسعار بقدر الامكان عوامل الندرة النسبية . ويتوقف هذا من بين عوامل أخرى على مقاومة النزعات الاحتكارية .

وانخفاض الأسعار يؤدى الى رفع المدخرات المحتملة ، أى الى امكانية توجيه شطر متزايد من الدخل الى الادخار بعد تلبية الحاجات الاستهلاكية الضرورية ، وبعبارة أخرى : عدم زيادة نفقة الاستهلاك بنفس معدل زيادة الدخل .

٢ — المساهمة فى تقليل الميل للاستيراد ، وذلك بفعل تناقص الحاجة الى المدخلات لانتاج نفس القدر من الناتج ، أو استخدام نفس المدخلات المستوردة للحصول على ناتج أكبر .

هذا عن نتائج الكفاءة . أما عن أسباب تحقيق الكفاءة أو وسائلها فان أهمهـــا ما يلى :

أ ـ التطوير التكنولوجى ويعنى من جهة أولى رفع مستوى الأداء للعنصرين المتجسدين للعملية الانتاجية : العينى والبشرى ، وربطهما معا من خلال زيادة المقـــدرة الابتكارية فى صورة تحسينات وتجديدات انتاجية . ومن جهة ثانية ، يعنى التطويـر التكنولوجى رفع مستوى التكنولوجيا غير المجسدة ، أى المعلومات العلمية والتكنولوجية والاختراعات .... الخ .

ب ـ اعادة تنظيم القطاع العام بهدف تطبيق أساليب الادارة العلمية .

حـ ـ اصلاح الأجور وذلك من خلال :

ـ ربط الأجر بالانتاج .. بالنسبة للعاملين بأجر .. وليس المقصود هنـــا مجرد تحجيم أو حق تنظيم " حوافز العاملين " ، وانما وضع نظام عام للجدولة المتوازنة أو الربط Indexation ، الى جانب تشديد محاصـرة ظاهرة " الكسب غير المشروع " لذوى المواقع الاشرافية فى المجالات الحاكمة ، وخاصة فى فروع المال والتوريد الحكومى والمقاولات .

ـ ربط العائد بالجهد الانتاجى .. بالنسبة لأصحاب رؤوس الامـــوال .. وبالتالى محاصرة ظواهر التـربح من الانشطة سريعة العائد ، والاختـــلال بين الأجور وعوائد التملك .

ـ ربط الاجر بمعدل التضخم .

رابعا : خفض المكون الاستيرادى فى الانتاج القومى :

والانتاج ينقسم الى قسمين : الناتج الاجمالى ، ومستلزمات الانتاج الوسيطة .

١ — الناتج الاجمالى أو القيمة المضافة الاجمالية . وينقسم الناتج بدوره — من حيث استخداماته — الى ثلاثة أجزاء رئيسية :

أ — الاستثمار (عام وخاص) . ونشير هنا الى أن خفض المكون الاستيرادى فى الناتج يتوقف على مقدمة لازمة أو شرط ضرورى هو : خفض المكون الأجنبى فى الاستثمار . ويتطلب هذا احداث زيادة تدريجية فى حصة المكونات الاستثمارية المنتجة محليا وخاصة الالات والمعدات ، فى جميع القطاعات الاقتصادية أى العام والخاص والمشترك . وهنا يجب أن نعالج بالتفصيل سياسات استيراد الالات والمعدات ، وخاصة السياسات الكمية والجمركية وسعر الصرف .

ب — والجزء الثانى هو الاستهلاك النهائى . ويجب هنا خفض نسبة الواردات فى الاستخدام الاستهلاكى النهائى ، أى زيادة حصة الاستهلاك — العام والخاص — المغطى من الناتج المحلى .

حـ — التصدير أو الطلب الأجنبى هو الاستخدام الثالث للناتج القومى . وهنا يجب تقليل الاعتماد على المكون الاستثمارى الاجنبى فى انتاج السلع الموجهة للتصدير .

٢ — مستلزمات الانتاج أو الاستهلاك الوسيط أو السلع الوسيطة وهنا يجب تقليل استيراد المستلزمات الوسيطة ، والاعتماد فى مجال تلبيتها بوتيرة متزايدة على الانتاج المحلى .

وباختصار يجب تقليل حصة الدخل القومى الموجهة لواردات السلع الاستثمارية ، والاستهلاكية ، والوسيطة .

أى يجب : اعطاء الاولوية للانتاج المحلى على الاستيراد .

وسوف يؤدى هذا الى حسم الصراع غير المبرر بين المنتجين والمستوردين ، وبين الأنشطة الانتاجية والأنشطة التجارية ، وذلك لصالح المنتجين والأنشطة الانتاجية . ويتطلب ذلك سياسة فعالة لحماية الانتاج المحلى : سياسة تعطى الحماية فى هامش مقبول يحقق الرفاهة الاقتصادية — يوفر السلع المحلية باسعار منخفضة بالمقارنة مع السلع الأجنبية فى المدى المتوسط والطويل — بغير افراط فى التدليل بما يؤدى الى نشأة مراكز احتكارية منتفعة من الحماية التفضيلية . وبالتالى الى التقاعس عن خفض تكلفة انتاجها أى رفع كفاءتها الانتاجية .

خامسا : بناء هيكل انتاجى متناسق :

ونقصد بذلك بناء هيكل انتاجى يتحقق فيه التوازن بين القطاعات السلعية وقطاعات الخدمات الانتاجية وغير الانتاجية ، من خلال دور قيادى للقطاعات السلعية والخدمات الانتاجية المرتبطة بها .. والتوازن بين الزراعة والصناعة مع دور قيادى للصناعة .. والتوازن بين صناعات السلع الاستهلاكية وصناعات السلع الوسيطة وصناعات السلع الرأسمالية ، انطلاقا من ايجاد صناعة محلية للسلع الراسمالية توفر الشطر الأغلب من احتياجات الاقتصاد القومى من هذه السلع .

فالسلع الرأسمالية المنتجة محليا والمتشابكة قطاعيا مع صناعات السلع الاستهلاكية ، والوسيطة ومع النشاط الزراعى ومع الخدمات خاصة الخدمات ذات الطابع العلمى —

التكنولوجى ، هى التى يمكن ان تساعد على اقامة قاعدة اقتصادية محلية متوازنة ومتطـــورة ، موجهة لاشباع الاحتياجات المحلية الاساسية فالمقام الأول ، وبالتالى غير معتمدة اعتمـــادا أساسيا على ظروف السوق الخارجية ، وهو ما يسبب العجز المزمن فى ميزان المدفوعـــات كما هو معلوم .

وتبتدى هنا أهمية المعالجة التفصيلية لسياسات الانتاج المحلى للآلات والمعـدات الانتاجية (أو تصنيع السلع الراسمالية) — فى القطاع العام والخاص المشترك ، وآثارهـــا التشابكية على :

- الصناعات الاستهلاكية والوسيطة
- ميكنة الزراعـــة
- تطوير الخدمات الحديثة
- التشييد والبناء

سادسا : بناء ميزة نسبية مقارنة وديناميكية على المستويين العربى والدولى :

ان اصلاح ميزان المدفوعات على المدى الطويل ليس مرهونا بالضرورة باقامة نموذج للاعتماد المحـلى الكامل على النفس أو للاكتفاء الذاتى .. وانما يجب بناء سياســـات فعالة للاستيراد والتصدير تأخذ فى اعتبارها :

أ — تخصيص شطر من الطاقات الانتاجية للتصدير أساسا ، أى بالاستناد الى مؤشـرات السوق الدولية بصفة رئيسية ، ودون النظر بالضرورة الى احتياجات السوق المحلـى ، وهو ما يعنى التخلى عن الأسلوب الحالى والقائم على تصدير المتبقى بعد ســـد الاحتياجات المحلية من سلع معينة مع استخدام هذه المؤشرات لتطوير الانتـــاج المحلى فى نفس الوقت من زاوية التنويع (اضافة نوعيات سلعية جديدة) وتحسيـــن الجودة .

ب — استيراد البنود السلعية التى لا يطيق الاقتصاد القومى تحمل عبء انتاجها محليا بمقتضى عوامل الندرة النسبية (معطيات الموارد) وذلك فى الحدود التى لا تخل بالأمن الاقتصادى القومى (الغذائى والاستراتيجى) وحيث تكون مبادلتها بالصادرات المحلية مفيدة لتحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهة الاقتصادية ، وبالتالى تحقيق توازن ميزان المدفوعات .

وتحدد الاحتياجات الاستيرادية الماسة مستوى التدفقات الرأسمالية الخارجية الضرورية وبالتالى مستوى الاستدانة المقبول لضمان " الأمان الاقتراضى " . وتنطبق سياسات التصدير والاستيراد فى الاطار السابق على صعيدين :

— الصعيد العربى

— الصعيد الدولى العام

وهنا تبرز :

أ — امكانية بناء صيغة لتقسيم العمل العربى العام بما يحقق الاستفادة من معطيات الموارد فى كل قطر عربى لاقامة صيغة للتخصص مفيدة لرفاهية جميع الاطراف .

ب — أهمية التبادل المتكافىء والمحقق للمصلحة أو المنفعة المتبادلة للأطراف المشاركة ، على مستوى دوائر المعاملات الخارجية لمصر : أفريقيا ، العالم الثالث ، الدول الاشتراكية ، الدول الصناعية الغربية .

هذا ، وان التصورات السابقة تمثل السياسات العامة لاصلاح ميزان المدفوعات ، وهى بطبيعة دراستها تدخل ضمن تخصصات متنوعة تغطى البحث المعمق للقطاع الزراعى ، والقطاع الصناعى ، والتخطيط العام ، والعلاقات الخارجية . ويهمنا أن نشير هنا الى الأبعاد التى تندرج تحديدا ضمن مجال " العلاقات الاقتصادية الدولية " ومن أهمها :

أولا : دور الاستثمار الاجنبى فى النمو الاقتصادى

ثانيا : التطوير التكنولوجى ورفع مستوى الكفاءة الانتاجية . مع تركيز خاص على موضوع نقل التكنولوجيا .

ثالثا : قطاع السلع الرأسمالية :

أ - الاعتماد الاستيرادى الراهن فى القطاع .

ب - امكانات الانتاج المحلى للمعدات الانتاجية .

حـ - آفاق التصدير وخاصة للسوق العربية والافريقية .

رابعا : تحديد الأنشطة الموجهة للتصدير ، فى قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات .

القسم الثانى

المنهجية ومشكلات القيـاس

فى موضـــــوع

" الامكانيات الانتاجيـة "

فى موضوع " الامكانيات الانتاجية " تواجهنا نقطتان :

١ ـ رفع مستوى الناتج ، كما ونوعا .

٢ ـ هيكل الناتج ، او تشكيلة المنتج Product Mix

... وسوف نستبعد من النقطة الأولى دراسة " النوع " أو ما يمكن التعبير عنه بالجودة Quality ولها اسسها الاقتصادية والاحصائية والمحاسبية الخاصة بها ... لذلك تبقى امامنا زيادة الناتج ، وهيكله ، فى العلاقة بالعالم الخارجى ، بوصفها قضية واحدة ذات وجهين .

أولا : زيادة الناتج :

وننطلق هنا من الأداة التحليلية الرئيسية فى اقتصاديات الانتاج وهى " دالة الانتاج " وفى البداية ، كانت دالة الانتاج الاجمالية ـ وقد ظهرت على يد كوب دوجلاس سنة ١٩٢٨ ـ تاخذ صورة مبسطة كالتالى :

$$y = A K^{\alpha} L^{B}$$

حيث :

y = حجم الناتج

A = معامل التناسب بين العمل وراس المال

K = راس المال

L = العمل

α , B معلمتان تشيران الى مرونة الناتج بالنسبة للعمل وراس المال (والى نصيبهما فى الدخل القومى فى نفس الوقت) .

ومنذ وقت مبكر ، عام ١٩٤٢ ، قام " تنبرجن " بتطوير دالة كـــوب ـ دوجلاس بحيث تاخذ فى اعتبارها عامل الزمن على النحو التالى :

$$y = A K^{\alpha} L^{1-\alpha} e^{rt}$$

وعامل الزمن هنا يتمثل فى e^{rt} حيث يعبر عن زيادة الناتج بتاثير التقـدم التكنولوجى أو الكفاءة الانتاجية العامة .

ومن الصورة السابقة للدالة نتوصل الى صياغة لمعدلات النمو السنوية لكل مـــن الناتج والمدخلات على النحو التالى :

$$\dot{y} = \alpha K + (1-\alpha) L + r$$

حيث المؤشر r يمثل التقدم التكنولوجى غير " المجسد " أى غير المرتبـــط بزيادة الكثافة الراسمالية .

وبعبارة اخرى ان المؤشر r يعبر عن مصادر زيادة الناتج والتى لا ترجـع الى زيادة كميات مدخلات راس المال ، وانما ترجع الى جميع التغييرات النوعية فـــى الاقتصاد القومى والمرتبطة بالاختراعات والابتكارات والتحسينات الانتاجية والتجديـدات التنظيمية والادارية والمصرفية عموما ... وهذه التغييرات هى ما يعبر عنه عموما بارتفاع مستوى الكفاءة أو ارتفاع " انتاجية العوامل " .

وبذلك يتضح أن زيادة مستوى الناتج تتحقق بوسيلتين :

١ ـ الاضافات الكمية الى المدخلات من راس المال والعمل والمواد .

٢ ـ ارتفاع مستوى الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج TFP

ويمكن التعبير عن هذه الحقيقة بالشكل الايضاحى التالى الذى يصور دالة الانتاج لمنشأة واحدة (١) :

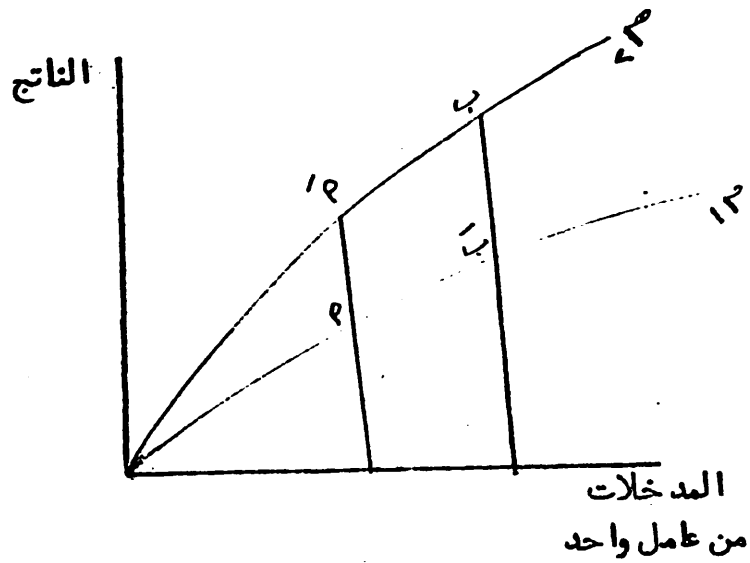

وفى هذا الشكل نلاحظ أن دالة الانتاج انتقلت الى أعلى ، من المرحلة ١ الى المرحلة ٢ . وفى هذا الانتقال من النقطة ا الى النقطة ب حدث أمران :

١ — أن المنشأة قد زادت من حجم المدخلات التى تستخدمها فى عملية الانتاج ، وبذلك زادت من " الامكانيات الانتاجية القصوى Maximum Potential output على طول دالة الانتاج .

٢ — حدوث تحسن فى الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج ، بمعنى أن كمية معينة من المدخلات يمكن أن تؤدى الى مستوى أعلى من الناتج .

---

(١) See: World Bank, Issues of Trade Strategy and Investment Planning, pp. 225-227.

والمشكلة الرئيسية هنا هى كيفية الفصل بين اثر الاضافات من المدخـــلات واثر زيادة الانتاجية ... ويمكن حل مشكلة القياس هذه عن طريق :

إما ايجاد معامل زيادة الناتج الى المستوى المقدر فى المرحلة ٢ ،

اى الى النقطة أ ، مع تثبيت مستوى المدخلات فى المرحلة ١ .

او : تحديد معامل نقص الناتج الى مستوى المرحلة ١ ، وهو ما يتمثل فى الانتقال من ب الى ب' .

وفى الحالتين فان استخراج مؤشر الانتاجية يقتضى التنبؤ بمستوى الناتج الذى كان يمكن ان يحدث فى غياب التغير فى الانتاجية .

ويمكن التعبير عما سبق من خلال المتطابقة الآتية :

معدل نمو الناتج	=	معدل نمو المدخـــلات مضروبة فى معامل مرونـــة الناتج بالنسبـــــة للمدخلات .	+	نسبة التغير فى الناتـج للوحدة من الزمـن ، بافتراض بقاء جميـــع المدخلات ثابتة .

وباختصار ان زيادة الناتج مرهونة بعاملين :

١ ـ زيادة المدخلات من عوامل الانتاج .

٢ ـ رفع مستوى الانتاجية .

ونتناول هاتين النقطتين فيما يلى ، بالتركيز على مشاكل القياس .

ونبدأ بالنقطة الثانية (*) .

قياس الانتاجية الكلية للعوامل :

وتوجد عدة صياغات لقياس الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج ، أبرزها :

١ — صياغة كندريك Kendrick ويمكن التعبير عنها كما يلى فى صورة معدلات نمو (١) :

$$r = \alpha \dot{y}_k + (1-\alpha)\dot{y}_l$$

حيث :

r = معدل نمو الانتاجية الكلية للعوامل .

α = نصيب الربح فى الدخل القومى (= نصيب راس المال) .

$1-\alpha$ = نصيب الاجر فى الدخل القومى (= نصيب العمل) .

$\dot{y}_k$ = معدل نمو انتاجية راس المال

$\dot{y}_l$ = معدل نمو انتاجية العمل

(*) ان مؤشر الانتاجية الكلية للعوامل فى اعتقادنا يمثل مؤشرا اشمل واكثر دقة من مؤشرات الانتاجية الجزئية للعوامل وخاصة انتاجية العمل . فالمؤشر الأول يجب المؤشرات الاخرى ، ثم انه يتضمن العامل المتبقى Residual والذى لا يدخل بصورة كاملة فى المؤشرات الجزئية .
وباعتبار ان الانتاجية الكلية للعوامل مرادفة تقريبا لمفهوم " الكفاءة " فانها تلخص أية زيادة تحدث فى مستوى تحويل المدخلات الى مخرجات .

(١) ايرينا م . أسادتشايا ، الكينزية الحديثة ، تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكى الجديد ، ترجمة د . طارق دليلة ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ١٠٠ .

I. Osadachaya, From Keynes to Neoclassical Synthesis: A Critical Analysis, Progress Publishers, 1979.

٢ ـ صياغة سولو Solow : وتعبر عن معدلات النمو كما يلى :

$$\bar{a} = \bar{y} - [\alpha \bar{L} + (1-\alpha)\bar{K}]$$

حيث : $\bar{a}$ ، $\bar{y}$ ، $\bar{L}$ ، $\bar{K}$ تعبر عن معدلات التغير السنوية لكل من الانتاجية الكلية ، والناتج ، والعمل ، وراس المال على التوالى .

وحيث α تمثل نصيب العمل من الدخل القومى [1] .

ولعل مشكلة القياس الرئيسية هنا هى كيفية حساب قسمة الدخل القومى بين عوامل الانتاج .

وسوف نعتمد على صياغة سولو ... وبالتالى فان مشكلة القياس الرئيسية هنا هى طريقة احتساب نصيب العمل من الدخل القومى .

الاضافات من عوامل الانتاج :

ونتناول بالدراسة هنا العمل وراس المال بصفة أساسية ...

أولا : مدخلات رأس المال :

وتواجهنا ـ كما أشار مابرو وسمير رضوان ـ اربع مشكلات منهجية فى القياس :

١ ـ مشكلة تحديد قيمة راس المال المستخدم Valuation وهل تستخدم الأسعار التاريخية أم الأسعار الجارية أم الأسعار الثابتة .

---

(١) Robert Mabro and Samir Radwan, The Industrialization of Egypt, 1939-1973, pp. 176-177.

٢ ـ معالجة " التشييدات والمبانى " ٠٠ هل نضمنها فى راس المال ، ام نتجاهلهـــا ونقتصر على بند " الالات والمعدات " وهو ما نميل اليه ٠٠٠ ؟

٣ ـ مشكلة استخدام راس المال Capital Utilization كتعبير عـــن مشكلة الطاقة الانتاجية بما فى ذلك موضوع الطاقات العاطلة Idleness (١).

٤ ـ مشكلة الاهلاك Depreciation ويتوقف على طريقة معالجة هـــذه المشكلة تحديد : هل نعالج راس المال الثابت الاجمالى ام الصافـــى ؟ ٠ وهنا يثور موضوع " الاحلال والتجديد " وكيفية تضمينه فى قيمة راس المال ٠

ثانيا : مدخلات العمل :

وتوجد عدة طرق بديلة لقياس مدخلات العمل :

١ ـ طريقة " رجل ـ سنة " Man years

وتتم احتساب مدخلات العمل السنوية هنا من خلال احصـــاء عدد أفـــراد القسم المشتغل من قوة العمل مع ترجيحه بمدة التشغيل ٠ وعيب هـــذه الطريقة أن الاحصاءات المستخدمة تقدر عدد العاملين فى " لحظة مرجعيـة " معينة وهى أسبوع او اسبوعان ومن ثم فهى لا تصلح لحساب عـــدد المشتغلين وعدد عملهم على مدار العام ٠

٢ ـ طريقة " ساعات العمل " Hours of work

وذلك باحتساب مجموع عدد ساعات اشتغال الأشخاص Man - hours خلال السنة ، عن طريق ضرب عدد الأشخاص المشتغلين فى متوسط عـــدد ساعات العمل خلال السنة ٠

---

(١) See: Grodon C. Winston, The Theory of Capital Utilization and Idleness, in: Journal of Economic Literature, December 1974, pp. 1301-1315.

ولكن يعيب هذه الطريقة أيضا وجود تباينات فى ساعات العمل من فترة الى أخرى (موسميا) ومن نشاط اقتصادى الى اخر ... بالاضافة الى عدم تجانس قوة العمل (عمال الانتاج ، اداريون ، باحثون ..... الخ) مما يفرض ترجيح ساعات العمل بنوعية العمل ، بمعيار معين : وليكن الانتاجية الحدية لفئات العمل ، مقيسة تقريبيا بمستويات الأجور .. (علما بأن الأجور قد لا تعكس الانتاجية الحدية ، بل غالبا لا تعكسها ...) .

ومن هنا تظل أمامنا مشكلة : طريقة احتساب مدخلات العمل بالدقة اللازمة فى ضوء البيانات المتاحة .

ثانيا : هيكل الانتاج :

بناء على التحليل السابق لمصادر نمو الناتج من حيث العرض (كميات المدخلات ، والانتاجية) ، سوف نقوم فى الخطوة الثانية برسم منحنى للامكانيات الانتاجية Production Possibility Frontier اعتمادا على الشق الاخر فى الموضوع : وهو مصادر النمو من حيث الطلب . ونبدأ هنا من " نموذج تشينرى " Chennery الذى يقسم مصادر النمو الى :

- الانتاج للسوق المحلية (باعتبار نسبة الواردات للعرض الكلى ثابتة)
- الانتاج لبدائل الواردات .
- الطلب الخارجى (الصادرات) .

على اننا سنقوم باندماج المصدرين الأول والثانى معا ، بحيث يكون لدينا مصدران : الانتاج للسوق المحلية ، والانتاج للتصدير .

وتقدم لنا بيانات التركيب السلعى للتجارة الخارجية المصرية صورة أولية للصادرات والواردات ، فى تطورها عبر الزمن ، على النحو التالى :

- غلبة السلع الوسيطة والرأسمالية على الهيكل السلعى للواردات ، ولكن مع الاتجاه مؤخرا الى تقليل استيراد بنود معينة ، سواء باحتساب المقادير المطلقة (بالكميات أى عينا Physically وليس نقديا) أو بالحصة النسبية لهذه البنود فى اجمالى الواردات . وتتركز هذه البنود على بعض السلع الوسيطة والرأسمالية (= السلع التكنولوجية) ، وهو ما يعنى بمفهوم المقابلة ، زيادة الانتاج لمقابلة احتياجات السوق المحلية . وبالتعبير الجارى فان هذا يعنى : التوسع فى احلال الواردات .

- غلبة السلع الاستهلاكية على هيكل الصادرات (سواء منها السلع الاستهلاكية الغذائية غير التقليدية ، أو السلع الاستهلاكية غير الغذائية) .

ولهذا يمكن رسم منحنى الامكانيات الانتاجية طبقا لنموذج سلعتين Two-good Model وهما هنا قطاعان او فرعان عريضان :

- قطاع السلع الانتاجية .
- وقطاع السلع الاستهلاكية .

وسوف نعتبر القطاع الأول ممثلا للانتاج للسوق المحلية (متزايد عبر الزمن) وهو ما يعنى التوغل فى مجالات احلال الواردات الكامن أو المحتمل Potential نحو قطاعات فرعية جديدة تباعا ٠

والقطاع الثانى ممثلا للصادرات (متناقصة عبر الزمن) ٠٠٠ وتفسير هـــذا التناقص أن توسع احلال الواردات فى السلع الانتاجية سوف يؤدى فى الأجـــل القصير والمتوسط ـ أى عند نهاية فترة انتقالية ـ الى تزايد نصيب السلـــع الانتاجية فى الهيكل الانتاجى وتعمق ميزتها النسبية الديناميكية فى مواجهة السلع التقليدية ٠

وفى الأجل الطويل تعاود الصادرات زيادتها ولكن مع تغير هيكلها السلعى بحيث تسيطر عليها السلع الانتاجية ٠٠٠ فى الوقت الذى تستنفذ فيه قوة احـــلال الواردات والانتاج للسوق المحلية قوتها الدافعة كمصدر رئيسى للنمو الاقتصادى ٠

وفى بحث عملية التحول ـ خلال فترة الانتقال ، أى فى الأجلين القصير والمتوسط ـ سوف نعتمد على نموذج موريس دوب فى تفسير سلوك القطـــاع المنتج للسلع الانتاجية (وهو النموذج القائم على فحص الهيكل النسبى لتوزيـــع الاستثمار على القطاعين الرئيسيين) : (١) ويشرح النموذج ثلاث حالات لمعدل النمو :

---

(١) See: Maurice Dobb , An Essay on Economic Growth and Planning, Routledge and Keagan Paul, London, 1960 pp. 64-75.

وانظر عرضا بالعربية فى : عمرو محيى الدين ، التخطيط الاقتصادى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص ص ١٢٩ـ١٣٩ ٠

معدل النمو الثابت ، ومعدل النمو المتزايد ، ومعدل النمو المتناقص .

ويستخدم موريس دوب فى شرح نموذجه الرموز الآتيـة :

C ويعبر عن رصيد رأس المال وينقسم الى :

C_1 أى رصيد رأس المال فى القطاع الأول .

C_2 أى رصيد رأس المال فى القطاع الثانى .

I الاستثمار وينقسم الى : I_1 ، I_2

الناتج وينقسم بدوره الى : Y_1 ، Y_2

Q نسبة الاستثمار الموجه لقطاع السلع الانتاجية الى اجمالى الاستثمار القومى .

ويحمل النموذج بافتراض أن :

— معامل رأس المال / الناتج (C / Y) متساو فى القطاعين .

— معامل رأس المال / الناتج ثابت عبر الزمن .

— معامل رأس المال / الناتج مساو لمعامل الاستثمار / الناتج (ΔY / I) .

والنقطة الرئيسية فى النموذج هى قيمة Q باعتبارها ممثلة للاستثمار فى انتاج سلع الانتاج . أى أن

$$I_1 = Q\ I$$

$$Q = I_1 / I$$

وبناء على قيمة Q تتحدد معدلات النمو الثلاثة على النحو التالى :

(١) يتحقق معدل النمو الثابت فى حالة تحقق القيمة الحرجة ل Q وهى تلك القيمة التى تتساوى عندها Q مع c_1/c أى عندما تكون حصة القطاع الأول من الاستثمار مساوية لحصته من رصيد رأس المال وحينئذ فان :

$$I_1/C_1 = I_2/C_2 = I/C$$

وكذلك فان c_1/c تكون ثابتة .

وما دام أن معامل رأس المال / الناتج متساو فى القطاعين فان حصة القطاع الأول من رصيد رأس المال c_1/c تكون مساوية لمعدل الاستثمار I/Y (بافتراض الاستخدام الكامل للطاقة الانتاجية) .

ولما كان معدل نمو الدخل يساوى معدل الاستثمار مقسوما على معامل الاستثمار / الناتج ، أى أن معدل النمو = $\frac{\frac{I}{Y}}{\frac{I}{\Delta Y}}$

فانه ينتج عن ذلك أن معدل نمو الناتج يكون ثابتا

(٢) ويتحقق معدل النمو المتزايد فى حالة ما اذا كانت Q أكبر من c_1/c وحينئذ فان $\frac{I_1}{C_1}$ سيكون أكبر من $\frac{I}{C}$

وكذلك فان $\frac{\Delta Y_1}{Y_1}$ سيكون أكبر من $\frac{\Delta Y}{Y}$

ونتيجة لذلك يتزايد كل من $\frac{I}{C}$ ، $\frac{I}{Y}$ ، $\frac{\Delta Y}{Y}$.

(٣) ويتحقق معدل النمو المتناقص فى حالة ما اذا كانت Q أقل من القيمة الحرجة - وهى الحالة المعاكسة تماما لمجرى حدوث معدل النمو المتزايد .

ويمكن التعبير عن الحالات الثلاث السابقة كما يلى (مع ملاحظة استخدام الرموز باللغة العربية) :

معدل النمو المتزايد وفيه :

هـ (نسبة الاستثمار الموجه لقطاع السلع الانتاجية لإجمالى الاستثمار القومى) $> \frac{ك_1}{ك}$. $\frac{\text{رصيد رأس المال فى القطاع الانتاجى}}{\text{رصيد رأس المال الكلى}}$

معدل النمو المتناقص وفيه : هـ $< \frac{ك_1}{ك}$

معدل النمو الثابت وفيه : هـ $= \frac{ك_1}{ك}$

والخلاصة التركيبية للعرض السابق :

اننا يمكن أن نعتمد على تقسيم الاقتصاد القومى الى قطاعين : قطاع السلع الاستهلاكية (كتقريب للصادرات) وقطاع السلع الانتاجية (كتقريب للسوق المحلية) .

ثم نقوم بالتفكيك الفرعى لكل قطاع ـ تحليليا ـ الى قطاعات فرعية ... ونقوم بمقارنة بين القطاعين الرئيسيين ، وبين القطاعات الفرعية داخل كل قطاع رئيسى من حيث :

- النصيب من المدخلات ، مدخلات العمل وراس المال اساسا .
- الانتاجية الكلية للعوامل .

وبناء على ذلك نشتق منحنى للامكانيات الانتاجية ، فى سياق العلاقة بالعالم الخارجى ، ومن خلال افتراض المزج بين التحرير والحماية فى سياسات التجارة الخارجية .. أى منح حماية فعلية محكومة (فى القطاعات ذات الكفاءة الاقتصادية الأعلى من حيث عائد التجارة الخارجية : توفيرا للنقد الأجنبى باحلال الواردات ، أو اكتسابا للنقد الأجنبى بتطوير الصادرات) .

ويمكن تصوير أثر الحماية الفعلية المحكومة ـ مستقبلا ، اى فى الأجل الطويل ـ على العلاقة بين القطاعين الرئيسيين للاقتصاد القومى بالشكل التوضيحى التالى :.

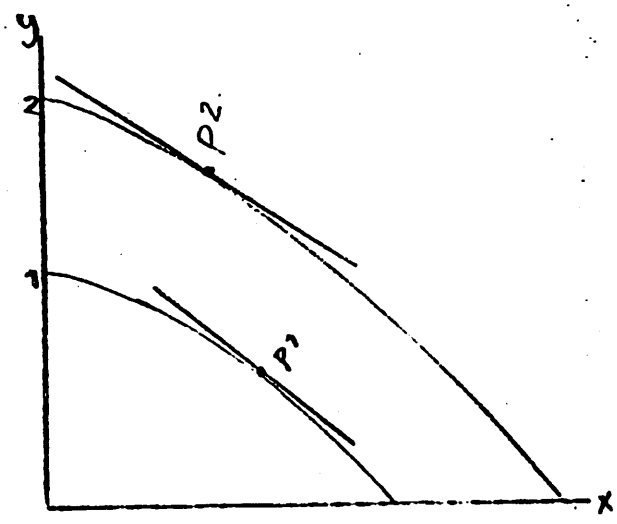

حيث يمثل منحنى امكانيات الانتاج 2 وضع الانتاج فى ظل الحماية (أو تقييد التجارة الخارجية) والمنحنى 1 وضع الانتاج فى ظل تحرير التجارة وحرية تنقل عوامل الانتاج مما يؤثر على الميزة النسبية للبلاد المتخلفة فى الأجل القصير والمتوسط • ويمثل المحور y السلع كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا ، والمحور x السلع التقليدية • ومع انتقال دالة الانتاج الى اعلى ينتقل الاقتصاد من الانتاج عند نقطة تماس للمنحنى مع خط السعر P1 الى الانتاج عند نقطة تماس المنحنى 2 مع خط السعر P2 بحيث يقل تدريجيا انتاج القطاع السلعى x ويزيد انتاج القطاع السلعى y الذى تتعمق فيه الميزة النسبية الديناميكية مع تعاظم التقدم التكنولوجى (١) .

---

(١) See: Jochen Ropke, Free Trade, Protection and Economic Growth, in: Intereconomics, Jan/Feb. 1981, pp. 26-30.

وانظر أيضا : الدكتور السيد عبد المعبود ناصف ، المشاكل التطبيقية لنظرية التجارة الخارجية ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٣١٥ ، ص ٢٢ .

مشكلات القياس الرئيسية وفئات البيانات المطلوبة :

من العرض السابق تتحدد أهم مشكلات القياس ـ والتى سنركز على حلهـــا فى القسم التالى من الدراسة ـ فيما يلى :

١ ـ حساب نصيب العمل من الدخل القومى .

٢ ـ مشكلات قياس مدخلات راس المال وخاصة من حيث معالجة التشييدات والمبانى ، والطاقة العاطلة والاهلاك .

٣ ـ تحديد الطريقة المثلى لاحتساب مدخلات العمل .

٤ ـ تحديد علاقة التناسب المثلى بين قطاعى السلع الانتاجية ، والسلع الاستهلاكيـــة فى اطار العلاقة بالعالم الخارجى ، فى كل من : الأجل القصير والمتوســـط ، والأجل الطويل .

أما أهم فئات البيانات المطلوبة فهى عبارة عن سلاسل زمنية تغطى فترة ١٩٨٢ـ١٩٨٨ وتشمل ما يلى :

ـ بيانات تطور الناتج

ـ بيانات تطور الاستثمار الثابت ، وخاصة الآلات والمعدات .

ـ بيانات تطور العمالة .

ـ التوزيع النسبى القطاعى للاستثمار ، والعمالة .

ـ بيانات الأجور وتطورها عبر الزمن (والبنود غير الأجرية فى عائد العمل) . ونسبتها من الدخل القومى .

- معدلات استخدام الطاقة الانتاجية .
- بند الاحلال والتجديد وفحص تطورقيمته الكمية ، ونوعيته التكنولوجية .
- التوزيع النسبى للناتج القومى الى سلع رأسمالية ووسيطة واستهلاكية ، والتركيب التفصيلى لهذه المجموعات السلعية الثلاث .
- الهيكل السلعى للتجارة الخارجية ، استيرادا وتصديرا ، من حيث التوزيع الى سلع رأسمالية ووسيطة ورأسمالية ، والتركيب التفصيلى لكل منها .
- بيانات مساندة لدراسة الانتاجية ، من واقع الحماية الفعلية ، حول :
  * هيكل التعريفة الجمركية .
  * الدعم الحكومى للمستلزمات .
  * سعر الصرف الجمركى .
  * الاعانات للصادرات .

القسم الثالث

قضايا تحليلية خاصة :

التقدم التكنولوجى والانتاجية فى التحليل الاقتصادى المعاصر

نبذة تاريخية

دوال الانتاج والتقدم التكنولوجى : نظرة عامة :

مـــر استخدام دوال الانتاج فى التحليل الاقتصادى المعاصر ـ فى الصياغة الخاصة " بالنيوكلاسيك " ـ عبر ثلاث مراحل رئيسية [1] :

المرحلة الأولى :

هى مرحلة استخدام دالة كوب ـ دوجلاس • وكانت هذه الدالة فى صورتهـا الأولى ذات طابع استاتيكى نظرا لانها ـ من جهة أولى ـ اخذت فى اعتبارهـا أثر مدخلات عنصرى العمل ورأس المال ، ولم تدخل فى حسابها اثر العناصـــر الانتاجية الأخرى فى ترابطها وتطورها ••• ومن جهة ثانية فانها افترضـــت المرونة الثابتة للاحلال بين عوامل الانتاج بحيث يكون مجموع معلمتى الدالة a , b مساويا للواحد الصحيح •

المرحلة الثانية :

هى مرحلة التطوير داخل دالة كوب دوجلاس فى اتجاهين :

١ ـ استحداث دالة الانتاج ذات المرونة الثابتة للاحلال CES (Constant Elas-ticity Substitution وهى عبارة عن صورة عامة ، تعتبر دالة كوب دوجـــلاس حالة خاصة من حالتها • وفى هذه الصورة الجديدة قد تكون مرونة الاحـــلال الثابتة لكل من العمل ورأس المال مساوية للواحد الصحيح أو اكبر أو اقل مـن الواحد الصحيح •

---

(١) انظر : ايرينا م • اسد تشايا ، الكينزية الحديثة ، تطور الكينزية ـ والتركيـب الكلاسيكى الجديد ، مرجع سابق ، ص ص ٩٥ ـ ١١٢ •

٢ ـ ادخال اثر عامل الزمن ، اى اضفاء الطابع الديناميكى على الدالة ، بحيث يشمل العامل المذكور التطور الذى يلحق باستخدام عنصرى الانتاج الرئيسيين بفعل مجموعة عوامل مركبة يمكن اجمالها ضمن مفهوم " التقدم التكنولوجى " .

وكان تنبرجن هو اول من قدم هذا الأثر لعامل الزمن فى تطوير دالة كوب ـ دوجلاس بحيث اخذت ـ كما سبق ان اشرنا ـ الصورة التالية :

$$y = AK^{\alpha} L^{1-\alpha} e^{rt}$$

بحيث يعبر e^{rt} عن تأثير الزمن ...

وبإجراء التفاضل اللوغاريتمى على هذه الدالة يمكن الحصول على معدل النمو السنوى كما يلى :

$$y = \alpha \dot{K} + (1-\alpha)\dot{L} + \dot{r}$$

حيث :

- y تعبر عن معدل نمو الناتج .
- k معدل النمو فى الاستثمار الرأسمالى .
- L معدل النمو فى قوة العمل .
- r معدل نمو الناتج بتأثير الكفاءة الاقتصادية العامة أو " التقدم التكنولوجى " ، وبعبارة اخرى انه يعبر عن التأثير على الناتج والناجم عن رفع مستوى انتاجية العمل بغير استخدام استثمارات راسمالية جديدة ، اى الناجم عما اصبح يسمى بالتقدم التكنولوجى غير المجسد .

وفى هذه الصورة الجديدة اصبح النمو الاقتصادى مرتبطا بنوعين من التغيرات : التغيرات الكمية المتمثلة فى الاضافات الى قوة العمل والى رصيد رأس المال ، وبعبارة أخرى : فى زيادة التشغيل والاستثمار الصافى .. والتغيرات

النوعية المتمثلة فى التحسينات التكنولوجية ورفع المستوى المعرفى والتاهيلى للعمالة والتجديد التنظيمى والادارى العام .

وقد أجرى تنبرجن فى عام ١٩٤٢ حساباته باستخدام دالة كوب ـ دوجلاس المطورة ، بالاعتماد على بيانات تطور راس المال والعمل فى اربع دول هى المانيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة فى المرحلة من عام ١٨٧٠ الى عام ١٩١٤ ، ومقدرا المعلمة α (اى نصيب راس المال من الدخل القومى) بنسبة $\frac{1}{4}$ والمعلمة $1-\alpha$ (اى نصيب العمل) بنسبة $\frac{3}{4}$ وتوصل الى النتيجة التالية : أن نصيب التوسع الكمى فى عنصرى العمل وراس المال من الزيادة فى الناتج القومى بلغ ٦٠٪ فى حالة المانيا ، و ٨٠٪ فى بريطانيا ، و ٧٣٪ فى الولايات المتحدة ، بينما بلغ نصيب التاثير النوعى للتقدم التكنولوجى ٤٠٪ ، ٢٠٪ ، ٢٧٪ فى الدول الثلاث المذكورة على التوالى . وتدلنا هذه النتيجة على ان اثر التقدم التكنولوجى كان متواضعا بالمقارنة مع أثر التغيرات الكمية ، ويرجع هذا الى طبيعة عملية النمو الاقتصادى فى العالم الرأسمالى المتقدم فى المرحلة محل البحث وحيث لم يكن التطور التكنولوجى قد أخذ مداه الذى عهدناه فيما بعد .

أما المرحلة الثالثة فى استخدام دوال الانتاج فى التحليل الاقتصادى النيوكلاسيكى المعاصر فقد حدثت فى الخمسينات . وكان رائد حركة الاستخدام المذكور هو الاقتصادى " سولو " والذى نهج منهج تنبرجن فى التطوير الديناميكى لدالة كوب ـ دوجلاس مستخدما الصيغة الاتية لتنبرجن :

$$\dot{y} = \alpha \dot{k} + (1-\alpha)\dot{L} + \dot{t}$$

وقد استخدم هذه الصيغة لقياس العوامل المؤثرة على مستوى انتاجية العمل فى الولايات المتحدة خلال المرحلة من عام ١٩٠٩ الى عام ١٩٤٩ • وباعتبار هذه الانتاجية دالة فى تطور الاستثمار الراسمالى والتقدم التكنولوجى فانه توصل الى النتيجة التالية :

- ان حوالى ٥ر١٢٪ من الزيادة فى انتاجية العمل (مقيسة بالانتاج لكل ساعة عمل) ترجع الى ارتفاع مستوى الاستثمار الراسمالى •
- وحوالى ٥ر٨٧٪ من الزيادة يرجع الى التقدم التكنولوجى •

وانطلاقا من تنبرجن وسولو جاءت أعمال أخرى لاقتصاديين بارزين من أهمهم :

كندريك KENDRICK

ويقدم كندريك صياغة لتقدير اثر التقدم التكنولوجى ، وذلك فى اطار مفهوم " الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج " ، معتبرا ان معدل نمو هذه الانتاجية يساوى مجموع معدل نمو انتاجية العمل مرجحا بنصيب الأجور من الدخل القومى ، ومعدل نمو انتاجية راس المال مرجحا بنصيب الأرباح • وقد انطلق كندريك من المعادلة السابق ذكرها لتنبرجن وسولو ، ليحدد المعادلة الخاصة بالانتاجية الكلية ـ فى صورة معدلات نمو ـ كما يلى :

$$\dot{r} = \alpha \dot{y}_k + (1-\alpha)\dot{y}_L$$

حيث

$\dot{r}$ تمثل معدل نمو الانتاجية الكلية للعوامل

$\dot{y}_k$ معدل نمو انتاجية راس المال •

$\dot{y}_L$ معدل نمو انتاجية العمل ٠

α ، $(\alpha - 1)$ تمثلان نصيب الربح والأجور من الدخل القومى على التوالى ٠

وقد أجرى كندريك حساباته عن معدلات نمو كل من الناتج الاجمالى الحقيقى والانتاجية الكلية للعوامل (نصيب الوحدة الواحدة للنفقات من الناتج الاجمالى) وانتاجية العمل (نصيب ساعة عمل / الانسان من الناتج الاجمالى) عبر المرحلة من عام ١٨٨٩ الى ١٩٥٧ فى الولايات المتحدة الأمريكية ، مع المقارنة بين المعدلات الخاصة بالمرحلة ككل ، والمعدلات الخاصة بفترتين فرعيتين فيها : ١٨٨٩ ـ ١٩١٩ و ١٩١٩ ـ ١٩٥٧ ٠

وقد اتضح من حسابات كندريك ان معدل نمو الانتاجية الكلية كان يشكل ٥٠٪ من معدل نمو الناتج الاجمالى خلال المرحلة محل البحث ككل (١٨٨٩ ـ ١٩٥٧) ونحو ٣٢٪ لفترة ١٨٨٩ ـ ١٩١٩ ، و ٦٨٪ لفترة ١٩١٩ ـ ١٩٥٧ ٠ كما ارتبط النمو فى انتاجية العمل بالنمو فى الانتاجية الكلية ، وحدث اقصى معدل لنمو انتاجية العمل فى فترة ١٩١٩ ـ ١٩٥٧ وهى الفترة التى شهدت اعلى معدل لنمو الانتاجية الكلية ٠

وتعززت هذه النتائج التى توصل اليها كندريك بمحصلة الحسابات التى اجراها أوكراست الاقتصادى النرويجى بناء على معادلة كندريك ولكن لتغطى فترة زمنية أقل وعددا أكبر من الدول ، حيث تبين أن معدلات نمو الانتاجية الكلية (كمؤشر تقريبى لمفعول التقدم التكنولوجى) تمثل حوالى $\frac{٢}{٣}$ من معدلات نمو الناتج القومى للبلدان الصناعية المتقدمة محل البحث فى فترة ١٩٤٩ ـ ١٩٦٠ ٠

ومن أعمال الاقتصاديين السابقين : تنبرجن ، سولو ، كندريك ، أوكراست برز سؤال هام : اذا كان مؤشر التقدم التكنولوجى مؤشرا كليا بطبيعته ، وذا طبيعة تجميعية ، فما هى العوامل الفردية المحددة لهذا المؤشر وبأية نسبة ؟

وللاجابة على هذا السؤال برز عمل الاقتصادى الأمريكى دينسون .

دينسون DENISON

وقد قدم وينسون محاولة هامة لتفكيك مؤشر التقدم التكنولوجى الى مكوناته الأولية فى صورة دالة انتاج اجمالية تاخذ الصورة الآتية : (١)

$$\dot{y} = (\lambda L' + xk' + vn') + (AR' + ES' + AK')$$

حيث :

y تمثل معدل نمو الدخل القومى .

L' معدل نمو مدخلات العمل .

K' معدل نمو مدخلات راس المال .

N' معدل نمو مدخلات الأرض (الأرض القابلة للزراعة والموارد الطبيعية) .

والعامل المتبقى Residual Factor يتكون من ثلاث مجموعات رئيسية :

AR' تحسن تخصيص الموارد

ES' تمثل واحداً أو اكثر من انواع وفورات الحجم .

---

(1) OECD, Productivity and Economic Planning, Paris, 1970, p. 20.

'AK تشمل كلا من تقدم المعرفة ، وتطبيقات المعرفة .

أما الرموز v ، x ، ٨ فهى المعاملات الممثلة للأنصبة النسبية للعمل ، والأرض ورأس المال فى الدخل القومى ، ومجموعها مساو للوحدة كتقريب أولى .

هذا وقد بنى دينسون صياغته لدالة الانتاج على مجموعة افتراضات وتقديرات تحكمية لاثر العوامل المختلفة على النمو الاقتصادى بالاعتماد على نصيبها من الدخل القومى . وخلاصة نتائج أعمال دينسون انه بتطبيق صياغته على تطور الاقتصاد الأمريكى فى الفترة من ١٩٢٩ الى ١٩٥٧ استنتج أن ٦٨٪ من زيادة الناتج ترجع الى العوامل الكمية وهى المتعلقة بزيادة الانفاق على العمل ورأس المال . ويشمل الانفاق على العمل اعداد المستوى الرفيع والماهر من العمل بواسطة التعليم ، حيث يسهم تحسن التعليم بنسبة ٢٣٪ من النسبة المشار اليها .

ومن جهة أخرى فان تحسن الكفاءة الانتاجية العامة ، او التقدم التكنولوجى لم يسهم بأكثر من ٣٢٪ من الزيادة فى الناتج القومى : منها ٢٠٪ تعود الى تحسن المعارف التكنولوجية والترتيبات المؤسسية بينما يعود ١٢٪ الى عدد متنوع من العوامل هى المواهب والحوافز وتعمق التخصص وتوسع نطاق الانتاج .

خـــلاصة وتقيـــيم :

فى مواجهة تركيز اتباع كيـــنز Post - Keneysians علـى دور الانفاق الاستثمارى كمكون رئيسى للطلب الفعلى فى عملية النمو الاقتصادى ، جاء تركيز الكلاسيكيين الجدد - من خلال الأبحاث والحسابات القائمة علـى دوال الانتاج - على دور الانتاجية الكلية للعوامل ، أو الكفاءة الاقتصاديـــة العامة ، وهى التى لا ترتبط باحداث زيادة فى الاستثمارات أو فى حجـــم التشغيل ولكن بتحسن المعارف والمهارات التقنية والتنظيمية ...الخ .

ولكن المراجعة للفكر الاقتصادى فى كلا الجانبين أثمرت نتيجة مختلفـة الى حد ما : فعلى الجانب الكينزى رأى " دومار " مثلا أن تحليـــل دور " رأس المال " فى عملية النمو يجب أن يشمل ليس فقط بعد الطلب ولكنـن بعد العرض أيضا [1] وهو ما يعنى كيفية احداث الزيادة المنظمة والضروريـة فى رصيد رأس المال للاقتصاد القومى .

---

(١) Evsey D. Domar, Essays in the Theory of Economic Growth, Oxford University Press, New York, 1957, pp. 17-34.

وعلى الجانب النيوكلاسيكى أحدث (سولو) تطويرا على أفكاره التى نشرها فى الخمسينات وذلك من خلال بحث جديد له فى اول الستينات (١٩٦٢) [١] ذكر فيه أن التكنولوجيات الجديدة لا يمكن ادخالها الى العملية الانتاجية بغير استثمارات موظفة فى المعدات والتشييدات . كما ذكر فى مقام آخر أن جميع الاختراعات الجديدة تقريبا يجب ـ من أجل أن تتحول الى واقع ـ أن تتجسد فى تشييدات ومعدات جديدة . [٢] .

ويمكن الخلوص مما سبق الى أن الفكر الاقتصادى الرأسمالى ـ بشقيه الكينزى الجديد والكلاسيكى المجدد ـ صار أكثر ميلا للاعتراف بدور (تراكم رأس المال) فى النمو والتنمية ... وهو الدور الذى لقى تأكيدا عاليا فى الفكر الاقتصادى الاشتراكى وخاصة على يد الاقتصادى السوفيتى المبكر (فيلدمان Feldman) والاقتصادى البريطانى (موريس دوب) ، والاقتصادى الأمريكى (پول باران) ، والاقتصادى الفرنسى (شارل بتلهايم) .

---

(١) R. Solow, Technical Progress, capital formation and Economic Growth, in: American Economic Review, May 1962.

(٢) انظر : ايرينا اساتشايا ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

التقدم التكنولوجى والانتاجية فى بعض الأعمال الاقتصادية الجديدة :

اكد باسينيتى Pasinitti (١٩٨١) ان التقدم التكنولوجى لا يسير بوتيرة متساوية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، ولا بين المشروعات المختلفة مما أثار مشكلة تحليلية تسمى " لغز الانتاجية " Productivity Puzzle ، ويدور حول التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء اختلاف معدل التقدم التكنولوجى فى الاقتصاد القومى . وكان سالتر Salter (١٩٦٦) قد حاول فى دراسة له عن الاقتصاد البريطانى خلال مرحلة ١٩٢٤ — ١٩٥٠ ، والاقتصاديان راج Wragg وروبرتسون (١٩٧٨) فى دراستهما عن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد توصلوا الى الاستنتاج بأن المدخل الأجدى لدراسة تطور الناتج والانتاجية والتقدم التكنولوجى والتغيرات السعرية ليس هو المدخل الوحدى Micro ولا هو المدخل الاجمالى Macro ولكنه مدخل مستوى الصناعة او الفرع الاقتصادى Industry Level

وقد وجد سالتر أن هناك ثلاثة اسباب تكمن وراء اختلاف معدلات نمو الانتاجية بين الصناعات المختلفة فى الاقتصاد البريطانى هى : تفاوت كفاءة العمل ، وتفاوت معدلات احلال راس المال محل العمل ، والتفاوت بين معدلات التقدم التكنولوجى ، وان هذا السبب الاخير هو الذى يفسر بصفة رئيسية اختلاف مستويات نمو الانتاجية . وشاركه فى وجهة النظر هذه كل من راج وروبرتسون وكذلك فريمان وزملاؤه Freeman et . al . وقد أكد هؤلاء الكتاب وجهة النظر القائمة على تأكيد جانب العرض Supply-side ، ويأخذ هذا الجانب وخاصة عند (سالتر) صورة التأكيد على الدور الخاص للعلم وتطبيقاته : Science - based . ويتمثل هذا فى اعتبار الابتكار التكنولوجى مدفوعا بقوة دفع العلوم

وفى مواجهة هذا التركيز على دور العرض فى التقدم التكنولوجى ، جاء تركيز الفريق الاخر من الكتاب على دور الطلب.. وهو ما يتمثل خاصة فى اعمال تشاندلر Chandler (١٩٦٢) وكالدور Kaldor (١٩٦٦) من حيث اعتبار الابتكار وقد تحدد بقوة جذب الطلب Demand - Pull . وهنا يؤكد كالدور أن نمو الطلب يؤدى الى نمو الناتج مما يدفع الى (وفورات الحجم) ومن ثم الى زيادة الانتاجية ... وللمقارنة فان (سالتر) يذكر فى المقابل ان نمو الانتاجية (مدفوع بالتكنولوجيا Technology-Pushed) يؤدى الى انخفاض الاسعار النسبية للناتج مما يقود فى النهاية الى زيادة الطلب فالناتج . (١)

ومن العرض السابق يتضح ان التيارين الرئيسيين فى الفكر الاقتصادى الرأسمالى؛ اقتصاديات العرض واقتصاديات الطلب — يتنازعان تفسير دور التقدم التكنولوجى إزاء الناتج والانتاجية . ومن المهم ان نؤكد هنا مرة أخرى أن كلا التيارين قاصر عن استيعاب حقيقة النمو فى الانتاجية والناتج ، والتى هى محصلة نهائية لتفاعل العرض والطلب معا .

---

(١) انظر فى العرض السابق :

Rod Coombs, Paolo Saviotti and Vivien Walsh, Economics and Technological Change, Macmillan Education, 1985, pp. 165-170.

الجـــزء الرابع

سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى

(الاطار التنظيمى والتشريعـــى لتجارة مصر الخارجيـــة)

الجـــزء الرابع

سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصـــرى

(الاطار التنظيمى والتشريعـــى

لتجارة مصر الخارجيـــة)

المحتويات

* مقدمـــــة .
* الاطار المؤسسى لتجارة مصر الخارجية .
* الاطار التشريعى للتصدير والاستيراد فى مصر .
* أثر التطور المؤسسى لتجارة مصر الخارجية على هيكل الصادرات والواردات .

مقدمـــــة :

لقد كانت التجارة الخارجية الى وقت ليس ببعيد ، تعتمد على فائض الاستهلاك المحلى ، الى أن قامت الحرب العالمية الأولى — وبدأ التخصص والتبادل السلعى بالظهور ، وتم تأكيد أهمية التخصص والميزة النسبية عقب الحرب العالمية الثانيـــة ، حيث اقتصر التبادل على السلع التى تمتع الدول بميزة نسبية فى انتاجها .

واقتصرت التجارة الخارجية انذاك على القطاع الخاص حيث كان الهدف مـــن التبادل التجارى هو الصالح الخاص القائم على عملية التبادل التجارى وليست المصلحة القومية ، الى أن جاءت الدول ذات الايديولوجيات الاشتراكية ، ونادت باهميـــة تدخل الدولة والتخطيط الاقتصادى الشامل .

وظهرت هذه الصيحات فى الدول المتقدمة وانتقلت الى الدول النامية والـتى تتمتع اقتصادياتها باعتمادها على سلعة واحدة — غالبا ما يكون محصول زراعى واحـد — مثل مصر — البرازيل وغانا ... وهكذا بدأ التخصص الدولى حيث قامت الصناعات المتقدمة فى الدول المتقدمة ، بينما تخصص الدول النامية فى تصدير المواد الخـــام اللازمة لهذه الصناعة ، فعلى سبيل المثال قامت صناعة المنسوجات القطنية فى المملكـة المتحدة معتمدة على القطن المصرى . واتضح ميل معدلات التبادل لصالح الـدول المتقدمة والتى تصدر السلع ذات التكنولوجيات المتقدمة والتامة الصنع .

خلال هذه الحقبة من التاريخ عانت الدول النامية من اختلال هيكلى بيـــن قطاعات الانتاج المختلفة ، وذلك لنمو قطاع على حساب قطاع آخر بالاضافة الـــى ضياع تقدم القطاع لصالح الدول المتقدمة ، ولذا كانت التجارة الدولية حتمية ووسيلـة لمحاولة علاج اختلال التوازن بين القطاعات المختلفة للاقتصاد القومى ، حيـــث

بدأت الدول النامية فى محاولة لوضع أسس صناعات محلية لتحل محل الواردات ، الا أن معظم هذه المحاولات باءت بالفشل نتيجة للاضطرابات السياسية والاقتصادية والتخلف الثقافى .

وتعتبر مصر أحد الدول التى خاضت التجربة ، وكان لقطاع التجارة الخارجية دورا بارزا من خلال مساهمته الحقيقية فى التخلص من الفائض عن الاستهلاك المحلى أو فى سد عجز قطاع الصناعة باستيراد الصناعات التى لا تتاح للسوق المحلى ، بالاضافة الى محاولة تحسين معدلات التبادل الدولى لصالح مصر من خلال تنوع الصادرات المصرية ، ولكن محاولاتها فى هذا الشأن باءت بالفشل وما زال القطن يمثل حوالى ٧٠٪ من جملة الصادرات الزراعية وحوالى ٨ر٩ ٪ من جملة الصادرات السلعية وتتمثل حصيلة صادرات القطن حوالى ٧ر٧٪ من جملة حصيلة النقد الأجنبى لعام ١٩٨٧ .

وتعتمد مصر مثلها مثل أى دولة نامية على الدول المتقدمة فى الحصول على السلع الغذائية والوسيطة والسلع تامة الصنع ، وتعرضت أيضا لتذبذبات فى شروط التبادل الدولى التجارى كانت فى مجملها ذات اتجاه نزولى وهو الأمر الذى زاد من عجز ميزان المدفوعات المصرى .

ويرجع ذلك فى معظم الأحوال الى عدم استقرار الجهاز المشرف على التجارة الخارجية نتيجة للعديد من التشريعات المتضاربة ، فقطاع التجارة الخارجية فترة يتبع وزارة الاقتصاد وفترة وزارة مستقلة وفترة قطاع مستقل وهكذا ...

وسنحاول فى هذه الدراسة القاء الضوء على التطور التاريخى والتشريعى لهيكل التجارة الخارجية وأثر هذه التطورات على ميزان المدفوعات من خلال هيكل الصادرات والواردات المصرية خلال الفترة من ٦٥ - ١٩٨٦ .

الاطار المؤسسى لتجارة مصر الخارجية

تمهيـــد ...

يعتبر قطاع التجارة الخارجية أحد قطاعات المقتصد القومـــى القائم بذاته ، الا أنه يعتبر قطاع خدمى بالنسبة لجميع القطاعات الأخرى ، حيث أنه غالبا ما تكون وظيفته اما التخلص من فائض القطاعات الأخرى أو سد عجز هذه القطاعات عن طريق الوفاء بالطلب المحلى ، ولذا فان مشاكل القطاعات الأخرى تعتبر ذات تأثير غـــير مباشر على قطاع التجارة الخارجية بالاضافة الى مشاكله الخاصة والتى تتوقف بدرجـــة كبيرة على متغيرات الاقتصاد الـدولى وهى متغيرات جميعها خارجية ، ولذا فان فعالية النظام المؤسسى للتجارة الخارجية وقدرته على التفاعل مع العالم الخارجى أحد المحددات الهامة لنجاح وكفاءة قطاع التجارة الخارجية ، ومن ثـــم ميزان المدفوعات .

والهيكل الحالى للتجارة الخارجية [1] يتكون من المجلس الأعلى للتجـــــارة الخارجية ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وشركات التجارة الخارجية (قطاع عـام ـ قطاع خاص) بالاضافة الى وكالات التصدير والاستيراد والبنوك العاملة فى قطـــــاع التجارة الخارجية (مثل بنك تنمية الصادرات) وهذه السلع التموينية بقطاعاتهـــــا الثلاث (قطاع الاستيراد ـ قطاع التوزيع ـ القطاع المالى) وهذا بالاضافة الى هيئة سوق المال باعتبارها المتحكمة فى سعر الصرف وما له من الأثر الكبير على حركة التجارة الخارجية .

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع ـ معهد التخطيط القومى ـ ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقد الاجنبى ـ قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٩) ـ طبعة ثانية ـ اكتوبر ١٩٨٤ .

هذا الهيكل مـــر بتطورات عديدة عبر سنوات التنمية الاقتصادية بداية من عام ١٩٥٢ وحتى وقتنا هذا • وفيما يلى عرض للمراحل المتعددة التى مرت بهـا هذه التنظيمات حتى وصلت الى وضعها الحالى •

أولا : ما قبل التأميم (٥٢ ـ ١٩٥٧)

وهى مرحلة تمتعت بوجود شركات قطاع خاص للتجارة الخارجية وانعـــدام دور الدولة فى السيطرة والاشراف على التجارة الخارجية الى أن تم انشـــاء أول شركة مساهمة مصرية للقيام بأعمال التجارة الخارجية تلتها شركات أخرى لاستيـراد السلع الغذائية والتموينية عام ١٩٥٧ ثم انتقلت ملكية مكاتب التجارة الخارجيـــة المملوكة لرعايا المملكة المتحدة وفرنسا عقب حرب ١٩٥٦ الى المؤسسة المصريـــة الاقتصادية والتى أنشئت عام ١٩٥٧ •

خلال هذه الحقبة لم تتمكن الدولة من السيطرة على التجارة الخارجيـــة لأسباب عديدة أهمها استمرار نشاط الوسطاء والوكلاء وعدم وجود جهاز علـــى المستوى القومى للتجارة الخارجية يتابع المعلومات والبيانات العالمية للأسعـــار والأسواق الخارجية للسلع علاوة على وجود بعض الشركات المحتكرة للتجـــارة الخارجية فى السوق المصرى للسلع المصرية •

---

(١) يقصد البنوك التى تعمل بنشاط التجارة الخارجية مثل بنك تنمية الصـــادرات وخلافه •

ثانيا : مرحلة انشـــاء المؤسسات (٥٧ ـ ١٩٧٠)

وهى مرحلة أعقبت مرحلة التأميمات مباشرة حيث تم تأميم جميع شركـــات التجارة الخارجية ووكالات الاستيراد وبيوت التصدير كما تم تأميم تجارة الاستيـــراد كلية ، ٧٥٪ من تجارة التصدير ، باعتبار أهمية القطاع الخاص ودوره فى تنميـــة التجارة الخارجية فى حدود ٢٥٪ ، وتم أخذ نظام المؤسسات منذ انشـــــاء أول مؤسسة مصرية عام ١٩٦١ بالقرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لعام ١٩٦١ وهـــى المؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية والشركات التابعة لها .

وكان أول يوليو ١٩٦٧ هو مولد التنظيم الحقيقى لجهاز التجارة الخارجية حيث أصبحت المؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية هى المسئولة عن عمليات التبادل التجارى بين مصر والدول الأخرى ، وأنشئت المجالس السلعية بهـــدف انشاء أجهزة لمجموعات السلع الأساسية استيرادا وتصديرا ، للاشتراك فى تخطيـــط التجارة الخارجية على ضوء ما يتجمع لدى هذه المجالس من بيانات من جهـــات الانتاج والاستهلاك وتحديد حجم الفائض للتصدير ودراسة احتياجات الأســـواق الخارجية ومستويات الأسعار العالمية ، أما بالنسبة للاستيراد فتقدم هذه المجالس بدراسة مواصفات ودرجة الجودة للسلع المستوردة وأنسب المواعيد والعروض المقدمة ، مما جعل هذا النظام يحقق بعض العناصر الايجابية أهمها :

١ ـ حماية الانتاج المحلى لأنها مجالس نوعية متخصصة

٢ ـ توفير مخزون سلعى استراتيجى

٣ ـ تدعيم دور القطاع الخاص فى مجال التصدير

وطبق نظام المؤسسات النوعية للقطاع العام ووضع نظام للتخصص السلعى والتى بمقتضاه ينحصر نشاط بعض الشركات فى عدد معين من السلع مثل شركات الوادى لتصدير الحاصلات الزراعية وشركة المحاريث والهندسة ، التخصص الجغرافى حيث تم تحديد أربع مناطق هى :

دول المنطقة الدولارية	دول المنطقة الاسترلينية
دول الاتفاقيات	دول متنوعة

وتم تحديد الشركات التى تتعامل مع كل من المناطق سابقة الذكر .

أيضا تم ترك عملية التصدير ، فيما عدا القطن والبترول ، الى المنافسة بين شركات القطاع العام التجارية وشركات القطاع الخاص . فى نهاية هذه المرحلة تم اعادة تشكيل المجالس السلعية النوعية وذلك بهدف انشاء أجهزة لمجموعات السلع الأساسية استيرادا وتصديرا ، للاشتراك فى تخطيط التجارة الخارجية على ضوء ما يتجمع لدى هذه المجالس من بيانات من جهات الانتاج والاستهلاك وأسواق التصدير وأسواق الاستيراد .

وكانت من أهم مشاكل هذه المرحلة هو اضمحلال نشاط القطاع الخاص [1] مما أضعف القوة التنافسية بين الشركات ، بالاضافة الى ضعف قوة المجالس السلعية بحيث لم يكفل لها المشرع سلطة تلزم جهات الانتاج والاستهلاك بموافاتها بالبيانات اللازمة للعملية التخطيطية . أيضا أحد المساوئ الهامة للمجالس السلعية هى أن أعضائها هم ممثلو شركات القطاع العام التجارية مما جعل كل عضو يتصارع أثناء انعقاد المجلس للتحيز تجاه العرض المقدم من المورد المرتبط بشركته دون النظر للصالح العام .

---

(١) النسبة المحددة فى التصدير ٢٥٪ وخروجه من قطاع الاستيراد .

المرحلة الثالثة : ما قبل الانفتاح الاقتصادى (٧٠ ـ ١٩٧٣)

وهى ابتداء من يونيو ١٩٧١ حتى ما قبل سياسة الانفتاح الاقتصادى حيث اتسمت هذه المرحلة بمحاولة العلاج الجذرى لمساوئ المجالس السلعية وذلك بالغائها وتشكيل لجان للبت(١) فى عملية التصدير والاستيراد بالقرار الوزارى رقم ٧٤٣ لعام ١٩٧١ حيث أنشئت ٢١ لجنة حسب المجموعات السلعية وقصر التعامل مع دول الاتفاقيات على شركات التجارة المملوكة للقطاع العام ، ثم تم زيادة هذه اللجان الى ٤٢ لجنة وصل عددها فى نهاية ١٩٧٤ الى ٥٠ لجنة تحت اشراف الوزراء المختصين للبت فى صادرات وواردات القطاعات المختلفة ، حيث تم تشكيل هذه اللجان على أساس قطاعى(٢) بحيث أصبحت تتبع القطاعات المعنية بدلا من الأساس السلعى بالقرار الوزارى رقم ٢٣٨/١٩٧٤ .

هذا بالاضافة الى أنه فى هذه المرحلة تم الربط بين الحصة النقدية المخصصة لكل قطاع لاستيراد احتياجاته مع حجم الموارد التى سيحصل عليها من انتاجه المصدر الى الخارج ، بحيث تزداد حصة الاستخدامات اذا تمكن القطاع من زيادة موارده . علاوة على الزام القطاع المنتج بتحقيق أهداف التصدير المقررة من انتاجه ، كما حدد مسئولية قطاع التجارة الخارجية فى خدمة القطاعات المستفيدة فى تنفيذ عمليات التصدير .

وكانت أهم مشاكل هذه المرحلة هى دخول بعض الشركات فى استيراد سلع حيوية فى غير تخصصها مما أورد للمجتمع سلع ذات كفاءة منخفضة وهذه الشركات استمدت قوة استيرادية من عمليات الدمج الذى تمت خلال هذه المرحلة .

أيضا تعثر كثير من الصفقات التجارية نتيجة لكثرة عدد لجان البت وتعدد الاجراءات التصديرية ، بالاضافة الى أن تحديد حصة من النقد الأجنبى لكل قطاع أدى الى عدم قدرة القطاع على استيراد احتياجاته دفعة واحدة والاستفادة من

(١) وهى لجان تم تشكيلها من كافة القطاعات المعنية وتم اسناد رئاسة هذه اللجان الى قيادات من خارج قطاع التجارة الخارجية توخيا للحيدة بين الشركات وقد كفل لهذه اللجان سلطة البت النهائى فى العروض المقدمة لها استيرادا وتصديرا مع نهائية قراراتها ، أيضا كان من وظائفها اعداد الدراسات والبحوث ومتابعة الاسعار العالمية للتجارة الخارجية .

(٢) قطاع الانتاج (الزراعة ـ الصناعة ...) قطاع الاستهلاك .

اقفل الأسعار ، بالاضافة الى ظهور اختناقات كثيرة نتيجة لندرة النقد الأجنبى وكثرة الاجراءات المصرفية لفتح الاعتمادات .

رابعا : مرحلة تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى (٧٤ حتى الآن)

شهدت هذه الفترة تطورا كبيرا فى كثير من الاجراءات والتنظيمات الخاصة بالتجارة الخارجية باعتباره القطاع الذى يتعامل مباشرة مع العالم الخارجى ، ولذا تم انشاء أول وزارة للتجارة الخارجية بالقرار الجمهورى رقم ٦١٠ لسنة ١٩٧٤ وتم انشاء وكاليتين أحدهما لتخطيط التجارة الخارجية والأخرى لتنمية الصادرات ، وكان من أهم أهداف وكالة تخطيط التجارة الخارجية هو متابعة التبادل السلعى مع دول الاتفاقيات واعداد بيانات عن الاتجاهات العالمية للأسعار مع دراسة الأسواق الخارجية والتنسيق بين الخطط السلعية الداخلة فى التجارة الخارجية ، بينما كان من أهم أهداف الوكالة الثانية هو اقتراح السياسة العامة للتصدير ودراسة ربحية التصدير ووضع خطة لتعريف الأسواق بالسلع المصرية .

وكان من أبرز التطورات خلال هذه الفترة هو تأسيس المجلس الأعلى للتجارة بالقرار الجمهورى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٧٤ من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى رئيسا وعضوية كل من وزراء التخطيط ، الزراعة ، التموين والتجارة الداخلية ، الصناعة والثروة المعدنية ، النقل والمواصلات والنقل البحرى ، الدولة للتعاون الاقتصادى ، محافظ البنك المركزى ، رئيس اتحادات الغرف التجارية واتحاد الصناعة واثنين من ذوى الخبرة يختارهم رئيس المجلس لمدة سنتين بجانب وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لشئون التجارة الخارجية ، وتتركز اختصاصات المجلس فى تحديد الأهداف والسياسات الرئيسية للتجارة الخارجية واقتراح استراتيجية مصر فى تعاملها مع العالم الخارجى خاصة التكتلات الاقتصادية ووضع أسس اتفاقيات الدفع والاتفاقيات التجارية .

ولكن المجلس قد عقد أربع اجتماعات فى عام ١٩٧٤ وسرعان ما تجمد نشاطه ، وفى يونيو ١٩٧٤ ، تم تشكيل الامانة الفنية للمجلس الأعلى للتجارة الخارجية برئاسة وكيل أول وزارة التجارة وعضوية ممثلين عن الجهات المعنية والأجهزة المتصلة بالتجارة وأمناء لجان التخطيط السلعى وعدد من الخبراء الخارجيين ، ثم تبع ذلك تشكيل خمسة لجان للتخطيط السلعى تتبع المجلس الأعلى للتجارة الخارجية (١) .

فى أبريل ١٩٧٥ أعيد تشكيل الوزارة وعدلت أسمها باسم وزارة التجارة وشملت التجارة الداخلية ، مما أضيف أعباء جديدة على الوزارة عرقلت من خطة الوزارة فى التجارة الخارجية .

فى أول يناير عام ١٩٧٦ تم الغاء المؤسسات بالقرار ١١١ لعام ١٩٧٥ والمعدل بالقرار ١١٢ لعام ١٩٧٦ والعودة لنظام الشركات (٢) واعطاء الشركات مرونة أكبر والغاء التخصص السلعى والجغرافى ، وأزيلت الأسوار التى كانت تحجب القطاع الخاص عن السوق الخارجى فيما عدا السلع الاستراتيجية وهى ثمانية عشر سلعة ، ولكن اقتصر التعامل مع دول الاتفاقيات على شركات القطاع العام وتم تشكيل ما يسمى بالامانة الفنية العامة تحت اشراف الوزراء المختصين .

فى التشكيل الوزارى عام ١٩٧٨ أصبحت وزارة التجارة الخارجية أحد القطاعات فى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ثم أضيف لها التعاون الدولى عام ١٩٨٠ وأنشىء مركز تنمية الصادرات فى عام ١٩٧٩ ، وايضا أعيد تشكيل المجلس الأعلى للتجارة الخارجية فى نفس العام وسمى اللجنة الوزارية العليا للتجارة الخارجية برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة والتعاون الاقتصادى وعضوية وزراء القطاعات الانتاجية الرئيسية ومحافظ البنك المركزى . ثم فى التشكيل الوزارى لعام ١٩٨٨ أصبحت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وزارة مستقلة وانفصل عنها التعاون الدولى ، واستمر اعتبار قطاع

(١) تختص كل لجنة بمجموعة متجانسة من السلع الاستهلاكية وروعى فى التشكيل تمثيل القطاعات الانتاجية الرئيسية والقطاعات المستهلكة وتختص هذه اللجان فى :
- اعداد الدراسات السلعية لتوفير صورة متكاملة عن الانتاج ـ الاستهلاك ـ وأثرهم على الاستيراد والتصدير .
- اعداد الهيكل الأساسى للخطة السنوية للتجارة الخارجة على مستوى السلع الرئيسية على أساس كمى وقيمى ومتابعة تنفيذ الخطة بعد اعتمادها .
- اقتراح سياسات التصدير والاستيراد للسلع .
- اعداد تقارير ربع سنوية لكل مجموعة سلعية .

(٢) العودة لنظام الشركات أى اعطاء شركات التجارة الخارجية مزيدا من الحرية ومرونة الحركة بزوال اشراف المؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية ، والغاء التخصص السلعى بالنسبة للتعامل مع دول العملات الحرة مع البقاء على التخصص الجغرافى فقط مع دول الاتفاقيات والتى انتهت بانتهاء معظم هذه الاتفاقيات .

التجارة الخارجية أحد قطاعات وزارة الاقتصاد وساعد وجود السوق المصرفية للنقد الأجنبى فى حدود موارد السوق الرسمية ، وحرية الحصول على النقد الأجنبى لتمويل عمليات الاستيراد الخاصة بـ من زيادة معدل الواردات بالاضافة الى ارتفاع تكلفتها وتحرر قطاع التجارة الخارجية من أى قيود فيما عدا قيود الرقابة على الصادرات والواردات أى الرقابة النوعية ، ولكن ما زالت اجراءات التصدير والاستيراد أحد العوائق الكبيرة أمام المصدرين والمستوردين وما زالت من المشاكل التى تعانى منها التجارة الخارجية ، هذا بالاضافة الى الضرائب التصاعدية على ايرادات الصادرات وما ينتج عنها من تحجيم لحجم الصادرات وخاصة الغير تقليدية .

نخلص من هذا الجزء الى تقلص دور الدولة خلال مرحلة ما قبل التأميم وزيادة دور الشركات فى التجارة الخارجية بينما مرحلة انشاء المؤسسات تمتعت بزيادة دور الدولة فى التحكم فى التجارة الخارجية ومولد أول تنظيم حقيقى للتجارة الخارجية بتأسيس المؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية وطبق نظام المؤسسات النوعية ، والتخصص الجغرافى والسلعى وتقلص دور الشركات وخاصة شركات القطاع الخاص ثم جاءت مرحلة ما قبل الانفتاح حيث تم تهيئة المناخ لوجود سياسة الانفتاح الاقتصادى بزيادة دور الشركات وربط تمويل الواردات من ايرادات الصادرات الى أن جاءت مرحلة الانفتاح الاقتصادى حيث تم تحرر التجارة الخارجية من كافة القيود وأصبحت خاضعة فقط لاشراف الرقابة على الصادرات والواردات وهى رقابة فنية ونوعية وكان من أهم سمات هذه الفترة هى :

- انشاء وكالة الوزارة لتخطيط التجارة الخارجية .
- انشاء وكالة الوزارة لتنمية الصادرات .
- تأسيس المجلس الاعلى للتجارة الخارجية .
- الأمانة الفنية للمجلس الأعلى للتجارة الخارجية .
- لجان التخطيط السلعى .

الاطار التشريعى لنظم التصدير والاستيراد

تمهيد ...

عقب خروج مصر من المنطقة الاسترلينية عام ١٩٤٧ وزوال الرقابة البريطانية على شئون الاستيراد والتصدير ، كان حتميا بأن تتولى السلطة المصرية اعادة تنظيم شئون التصدير والاستيراد وفقا لاحتياجات السوق المحلية والاحتياطات النقدية من العملات الأجنبية فتم اصدار القرار الوزارى رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٧ ليقضى باخضاع جميع الواردات من البضائع والمنتجات الأجنبية لنظام تراخيص الاستيراد ، وفى ضوء الملامح الرئيسية لتنظيم التجارة الخارجية والتغيرات التى حدثت به ، فان كل مرحلة من مراحل التطور تبعها تغيرات واضحة فى نظم وتشريعات التصدير والاستيراد هى الافراز الطبيعى للتغيرات فى تنظيمات التجارة الخارجية ، ولذا فاننا سوف نتناول فى هذا الجزء تطور هذه التشريعات وفقا لكل مرحلة على حدة .

أولا : مرحلة ما قبل التأميم (٥٢ ـ ١٩٥٧) :

، حيث سيادة القطاع الخاص وهيمنته على قطاع التجارة الخارجية وضعف دور الدولة فى السيطرة على التجارة الخارجية ، حيث أن الاستيراد كان يخضع لنظام تراخيص الاستيراد ولكن التصدير كان مطلق لشركات القطاع الخاص التجارية ، وصدر القرار الوزارى رقم ١٢٠ لعام ١٩٥٢ والذى أخضع جميع الواردات من السلع لنظام تراخيص الاستيراد وفقا لأربع مناطق رئيسية :

١ - المنطقة الاسترلينية : وتمنح تراخيص الاستيراد لأصناف قائمة الآلات ومعدات الصناعة والمواد الخام الداخلة فى الصناعة بالاسترلينى .

٢ - المنطقة الدولارية : وتم تحديد قوائم لسلع محددة يتم الاستيراد عليها ومن دول معينة .

٣ - دول اتفاقيات التجارة والدفع : وكان أول اتفاقية أبرمت بين مصر وفرنسا عام ١٩٤٨ عقب خروج مصر من منطقة الاسترلينى وضعف احتياطيات مصر من العملة الأجنبية واستنزافها أيضا فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، وتوالت الاتفاقيات عام ١٩٥١ حيث تم عقد اثنى عشر اتفاقا مع ألمانيا والمجر والسعودية وبولندا وسويسرا وبلغاريا ويوغوسلافيا ولبنان وتشيكوسلوفاكيا والاردن والهند ، حتى وصلت عام ١٩٥٩ الى نحو ٤٠ اتفاقا والى نحو ٦٠ اتفاقا خلال الستينات .

٤ - دول أخرى متنوعة يتم السداد من خلال حسابات حق الاستيراد وحق التصدير . وهى حسابات تم انشاؤها لتشجيع المصديرين على استخدام الحصيلة للاستيراد دون تدخل الحكومة وبالعملة الأجنبية .

أيضا خلال هذه المرحلة أنشىء صندوق دعم الغزل والمنسوجات القطنية بالقانون ٢٥١ لعام ١٩٥٣ وذلك لاتباع سياسة الدعم النوعى للصادرات الاستراتيجية تشجيعا لها ، وبدء فى تصفير بعض الشركات والوكالات العاملة فى قطاع الاستيراد والتصدير حيث بدء بالوكالات الانجليزية والفرنسية والاسترالية .

ثانيا : مرحلة انشاء المؤسسات (٥٧ ـ ١٩٧٠) :

وهى مرحلة بدأت عقب حركة التأميمات عام ١٩٥٧ وانشاء أول مؤسسة مصرية للتجارة الخارجية فكان لا بد من قوانين لحماية الصادرات خاصة وأنها فترة بدء تدخل الدول فى التصدير والاستيراد مباشرة وبداية سيطرة الدولة فانشأت عام ١٩٥٨ الهيئة العامة لتنمية الصادرات والرقابة عليها بمساعدة مكاتب تسويق وتصدير الحاصلات الزراعية ، وكانت أيضا مهمتها هو اكتشاف أسواق جديدة للصادرات المصرية وتوفير كافة المعلومات عن الأسواق الجديدة والأسعار وتحسين شروط التعاقدات الخارجية واختصت هذه المكاتب بالحاصلات الرئيسية مثل القطن والأرز والبصل والبطاطس وخلافه من الحاصلات التصديرية التقليدية .

أيضا صدر القرار الوزارى رقم ٩ لعام ٩٥٩ بحظر استيراد أى سلعة قبل الحصول على ترخيص بالاستيراد من اللجنة المشتركة للاستيراد وهى لجنة تمثل مختلف القطاعات المعنية بالانتاج والاستهلاك والنقد الأجنبى ... الخ وتصدر تراخيص الاستيراد من الادارة العامة للاستيراد بناء على توصيات جهات مختصة وهى : المراقبة العامة للاستيراد والتصدير بوزارة الصناعة ـ مصلحة الاقتصاد الزراعى بوزارة الزراعة ـ مكتب تراخيص الاستيراد بوزارة التموين ـ مكتب النقد الأجنبى والاستيراد بوزارة الاسكان ـ مكتب الاستيراد بوزارة المواصلات ـ صندوق موازنة أسعار الأسمدة بوزارة الزراعة .

وصدر القرار الوزارى رقم ٢٠١ لعام ٩٥٩ بانشاء سجل المستوردين وقصر الاستيراد على المسجلين بهذا السجل وحدد لكل مستورد سلعة أو مجموعة من السلع التى يرغب العمل بها .

أيضا صدر القانون رقم ٢٠٣ لعـــام ١٩٥٩ لتنظيم التصدير وأيضا أوجـــد اللجنة المشتركة للتصدير للاشراف والرقابة واعطاء تراخيص التصدير ، وصدر فى نفس الوقت القرار الوزارى رقم ٧٢٥ باللائحة التنفيذية لهذا القانون لتقضى بما يلى :

- تنظيم مهنة التصدير بانشاء سجل للمصدرين .
- التوسع فى فرض الرقابة على جميع الصادرات المصرية خاصة الزراعة منها .
- اباحة تصدير جميع السلع عن طريق مصلحة الجمارك مباشرة وبحملة البلد المصدر اليه .

صدر القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٦١ ليقضى بتصدير جميع نشاط الاستيراد مـــع استمرار خطة الاستيراد السلعى قبل الحصول على تراخيص الاستيراد ، وفى نفـــس العام صدر القرار الجمهورى رقم ١٠٣٧ بتكليف لجنة وزارية للتجارة الخارجيـــة والادارة العامة للنقد بوضع سياسة للتصدير وتستهدف تشجيع وتنويع الصـــادرات المصرية والرقابة على الصادرات سواء النوعية أو الكمية .

فى عام ١٩٦٣ أسند الاستيراد كلية الى القطاع العام بموجب القانون رقم ٩٥ مع سريان كافة نصوص القانون رقم ٩ لعام ١٩٥٩ والذى كان يقضى بحظر استيراد السلع من الخارج قبل الحصول على ترخيص شخصى لا يجوز التنازل عنه مـــن وزارة الاقتصاد ، مع اعفاء بعض السلع من شرط الحصول على ترخيص سابق بالاستيراد .

وكان من أهم الاجراءات التى اتخذت فى مجال التصدير هى منح اعانـــات لتصدير السلع التى تلقى منافسة من الخارج وحظر تصدير السلع ذات الأهميـــة الاستيراتيجية القومية واباحة تصدير البعض عن طريق الجمارك مباشرة دون الحصول على ترخيص ومنها الأحذية والبصل والقطن ... الخ .

المرحلة الثالثة : ما قبل الانفتاح الاقتصادى (٧٠ ـ ١٩٧٣)

وهى الفترة التى مهدت لمجىء سياسة الانفتاح الاقتصادى حيث تم الغاء المجالس السلعية وبدأت لجان البت لتكون أكثر مرونة فى الاجراءات ، وأبيح التصدير بالتنافس بين شركات القطاع العام والقطاع الخاص ، حيث صدر القرار الوزارى رقم ٧٤٣ لسنة ١٩٧١ وذلك بتنظيم لجان البت والسماح للوحدات الاقتصادية باستيراد السلع الاستثمارية بجانب شركات القطاع العام التجارى .

وهذه المرحلة تعتبر بداية عمل الهيئات والمؤسسات مرة ثانية حيث تم سلخ الأعمال التنفيذية من الوزارة واسنادها للهيئات والمؤسسات التابعة لها وأنشىء هيئة عامه للرقابة على الصادرات والواردات .

فى عام ١٩٧٣ أعيد تشكيل لجان البت بحيث تم ربطها بالقطاعات النوعية يعطى مرونة أكثر لاجراءات التصدير وسرعة فى التنفيذ ويربط بين انتاج القطاع وبين صادراته وبين وارداته .

بالرغم من صغر هذه الفترة الا أن الانجازات المختصة جراءات التصدير والاستيراد لها أهميتها فى تهيئة المناخ لتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى .

المرحلة الأخيرة : تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى (١٩٧٤ حتى الآن) :

حيث بدأت هذه المرحلة عام ١٩٧٤ لبداية الانفتاح على العالم الخارجى وحرية التعامل والحركة التجارية وازالة القيود والعوائق للتصدير والاستيراد وكان القانون ١٣٧ لعام ١٩٧٤ الخاص ببعض أحكام الاستيراد والتصدير والنقد بداية لوضع أحكام جديدة أهمها :

١ — السماح للأفراد ووحدات القطاع الخاص بالاستيراد فى نطاق السوق الموازية .

٢ — السماح للمصريين الحائزين على نقد اجنبى أن يستخدمه فى الاستيراد وبالتالى بدأ نظام الاستيراد بدون تحويل عملة .

٣ — أن يكون الاستيراد السلعى بقصد الاتجار أو التصنيع عن طريق الهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أو الشركات التى يساهم بها القطاع العام .

٤ — يجوز لغير المقيمين الذين يعاملوا معاملة المقيمين أن يقوموا بتوريد السلع الضرورية على أن يستخدم المقابل الأجنبى اما فى صورة صادرات غير تقليدية أو لمواجهة نفقات سياحية .

وبهذا القانون أصبح من حق أى شخص يملك نقد أجنبى أن يستورد أى سلع يريدها دون اللجوء الى الدولة لتدبير نقد أجنبى فى حدود السوق الموازية والتى أنشئت بموجب القرار الوزارى رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ اعتبارا من ١٩٧٣/٩/١ وتم تطويرها بالقرار الوزارى رقم ٦٤ لعام ١٩٧٤ حيث سمح للمصريين والأجانب من القطاع الخاص باستخدام مواردهم الخاصة فى تمويل استيراد بعض نوعيات معينة من السلع الوسيطة والاستثمارية التى يعانى السوق من القصور فى عرضها .

تم اعادة تطوير السوق مرة أخرى بالقرار الوزارى رقم ٧٣ لعام ١٩٧٤ لوضع ضوابط للاستيراد عن طريقها أهمها :

١ — الاعفاء من التقدم بطلبات الاستيراد الى لجان البت اذا كانت الصفقة حجمها لا يزيد عن ٥٠٠٠ جنيه بالعملات الحرة بالسعر الرسمى .

٢ — أن تكون السلع المستوردة عن طريق السوق من بلاد العملات الحرة .

٣ — أن تكون السلع حديثة ولم يسبق استخدامها .

٤ — الاستيراد من الموارد الخاصة يقتصر على المصريين فقط دون الأجانب .

وجاء القانون رقم ١١٨ لعام ١٩٧٥ لكى يؤكد أن استيراد احتياجات البلاد السلعية عن طريق القطاع العام والقطاع الخاص فى حدود الموازنة النقدية وحدد بعض السلع للرقابة النوعية على الصادرات محافظة على الجودة والنوعية للصادرات المصرية .

أيضا حدد هذا القانون من يقيد اسمه فى سجل المصدرين بوزارة التجارة وحدد رسوم القيد .

أيضا حدد القانون أنه لا يجوز تصدير السلع الخاضعة للرقابة قبل الحصول على شهادة فحص باستيفائها للشروط والمواصفات التى يصدر بتحديدها قرار من وزير التجارة .

هذا ولقد صدر القرار الوزارى رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ وذلك بأن لكل شخص طبيعى أو معنوى، من غير الجهات والهيئات العامة ووحدات شركات القطاع العام أن يحتفظ بكل ما يؤول اليه أو يملكه أو يحرزه من نقد أجنبى عن غير عمليات التصدير السلعى والسياحة وللأشخاص الذين أجيز لهم الاحتفاظ بالنقد الأجنبى فى الفترة السابقة الحق فى القيام بأى عملية من عمليات النقد الأجنبى بما فى ذلك التحويل للداخل والخارج التعامل داخليا بالاضافة الى أن كل من يصدر بضاعة من الأشخاص الطبيعيين

والأشخاص المعنويين والجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام أن يسترد قيمتها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الشحن . مما أتاح حرية التصدير وحرية التصرف فى حصيلة الصادرات لكل مصدر .

ثم صدرت القرارات الوزارية أرقام ٦٠٠ ، ٦١٨٠ ، ٧٨٢ لعام ١٩٧٩ بشأن تطوير نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وتقضى بتحويل عملات حرة عن طريق أحد بنوك القطاع العام التجارية تعادل على الأقل قيمة الرسوم والضرائب الجمركية المستحقة على السلع الخاصة بالاستيراد وفق هذا النظام .

وصدر القرار الوزارى رقم ١٥ لعام ١٩٨٧ ليقضى بقصر الاستيراد من الموارد الخاصة على القطاع الخاص دون شركات القطاع العام التجارية ، والتزام المستوردين بأداء دفعات للاعتمادات المفتوحة لاستيراد سلع وفق هذا النظام .

وجاء القرار الوزارى رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٨٦ باباحة للقطاع الخاص الحق فى الاستيراد من الخارج بقصد التصنيع أو الاتجار مولا من موارده الخاصة بالنقد الأجنبى أو عن طريق جميع البنوك العاملة فى مصر .

أيضا القرار الوزارى رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٧ أعطى حرية تحديد أسعار الصادرات للقطاع الخاص ولكنه يسترشد بالأسعار التى تحدد من قبل لجنة التنسيق ، والمشكلة بالقرار الوزارى رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ بشأن تنسيق أسعار التصدير بين القطاعات الانتاجية التصديرية حيث تقوم بعمل الدراسات والبحوث الاحصائية عن تطور الأسعار العالمية للأسواق العالمية للسلع المصرية وابلاغها للقطاعات المعنية حيث تكون هذه الأسعار ملزمة للقطاع العام واسترشاد به للقطاع الخاص مما أعطى دفعة كبيرة للقطاع الخاص لزيادة الصادرات [1] .

---

(١) ملحق رقم (٢) .

يلاحظ خلال هذه المرحلة هو الغاء المؤسسات مرة أخرى واعطاء حرية أكبر للشركات ودخول القطاع الخاص بالاستيراد لأجل الاتجار بعد أن كان مقصورا على القطاع العام والوحدات الاقتصادية ، وحرية التصرف فى حصيلة الصادرات من النقد الأجنبى وحرية تمويل الواردات من الحسابات الشخصية أو أى مصدر آخر ، وسيوضح الجزء التالى أثر هذه التنظيمات والتشريعات على ميزان المدفوعات من خلال تأثيرها على حجم الصادرات وحجم الواردات خلال مراحل الدراسة الأربعة بالتوثيق البيانى لهيكل الصادرات والواردات سلعيا وجغرافيا .

أثر التطور المؤسسى لتجارة مصر الخارجية
على هيكل الصادرات والواردات

تمهيد ...

انه خلال ربع قرن من الزمان ، صدرت قوانين وتشريعات كثيرة كان لها الأثر الفعال فى احداث تغييرات هيكلية فى التوزيع السلعى والجغرافى لتجارة مصر الخارجية حيث أن القوانين والتشريعات تعتبر أحد الأسباب الفعالة والجوهرية لتفاقم العجز فى الميزان التجارى بالاضافة الى عوامل الانتاج الأخرى ، وذلك لتأثيرها المباشر على حركة التصدير والاستيراد . ولذا سنحاول فى هذا الجزء الربط بين المراحل السابقة للتطور المؤسسى والتشريعى وبين التغيرات الهيكلية سواء كانت جغرافية أو سلعية لتجارة مصر الخارجية .

أولا : مرحلة ما قبل التاميم (٥٢ ـ ١٩٥٧)

وهذه المرحلة اتسمت بان الحكومة المصرية كانت جديدة العهد بادارة التجارة الخارجية ، فكان دورها مقصورا على الاشراف فقط دون التخطيط أو التنفيذ ، هذا بالاضافة الى ضخامة دور القطاع الخاص ، وانخفاض دور القطاع العام ، حيث يوضح جدول رقم (١) الهيكل السلعى الجغرافى لتجارة مصر الخارجية ، حيث يلاحظ أن الهيكل السلعى للواردات غلبت عليه السلع الوسيطة وبلغت نحو ٣٦ر٩٪ من جملة الواردات المصرية لعام ١٩٦٠ حيث هى عبارة عن مستلزمات الانتاج للوحدات الاقتصادية المملوكة للقطاع الخاص المهيمن على تجارة مصر الخارجية آنذاك ، بينما كانت السلع الاستهلاكية والاستثمارية تمثل حوالى ٢٥ر٣٪ لجملة الواردات لكل منهما لنفس العام . أيضا يلاحظ ان اتجاه الواردات من الدول الغربية تصدر الاتجاه الجغرافى للواردات المصرية حيث بلغت جملة واردات مصر من الدول الغربية وأمريكا حوالى ٦٦ر٨٧٪ عام ١٩٦٠ ارتفعت لتصل عام ١٩٦١ الى حوالى ٦٨٪ فى حين ان واردات مصر من الدول الاشتراكية والدول العربية بلغت حوالى ٣٣ر١٣ ، ٣٢٪ خلال عامى ٦٠ ، ١٩٦١ على الترتيب .

جدول (١) : الهيكل السلعى والجغرافى عامى ٦٠ ، ١٩٦١ لأهـــم الصادرات والواردات المصرية .

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	الـــــواردات			الصـــــادرات		
	السلع	١٩٦٠	١٩٦١	السلـــع	١٩٦٠	١٩٦١
التوزيـــع السلعى	سلع استهلاكية	٥٢ر٤٠	٥٢ر٥٠٣	مواد غذائية	١٩ر١٩١	١٧ر٠٤٨
	سلع وسيطة	٧٦ر٦٧١	٧٨ر٧٥٨	مواد خام	١٢١ر٧١٨	١٠١ر٤١٦
	سلع استثمارية	٥١ر٩٧	٦٠ر٢٧٢	وقـــود	٤ر٠٦٠	٦ر٧٤
	...	...	...	سلع نصف مصنعة وتامة الصنع	٢٠ر٨٨٤	٢٠ر٠٣٧
التوزيـــع الجغرافى	البلاد العربية	١٦ر٤١٨	١٤ر١٧٩	البلاد العربية	١٨ر١٧٤	٢٢ر٧٤٨
	أوربا الشرقية	٥٢ر٣٤٩	٥٣ر٨٤٨	أوربا الشرقية	٧٣ر٢١٩	٧٠ر٧٣٢
	أوربا الغربية وأمريكا	١٣٨ر٧٨٦	١٤٥ر٣٨٦	أوربا الغربية وأمريكا	٨٣ر٤٠٢	٦٣ر٧٦٨
جملة		٢٠٧ر٥٥٣	٢١٣ر٤١٣		١٧٤ر٧٩٢	١٥٧ر٢٤٨
الفائض أو العجز	عام ١٩٦٠ (ـ٣٢ر٧٦)			عام ١٩٦١ (ـ ٥٦ر١٦٥)		

المصدر : البنك المركزى ـ النشرة الاقتصادية ـ ١٩٦٤ .

أيضا بالنسبة للصادرات المصرية بلغت جملة الصادرات لعام ٦٠ ، ١٩٦١ حوالى ١٧٤ر٧٩١ ، ١٥٧ر٢٢٨ مليون جنيه على الترتيب ، كانت صادرات المواد الخام والوقود تبلغ حوالى ٧١ر٩٥٪ ، ٦٨ر٨٪ من جملة الصادرات ، خلال عامى ٦٠ ، ١٩٦١ بينما كانت صادرات المواد الغذائية تمثل نحو ١٠ر٩٨٪ ، ١٠ر٨٤٪ من جملة الصادرات خلال نفس السنتين السابقتين على الترتيب مما يشير الى أن صادرات المواد الخام والوقود تغلب على الصادرات المصرية خلال هذه الفترة محل الدراسة ، أيضا يلاحظ أن صادرات مصر الى الدول الغربية خلال عامى ٦٠ ، ١٩٦١ بلغ حوالى ٤٧ر٧٪ ، ٤٤ر٩٨٪ من جملة الصادرات المصرية ، وباقى النسبة موزعة بين الدول الاشتراكية والدول العربية ، حيث تبلغ على الترتيب ٤١ر٩٪ ، ١٠ر٢٩٪ عام ١٩٦٠ ، ٤٤ر٩٨٪ ، ١٤ر٥٪ عام ١٩٦١ .

أيضا لوحظ أن الميزان التجارى السلعى حقق عجزا بلغ حوالى ٣٢ر٧٩ مليون جنيه عام ١٩٦٠ ارتفع ليصل عام ١٩٦١ حوالى ٥٦ر١٦٥ مليون جنيه بزيادة بلغت حوالى ٧١ر٤٪ عن عام ١٩٦٠ .

ثانيا : مرحلة انشاء المؤسسات (٥٧ — ١٩٧٠)

بدأت هذه المرحلة بانشاء المؤسسة الاقتصادية المصرية العامة للتجارة الخارجية عام ١٩٦٧ والتى تعتبر المولد الحقيقى لجهاز التجارة الخارجية فى مصر وانشاء المجالس السلعية وبدء توزيع التجارة الخارجية سلعيا وجغرافيا بين شركات التجارة الخارجية وبين القطاع العام (٧٥٪) والقطاع الخاص (٢٥٪) ، حيث يوضح جدول رقم (٢) أن العجز فى الميزان التجارى انخفض عام ١٩٦١ من حوالى ٥٦ر٢ مليون جنيه الى حوالى ١٠٨ مليون جنيه عام ١٩٧٠ ، وكان توجهات تجارة مصر الخارجية الى الدول الاشتراكية حيث بلغت صادراتها

اليها حوالى ٤ر٦١٪ من جملة الصادرات المصرية فى حين أن وارداتنا منها لم تتعدى ٨ر٣٣٪ من جملة واردات مصر لنفس العام فى حين أن الدول الرأسمالية كانت المصدر الأكثر تركزا للواردات المصرية حيث بلغت واردات مصر منها حوالى ١ر٤٥٪ .

أيضا نتيجة لسياسة الاشراف الكامل للدولة على تجارة مصر الخارجية بالاضافة الى اتساع سياسة التخطيط القومى الشامل والتركيز على العلاقات التجارية مع الدول الاشتراكية ، تراجع العجز فى الميزان التجارى من نحو ٢ر٥٦ مليون جنيه عام ١٩٦١ الى حوالى ٨ر١٠ مليون جنيه عام ١٩٧٠ ثم ارتفع مرة اخرى عام ١٩٧١ ليصل الى نحو ٧ر٥٦ مليون جنيه ، بينما بلغت جملة الصادرات المصرية عام ١٩٧٠ حوالى ٢ر٣٣١ مليون جنيه تمثل صادرات القطن والمنسوجات حوالى ٧ر٦٤٪ منها وتأتى بعدها صادرات المنتجات الزراعية حيث تمثل حوالى ١ر١٨٪ من جملة الصادرات عام ١٩٧٠ ، ولكن ارتفعت نسبة مساهمة صادرات القطن ومنسوجاته عام ١٩٧١ الى حوالى ٧١٪ من جملة الصادرات السلعية المصرية مما يشير الى استمرار تركز الصادرات المصرية ، فى حين أن واردات مصر من المواد الخام والسلع الرأسمالية بلغت نحو ٣ر٦٩٪ من جملة الواردات السلعية عام ١٩٧٠ انخفضت عام ١٩٧١ لتصل الى نحو ٤ر٦٣٪ من جملة واردات مصر عام ١٩٧١ ، وجاءت الواردات الغذائية فى المركز الثانى خلال عام ٧٠ ، ١٩٧١ بنسبة تبلغ حوالى ٢ر٢١ ، ٧ر٢٧٪ من جملة الواردات خلال العامين على الترتيب .

جدول (٢) : التوزيع السلعى والجغرافى لتجارة مصر الخارجية خلال عامى ١٩٧٠ ، ١٩٧١

التوزيع	الصادرات (مليون جنيه) السلع والدول	١٩٧٠ قيمة	١٩٧٠ %	١٩٧١ قيمة	١٩٧١ %	الواردات (مليون جنيه) السلع والدول	١٩٧٠ قيمة	١٩٧٠ %	١٩٧١ قيمة	١٩٧١ %
سلعى	المنتجات الزراعية	٥٩٫٨	١٨٫١	٤٨	١٤	المواد الغذائية	٧٢٫٦	٢١٫٢	١١٠٫٩	٢٧٫٧
	القطن الخام والغزل والمنسوجات	٢١٤٫٤	٦٤٫٧	٢٤٣٫٣	٧٠٫٩	سلع استهلاكية أخرى	٣٢٫٤	٩٫٥	٣٥٫٩	٨٫٩
	صادرات الصناعات التحويلية	١٩٫٣	٥٫٨	٢٢٫٩	٦٫٦	مواد خام وسلع رأسمالية	٢٣٧	٦٩٫٣	٢٥٣	٦٣٫٤
	المواد الخام والسلع الرأسمالية	٣٢٫٥	٩٫٨	٢٣٫٦	٦٫٨	—	—	—	—	—
جغرافى	دول التخطيط المركزى	٢٤٣٫٤	٦١٫٤	٢١٢٫٧	٦٢	دول التخطيط المركزى	١١٠٫٨	٣٣٫٨	١٣٢٫٣	٣٣٫١
	الدول الرأسمالية	٦٢	١٨٫٧	٦٠٫٤	١٧٫٦	الدول الرأسمالية	١٥٤٫٣	٤٥٫١	١٩٥٫٤	٤٨٫٨
	الدول النامية	٦٥٫٨	١٩٫٩	٧٠٫١	٢٠٫٤	الدول النامية	٧١٫٩	٢١٫١	٧٢٫٢	١٨٫١
	المجموع العام	٣٣١٫٢	١٠٠	٣٤٣٫٢	١٠٠	المجموع العام	٣٤٢	١٠٠	٣٩٩٫٩	١٠٠
العجز فى الميزان التجارى	عام ١٩٧٠ (١٠٫٨)					عام ١٩٧١ (٥٦٫٧)				

المصدر : البنك الاهلى المصرى ـ النشرة الاقتصادية ـ أعداد متفرقة .

ثالثا :ما قبل الانفتاح الاقتصادى (٧٠ - ١٩٧٣)

شهدت هذه الفترة تطورا كبيرا فى السياسات الاقتصادية بوجه عام وسياسة مصر فى تجاراتها الخارجية بوجه خاص ، حيث تم الغاء المؤسسة المصرية الاقتصادية للتجارة والغاء المجالس السلعية وتشكيل لجان بت سواء للصادرات أو الواردات وبداية الاستعداد للانفتاح الاقتصادى على العالم الخارجى ، خاصة وأنها كانت فترة استعداد لخوض معركة أكتوبر ، وتكريس موارد الاقتصاد جميعها للاستعداد للمعركة الحربية ، مما أدى الى ارتفاع عجز الميزان التجارى من ٨ر١٠ مليون جنيه عام ١٩٧٠ الى حوالى ٧ر٥٦ مليون جنيه عام ١٩٧١ بالاضافة الى ارتفاع واردات مصر من المواد الغذائية من ٦ر٧٢ مليون جنيه عام ١٩٧٠ الى حوالى ٩ر١١٠ مليون جنيه عام ١٩٧١ كما يوضح جدول رقم (٢) فى حين ظلت نسبة الواردات من المواد الخام والسلع الرأسمالية كما هى ، أما فى جانب الصادرات فانخفضت صادراتنا من المنتجات الزراعية وارتفعت فى القطن بحوالى ٥ر١٣٪ عن عام ١٩٧٠ فى حين ظلت صادراتنا من الصناعات التحويليةوالمواد الخام والسلع الرأسمالية كما هى تقريبا حيث بلغت عام ١٩٧٠ حوالى ٨ر٥١ مليون جنيه انخفضت لتصل عام ١٩٧١ حوالى ٥ر٤٦ مليون جنيه بمعدل بلغ حوالى ٢ر١٠٪ وارتفعت الصادرات بوجه عام من ٢ر٢٣١ مليون جنيه عام ١٩٧٠ الى ٢ر٣٤٣ مليون جنيه عام ١٩٧١ بزيادة بلغت حوالى ٦ر٣٪ بينما ارتفعت الواردات السلعية من ٣٤٢ مليون جنيه عام ١٩٧٠ الى حوالى ٩ر٣٩٩ مليون جنيه بمعدل بلغ حوالى ٥ر١٦٪ .

المرحلة الرابعة : مرحلة الانفتاح الاقتصادى (٧٤ حتى الان)

وهى مرحلة تمتاز بانها أحدثت تغييرات جذرية فى ادارة الاقتصاد المصرى ، وبالذات فى هيكل تجارة مصر الخارجية وهى بدات بالقانون ٤٤٣ لعام ١٩٧٤ حيث نص على حرية التعامل مع العالم الخارجى وكفل لراس المال حرية تحرك اوسع من حرية تحرك تجارة السلع واتسمت هذه الفترة بكثير من الخطوات التنفيذية والتشريعية لتخطيط التجارة الخارجية سواء بانشاء أجهزة اكثر كفاءة وفعالية ولكن بدات هذه الأجهزة عام ١٩٧٤ وسرعان ما تجمد نشاطها على سبيل المثال انشئت اول وزارة للتجارة الخارجية عام ١٩٧٤ ثم ما لبثت عام ١٩٧٨ ان اصبحت التجارة الخارجية قطاع يتبع وزارة الاقتصاد ، ايضا تم تشكيل المجلس الأعلى للتجارة الخارجية عام ١٩٧٤ وما لبث ان تجمد نشاطه نهائيا واصبحت الآن بمثابة أمانة فنية ملحقة بوزارة الاقتصاد والتجارة ، أيضا السياسات المتعددة لسعر صرف الجنيه نظم من حركة رؤوس الأموال مما تسبب فى زيادة حركتها للداخل والخارج وزاد من عجز ميزان المدفوعات المصرى ، وكان آخرها تحرير سعر تمويل الواردات نهائيا من أى اجراءات من شانها الاشراف والتوجيه على سعر العملة الأجنبية بالاضافة الى قانون انشاء البنوك الأجنبية وحرية دخول وخروج الدولار بالرغم من القوانين المنظمة للنقد الأجنبى . مما جعل الجنيه المصرى يهابه الدولار مهابة العبد للسيد فى وطنه .

لكل هذه السياسات مجتمعة ، فى هيكل التجارة الخارجية للصادرات والواردات والتطور الكبير للعجز فى الميزان التجارى السلعى كما يتضح من خلال جدول رقم (٣) ، حيث يلاحظ أن العجز فى الميزان التجارى المصرى ارتفع من ٥٦ر٧ عام ١٩٧١ الى حوالى ٢ر١ مليار جنيه عام ١٩٧٧ وازداد هذا العجز ليصل عام ١٩٨٥ حوالى ٤ر٤ مليار جنيه ، وهذه الزيادة ترجع الى الارتفاع الكبير

جدول (٣) : الهيكل السلعى والجغرافى للصادرات والـــواردات السلعية خلال السنوات ٧٧ ، ١٩٨٥ .

التوزيع	الصـــادرات (مليون جنيه) السلع والدول	١٩٧٧ قيمة	١٩٧٧ %	١٩٨٥ قيمة	١٩٨٥ %	الـــواردات (مليون جنيه) السلع والدول	١٩٧٧ قيمة	١٩٧٧ %	١٩٨٥ قيمة	١٩٨٥ %
سلعى	الـوقود	١٦١٫٨	٢٤٫٢	١٧٦٧٫٧	٦٨	الوقـــود	٣٢٫٩	١٫٨	٢٣٧٫٢	٣٫٤
	القطن الخام	١٨٢٫٣	٢٧٫٣	٢٩٩	١١٫٥	المواد الخام	٢٥٢٫٢	١٣٫٤	٧٢٨٫٣	١٠٫٤
	المواد الخام	٧٨٫٥	١١٫٧	١٣٢٫٢	٥٫١	سلع وسيطة	٦١٨٫٤	٣٢٫٨	٢٧٩٢٫٧	٤٠
	سلع نصف مصنعة	٩٠٫٥	١٣٫٥	١٧٧٫٣	٦٫٨	سلع استثمارية	٥٦٧٫٣	٣٠٫١	١٦٧٥٫٢	٢٤
	سلع تامة الصنع	١٥٥٫٣	٢٣٫٣	٢٢٣٫٧	٨٫٦	سلع استهلاكية	٤١٣٫٥	٢١٫٩	١٥٣٩٫٧	٢٢٫٢
جغرافى	دول التخطيط المركزى	٢٩٥٫٣	٤٤٫١	٦٤٣٫٣	٢٤٫٨	دول التخطيط المركزى	٣٠٤٫٢	١٦٫١٤	١٠٧٨٫٣	١٥٫٥
	الدول الرأسمالية	٢٣٣٫٣	٣٤٫٩	٢٢٢٤٫٧	٤٧٫٢	الدول الرأسمالية	١٢٩٩٫٣	٦٩	٤٨٩٤٫٦	٧٠
	الدول النامية	١٣٩٫٩	٢١	٧٢٣٫٣	٢٨٫٢	الدول النامية	٢٨٠٫٨	١٤٫٨٦	٩٩٨٫٤	١٤٫٥
	اجمالى	٦٦٨٫٥	١٠٠	٢٥٩٩٫٩	١٠٠	اجمالى	١٨٨٤٫٣	١٠٠	٦٩٧٣٫١	١٠٠
اجمالى الحجز فى الميزان التجارى		عام ١٩٧٧ (١٢١٥٫٨)				عام ١٩٨٥ (٤٣٧٣٫٤)				

المصدر : البنك الاهلى المصرى ـ النشرة الاقتصادية ـ أعداد متفرقة .

فى الواردات المصرية التى ارتفعت من ٢٩٩ مليون جنيه عام ١٩٧١ الى حوالى ١ر٩ مليار جنيه عام ١٩٧٧ ، وارتفعت لتصل الى حوالى ٦ر٩ مليار جنيه عام ١٩٨٥ ، أيضا الصادرات المصرية ارتفعت من ٣٤٣ مليون جنيه عام ١٩٧١ الى حوالى ٦٦٨ر٥ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ، وارتفعت مرة أخرى لتصل عام ١٩٨٥ حوالى ٢ر٦ مليار جنيه كما يوضح جدول رقم (٣) بما يدل على أن هذه الفترة شهدت انقلابا كبير فى الصادرات والواردات تبع ذلك انقلابا فى هيكل الصادرات والواردات السلعى والجغرافى حيث لوحظ خلال هذه الفترة أن صادرات الوقود تصدرت قائمة الصادرات المصرية عام ١٩٨٥ وظهرت صادرات تامة الصنع حيث بلغت حوالى ٣ر٢٣٪ من جملة الصادرات عام ١٩٧٧ انخفضت لتصل عام ١٩٨٥ حوالى ٦ر٨٪ من جملة الصادرات فى حين أنها شهدت ارتفاع فى قيمة صادراتها من ٣ر١٥٥ مليون جنيه عام ١٩٧٧ الى حوالى ٧ر٢٢٣ مليون جنيه عام ١٩٨٥ .
أيضا لوحظ أن الواردات الاستثمارية والواردات من السلع الوسيطة تصدرت الواردات المصرية حيث بلغت عام ١٩٧٧ حوالى ١ر٣٠ ، ٨ر٣٢٪ من جملة الواردات ارتفعتا لتبلغا عام ١٩٨٥ حوالى ٢٤ ، ٤٠٪ على الترتيب مما يشير الى أنهما يمثلا حوالى ٦٢٪ من جملة الواردات المصرية ، مما يشير الى تغيير جوهرى فى هيكل الواردات المصرية ، يتلائم والفترة محل الدراسة .

من جانب التوزيع الجغرافى لوحظ التوزيع النسبى للصادرات المصرية حيث وزعت على الاتجاهات الثلاث يتصدرهم الكتلة الاشتراكية ثم الرأسمالية ثم الدول النامية حيث بلغ التوزيع النسبى للصادرات المصرية من جملة الصادرات على الترتيب حوالى ١ر٤٤ ، ٩ر٣٤ ، ٢١٪ عام ١٩٧٧ ، اختلف الوضع عام ١٩٨٥ حيث بلغت صادراتنا الى الدول الرأسمالية حوالى ٢ر٤٧٪ وجاءت الدول النامية فى المركز الثانى ثم الدول الاشتراكية بحوالى ٨ر٢٤٪ .

أما جانب الواردات فان التوزيع النسبى على الدول محل الذكر بلغ حوالى ٦٩ ، ١٤ر١٦ ، ٨٦ر١٤٪ من الدول الرأسمالية فالدول الاشتراكية ثم الدول النامية على الترتيب لعام ١٩٧٧ وظل هذا الترتيب لعام ١٩٨٥ .

من كل مما سبق يلاحظ الأثر الواضح لتنظيمات التجارة الخارجية على الهيكل السلعى والجغرافى وتطور العجز فى الميزان التجارى المصرى وكذا ميزان المدفوعات حيث هو عبارة عن المحصلة الطبيعية للتعامل بين مصر والدول الأجنبية جميعها حيث لوحظ تفاقم العجز فى ميزان المدفوعات المصرى من حوالى ٥ر١٢٧ مليون جنيه عام ١٩٧٤ الى حوالى ٩ر٣١٨ مليون جنيه عام ١٩٧٧ بزيادة بلغت نحو ١٥٠٪ عن عام ١٩٧٤ ، ثم ارتفع هذا العجز مرة أخرى ليصل الى نحو ٣ر١ مليار جنيه عام ١٩٨٥ (هذا بدون المعاملات الرأسمالية والتحويلات ، أما اذا تم ادخال صافى المعاملات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات فانه يكون محققا فائضا يبلغ حوالى ٢ر٣٠ مليون جنيه عام ١٩٧٤ يرتفع ليصل عام ١٩٧٧ حوالى ١ر٦٩ مليون جنيه ويستمر فى الارتفاع ليصل عام ٨٢/١٩٨٣ حوالى ٠ر٣٩١ مليون جنيه [1] ، هذا بما فيها مخصصات حقوق السحب الخاصة .

---

(١) البنك الأهلى المصرى — النشرة الاقتصادية — جدول رقم ١١/٢ (أ) — العدد الأول والثانى ، المجلد التاسع والثلاثون ١٩٨٦ .

المراجـــع

مراجـــع :

- فؤاد مصطفى محمود ـ التصدير والاستيراد علميا وعمليا ـ دار النهضة العربية ١٩٧١

- فؤاد مرسى (دكتور) ـ تنظيم التجارة الخارجية ـ مجلة مصر المعاصرة ـ الجمعيـــة المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع والاحصاء ـ العدد ٣٢٩ القاهرة ١٩٦٧.

- محمود عساف (دكتور) ـ سياسات التصدير ـ دار النشر العربى ـ القاهرة ١٩٦٩.

- محمود عبدالحى (دكتور) ـ مشكلة سعر الصرف فى الاقتصاد المصرى ـ مذكرة خارجيـة رقم (١٢٨٧) ـ معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٤.

- معهد التخطيط القومى ـ تقييم سياسات التجارة الخارجية للنقد الأجنبى وسبـــــل ترشيدها ـ قضايا التخطيط والتنمية (١٣) القاهرة ١٩٨٠.

- معهد التخطيط القومى ـ ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقد الأجنبى قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٩) القاهرة ١٩٨١.

- محمد فخرى مكرم (دكتور) ـ التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى ـ المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ـ الجمعيـة المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع ـ القاهرة ١٩٨٠.

- المجالس القومية المتخصصة ـ تجارة مصر الخارجية ـ مصر حتى عام ٢٠٠٠ ـ المركز العربى للبحث والنشر ـ القاهرة ١٩٨٣.

الدوريات والنشرات :

١ ـ الاهرام الاقتصادى ـ أعداد متفرقة .

٢ ـ البنك المركزى ـ النشرة الاقتصادية ـ أعداد متفرقة .

٣ ـ البنك الاهلى المصرى ـ النشرة الاقتصادية ـ أعداد متفرقة .

الملاحق

ملحق رقم (١)

القوانين والقرارات الخاصة بالاستيراد والتصدير والاجراءات الجمركية خـــلال السبعينـــات

١٩٧٠ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٨٤٢ لسنة ١٩٧٠ بتعديـــل البندين ٣/٧٤ ، ٢/٧٦ من التعريفة الجمركية الصادر بها القـــرار الجمهورى رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ .

قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٧٠ بشـــأن المنتجات الوطنية التى تقرر تحريرها من قيود الاستيراد والتصدير فـــى المرحلة السادسة للسوق العربية المشتركة التى تبدأ من أول يناير سنـــة ١٩٧٠ .

١٩٧١ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧ لسنة ١٩٧٠ بالموافقة علـى الاتفاقية الجمركية الخاصة بالاستيراد المؤقت للأجهزة العلمية الموقع عليها فى بروكسل بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٦٨ وذلك مع التحفظ بشأن التصديق .

قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٧١ بتفويض المراقب العام للاستيراد والمشرف على مكتب الاستيراد بالاسكندرية ببعـــض الاختصاصات .

قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٧١ بشأن الـــزام المستوردين بتقديم شهادة الجمرك القيمية عن الواردات الى المصـــارف التى يتعاملون معها .

قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن الاستيراد بدون تحويل عملة وبالغاء القرارات أرقام ٥٤٣ لسنة ١٩٦٨ ـ بشان نظام الاستيراد بدون تحويل عملة والمعدل بالقرار رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ ـ و ١٠٠٩ لسنة ١٩٦٩ ـ بشأن نظام استيراد السلع بدون تحويل عملة ـ ورقم ١٠١٠ لسنة ١٩٦٩ نظام استيراد سيارات الركوب بدون تحويل عملة ٠

قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٧٤٤ لسنة ١٩٧١ باختصاص الهيئة العامة للتصنيع بدراسة العروض المقدمة عن استيراد المعدات للمشروعات الاستثمارية لكافة القطاعات والبت فيها بواسطة لجان يشترك فيها ممثلون عن القطاعات المستفيدة وممثلون عن قطاع الاقتصاد والتجارة الخارجية على أن يراعى فى استيراد السلع الاستثمارية النمطية والتى تعامل فى استيرادها معاملة السلع الوسيطة بأن تختص بها اللجان الدائمة للبت الصادر بتشكيلها القرار رقم ٧٤٣ لسنة ١٩٧١ ٠

قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٠٦٤ لسنة ١٩٧١ بالرقابة على تصدير عوادم الأقطان وعوادم غزل القطن ٠٠

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧١ بحظر تصدير البصل بغير ترخيص من الوزارة ٠

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم تصدير السلع والمواد الغذائية المنتجة محليا لمواطنى جمهورية مصر العربية المقيمين بالخارج ٠

قرار نائب رئيس الوزراء للانتاج والتجارة ووزير الصناعة والبترول والثـــروة المعدنية رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تشكيل لجنة تنظيم عمليات التعاقـد على تصدير منتجات خان الخليلى .

قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٧٩٣ لسنة ١٩٧٠ باستمـــرار العمل باعفاء صادرات ج . م . ع. من الفول السودانى محصول موســـم ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ من الرسم المقرر على الصادرات .

١٩٧٢ قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٥٨ لسنة ١٩٧٢ بتقرير بعض الاعفاءات الجمركية .

رقم ٥٥٩

رقم ٥٦٠

رقم ٥٦١

استدراك من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بخصوص القرار رقـم ٤٩١ لسنة ١٩٧٠ فى شأن المنتجات الوطنية التى تقرر تحريرها من قيـــود الاستيراد والتصدير فى المرحلة السادسة للسوق العربية المشتركة التى تبدأ من أول يناير سنة ١٩٧٠ .

قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٤٥ لسنـة ١٩٧٢ باعفاء صادرات البصل الطازج من محصول ١٩٧٢/١٩٧٣ الرسم المقرر على الصادرات المنصوص عليه فى القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٢ .

١٩٧٤ قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالاستيراد والتصدير والنقد •

قرار نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٧٤ بتعديل البندة من المادة الثانية من القرار ٤٧٨ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم الاستيراد •

١٩٧٥ قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٥ بتقرير بعض الاعفاءات الجمركية لصالح الهيئة العربية للتصنيع •

القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير وبالغاء القوانين ارقام ٩ و ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ و ٩٥ لسنة ١٩٦٣ •

قرار وزير التجارة الخارجية رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعتبار بعض الواردات استخدامات منظورة لموارد السوق الموازية بالتطبيق للفقرة ثانيا من المادة ٤ من قرار وزير المالية رقم ١٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تطوير السوق الموازية للنقد وبالغاء المادة ٤ من القرار رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم الاستيراد •

قرار وزير التجارة رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير •

١٩٧٦ القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بعض الاعفاءات الجمركية •

١٩٧٨ القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٨ باستمرار العمل بأحكام القرار الجمهورى رقم ١١٧١ لسنة ١٩٧٠ باضافة تذييل الى بعض البنود من التعريفة الجمركية ٠

قرار وزير التجارة رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٧٧ باعادة تشكيل لجنة التيسيرات الاستيرادية التابعة لوزارة التجارة للبت فى طلبات الاستيراد التى تقدم اليها بالقاهرة والاسكندرية (منشور بالوقائع المصرية فى ٥ يناير سنة ١٩٧٨ ــ العدد ٥) ٠

قرار وزير التجارة رقم ١٥٦ مقرر لسنة ١٩٧٨ بتعديل القوائم المرفقة بالقرار رقم ٤١٧ لسنة ١٩٧٧ فى شأن الاستيراد المباشر عن طريق السوق الموازية ٠

قرار وزير التجارة رقم ٥٧٥ لسنة ١٩٧٨ بشأن حظر تصدير الفاصوليا الجافة ٠

قرار وزير التجارة رقم ٨٨٩ لسنة ١٩٧٨ باضافة قائمة الى القائمة المرفقة بالقرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٨ فى شأن الاستيراد المباشر عن طريق موارد السوق الموازية ٠

قرار وزير التجارة رقم ٩٥٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن تشكيل اختصاصات لجنة البت فى تصدير الكتان ومنتجاته بوزارة التجارة (منشور بالوقائع المصرية) ٠

قرار وزير التجارة رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٧٨ بشأن تشكيل لجنة تصدير الأرز ومنتجاته بوزارة التجارة (منشور بالوقائع المصرية فى ١٨ يوليو سنة ١٩٧٨ ــ العدد ١٦٧) ٠

قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن القرار الموحد للائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ـ وبالغاء القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ .

قرار وزير الزراعة والاصلاح الزراعى والتنمية الريفية رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ (قانونى) بتنظيم تصدير البطاطس من صنف كينج أو وارد فى الموسم الحالى .

قرار وزير الزراعة رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ (قانونى) بحظر استيراد الخيول الغير عربية .

قرار وزير الصحة رقم ٧٧٩ لسنة ١٩٧٨ بشأن تشكيل لجنة للتبرعات الاستيرادية بوزارة الصحة (منشور بالوقائع المصرية فى ٢١ فبراير سنة ١٩٧٨ العدد ٤٤) .

١٩٨٢ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٨٢ باعفاء الكيماويات والعدد الواردة لوكالة وزارة الزراعة لشئون الثروة المائية من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم (منشورة بالجريدة الرسمية فى ٢٢ أبريل سنة ١٩٨٢ ـ العدد ١٦) .

قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٢ باضافة بعض السلع الى قائمة السلع المسموح بالتعامل فيها والمرفقة بالقرار الوزارى رقم ٩٦٨ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته .

قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٢ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٧٩ المعدل للقرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير .

قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن فرض رسم على صادرات البصل الطازج موسم ١٩٨٢ .

قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٨٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن فرض رسم على صادرات الثوم الطازج المصرى صنفى (البلدى والصينى) انتاج عام ١٩٨٢ .

المصدر : النشرة التشريعية — عام ١٩٨٧

ملحق رقم (٢)

القوانين والقرارات الخاصة بالاستيراد والتصديـــــر والاجراءات الجمركيـــة
(خلال الثمانينـــات)

* ملحق العدد ٩٤٦ ــ ٢ مارس ١٩٨٧ .

قرارات التصدير الجديدة

اجراءات القيد فى سجل المصدرين

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصديـــــر ، وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركـــات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، وعلى قـــرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٧٠ لسنة ١٩٧١ بانشاء الهيئة العامة للرقابة علـــــى الصادرات والواردات وتحديد اختصاصاتها ، وعلى القرار الجمهورى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن القرار الموحد للائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصديـــــر ، وعلى توصيات اللجنة الرئيسية للتصدير المشكلة بالقرار الوزارى رقم ٥٠١ لسنة ١٩٨٦ بشأن تبسيط اجراءات القيد فى سجل المصدرين .

قـــــرر

مادة (١) :

تتولى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات امساك سجل المصدريـــــن المنصوص عليه فى المادة ٤ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليـــــه . ويحفى من القيد بهذا السجل كافة المشروعات الفردية وشركات الاستثمار المنشـــاة وفقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه وذلك فيما يختص بتصدير انتاجهـــا

وبشرط أن تقدم من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ما يثبت ذلك .
وتخطر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ببيان المشروعات والشركات المشار اليها .

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
(د . يسرى على مصطفى)

قرار وزارى رقم (٩٢) لسنة ١٩٨٧

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ، وعلى القرار الوزارى رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٨ بتشكيل واختصاصات لجان التصدير للحاصلات الزراعية ومنتجاتها ، وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بالغاء بعض لجان البت ، وعلى القرار الوزارى رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ بانشاء لجنة تنسيق لأسعار التصدير ،

قـــرر

مادة (١) :

يستبدل بنص المادة الرابعة من القرار الوزارى رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه النص الآتى : يلتزم مصدرو القطاع العام بالأسعار التى تحددها لجنة التنسيق ، وفى حالة وجود أسعار اقل لصفقات معينة أو فى الحالات الطارئة التى تتطلب سرعة البت ، يعرض الأمر على اللجنة فورا بالتمرير للنظر فى الموافقة عليها . أما بالنسبة لمصدرى القطاع الخاص ، فتعتبر تلك الأسعار استرشادية ، ويتم التعاقد للتصدير على مسئوليتهم .

مادة (٢) :

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
(د . يسرى على مصطفى)

قرار وزارى رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٧

بشأن فحص النوعية والجودة على صادرات القطاع الخاص من بعض السلع الزراعية

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٧٠ لسنة ١٩٧١ بشأن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وتحديد اختصاصاتها . وعلى القرار الجمهورى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن القرار الموحد للائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير . وعلى القرارات الوزارية الخاصة بتحديد مواصفات الخضر الطازجة ـ والفاكهة الطازجة ـ والزهور والنباتات الطبية ـ والزيوت العطرية وعجينة الياسمين ـ والبقوليات الجافة ـ والمجففات .

قـــرر

مادة (١) :

يكون فحص الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات للنوعية والجودة وفقا للقرارات الوزارية المشار اليها ، اختياريا بالنسبة الى صادرات القطاع الخاص من السلع الزراعية .

مادة (٢):

يتحمل المصدر مسئولية وصول هذه السلع بحالة جيدة للأسواق بالخارج ، والمحافظة على سمعة البلاد التجارية فى الخارج ، واسترداد حصيلة ما يصدره بالكامل .

مادة (٣):

تقوم الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات باخطار مصلحة الجمـــارك بقوائم السلع التى تشملها المجموعات المبينة بالمادة (١).

مادة (٤):

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويلغى كل حكم يخالف أحكامه ، ويعمل بـــه من تاريخ صدوره .

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
(د . يسرى على مصطفى)

قرار وزارى رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٧ بشأن تشكيل مجلس سلعى لمحصـــــول البرتقال .

قرار وزارى رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٧ بشأن الغاء رسوم النوباتجيات التى تحصلهـــا الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والحجر الزراعى ومصلحة الجمـــارك منذ شحن الصادرات عن طريق المطارات .

* ملحق العدد ٩٣٧ ـ ٢٩ ديسمبر ١٩٨٦

القرارات الجمهورية الخاصة بالضريبة الجمركية

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦

باصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية

قرر القانون الآتى :

(المادة الأولى) : يعمل فى شان تنظيم الاعفاءات الجمركية باحكام القانون المرفق .

(المادة الثانية) : يلغى ما ياتى :

١ ـ القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية .

٢ ـ النصوص المقررة لاعفاءات جمركية اينما وردت فى القوانين والقرارات التنظيمية الصادرة قبل العمل بهذا القانون ، سواء كان الاعفاء من الضرائب الجمركية كليا أو جزئيا أو تضمنت تلك النصوص تاجيل سداد الضريبة الجمركية أو تقسيطها ، أو كان الاعفاء المقرر بها لسلع بذاتها أو لجهة معينة أو لغرض محدد .

(المادة الثالثة) : استثناء من أحكام المادة السابقة تتم تسوية الأوضاع الجمركية بصفة نهائية للأشياء التى افرج عنها قبل العمل باحكام هذا القانون تحت نظام الافراج المؤقت لحين النظر فى تقرير اعفائها من الضرائب الجمركية وذلك وفقا للقواعد التى كان معمولا بها وقت الافراج عنها ، على أن يتم ذلك خلال مدة اقصاها سنة من تاريخ العمل باحكام هذا القانون .

(المادة الرابعة) : لا تخل أحكام هذا القانون بما يأتى :

١ ـ الاعفاءات الجمركية المقررة بمقتضى اتفاقيات مبرمة بين الحكومة المصرية والدول الأجنبية والمنظمات الدولية أو (الاقليمية) أو الجهات الأجنبية .

٢ ـ الاعفاءات الجمركية المقررة بمقتضى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ ، باصدار نظام المنطقة الحرة ببورسعيد .

٣ ـ الاعفاءات الجمركية التى صدرت " بقرارات " من السلطات المختصة قبل العمل بأحكام هذا القانون تطبيقا لأحكام المادتين ٣ ، ٤ والبند (١٢) من المادة (٥) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية .

٤ ـ الاعفاءات " الجمركية " التى تتقرر للواردات التى ترد وفقا للاتفاقيات البترولية والتعدينية بغرض الاستكشاف والانتاج .

(المادة الخامسة) : على وزير المالية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ القانون المرفق .

(المادة السادسة) : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ ذى الحجة سنة ١٤٠٦ (٢١ أغسطس سنة ١٩٨٦) .

حسنى مبارك

* ملحق العدد ٩٣٢ ـ ٢٤ نوفمبر ١٩٨٦

قانـــون الجمارك

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصـــدار قانون الجمارك ٠

* ملحق العدد ٩٢٢ ـ ١٥ سبتمبر ١٩٨٦٠

النصوص الكاملة للقرارات الاقتصادية الجديدة ولوائحها التنفيذية ٠

قرار وزارى رقم (٢٢٣) لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض احكام قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بشان القرار الموحد للائحة التنفيذية لقانون الاستـــيراد والتصدير ٠

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٤ ببعض الأحكام الخاصة بالاستيراد والتصدير والنقد ٠ وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل باصدار نظام استثمار المال العربى الأجنبى والمناطق الحرة ولائحته التنفيذية ٠ وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شان الاستيراد والتصدير ، وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٢ فى شان سجل المستوردين ولائحته التنفيذية ، وعلى قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بشان القرار الموحد للائحته التنفيذية لقانون الاستيراد والتصديـر ٠ وعلى القرار الوزارى رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٨٥ بشان تعديل قرار وزير التجارة رقـــم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ ٠ وعلى القرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٨٥ بشان تشكيل لجـــان فنية لتوزيع السلع المستوردة ٠

الفهـــــرس

صفحـة

تمهيـــد ٣

الجزء الأول : سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى من منظور الميزة النسبية ١١

مقدمة : البيئة الاقتصادية للسياسة السعرية فى ظـــل الاصلاح الاقتصادى المصرى ١٢

أولا : المنهج الأول : منهج التشابك القطاعى ... ١٧

١ـ١ عرض النموذج ١٧

١ـ٢ نموذج البنك الدولى فى حساب أسعار الظل ٢٥

١ـ٣ استخدام المنهج المقترح فى الحساب الاقتصادى للتكلفة / العائد واختيـــار الأنشطة ٣٠

١ـ٤ الميزة النسبية وفق المنهج السابق ٣٢

ثانيا : المنهج الثانى : منهج البرمجة الخطية ٣٤

٢ـ١ عرض المنهج ٣٤

٢ـ٢ المحتوى التحليلى وتوجهات السياسة الاقتصادية فى نموذج البرمجة الخطية ٤٠

الجزء الثانى : سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى من منظـــور الطلب النهائى ٤٣

(١) مقدمـــــة ٤٤

(٢) الاطار النظرى والصياغة للنموذج ٦١

(٣) مشاكل القياس وفئات البيانات ٨٣

صفحة

الجزء الثالث : سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى من وجهة نظر الامكانيات الانتاجية (الاطار النظرى) .. ١٠٦

القسم الأول : استراتيجية رفع مستوى الامكانيات الانتاجية (خلفية عامة) ١٠٧

القسم الثانى : المنهجية ومشكلات القياس فى موضوع الامكانيات الانتاجية ١١٨

القسم الثالث : قضايا تحليلية خاصة التقدم التكنولوجى والانتاجية فى التحليل الاقتصادى المعاصر : نبذة تاريخية ١٣٦

الجزء الرابع : سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى ١٤٨

الاطار التنظيمى والتشريعى لتجارة مصر الخارجية ١٤٨

مقدمة ١٥٠

الاطار المؤسسى لتجارة مصر الخارجية ١٥٢

الاطار التشريعى للتصدير والاستيراد فى مصر ... ١٦٠

أثر التطور المؤسسى لتجارة مصر الخارجية على هيكل الصادرات والواردات ١٦٩

سلسلة من القضايا صدر منها :

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعماله فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية (ديسمبر ١٩٧٧)

(٢) Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continuad Occupation of Egyptian Territories April 1978

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (يونيو ١٩٧٨.)

(٥) دراسة اقتصادية فنيه لافاق صناعة الأسمده والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربيه حتى عام ١٩٨٥ ٠ (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذيه والغذاء والتنمية الزراعيه فى البلاد العربيه ٠ (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجاره الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهته (٦٩ / ١٩٧٠ ــ ١٩٧٥)٠ (اكتوبر ١٩٧٨)

(٨) Improving the Position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979 .

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ــ ١٩٧٦)٠ (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين ٠ (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسيه باستخدام نماذج البرمجه الرياضية فى جمهورية مصر العربيه ٠ (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠ / ٧١ ــ ١٩٧٨)٠ (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجاره الخارجيه والنقد الأجنبى وسبل ترشيدها ٠ (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثه أجزاء)٠ (يوليو ١٩٨٠)

(١٥) A Study on Development of Egyptian National Fleet June 1980

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ ــ ١٩٧٩ ٠ (ابريل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية ٠ (يونيو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعيه ٠
(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر)٠ (يوليو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقد الأجنبى (ديسمبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى (ثلاثة أجزاء) • (ابريل ١٩٨٢)

(٢١) التنمية الزراعيه فى مصر (جزئين) • (سبتمبر ١٩٨٢)

(٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحه للتغلب عليها (أكتوبر ١٩٨٣)

(٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية • (نوفمبر ١٩٨٣)

(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية واثارها على السياسات الزراعيه فى مصر • (مارس ١٩٨٥)

(٢٥) الهجرات الشماليه بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى • (اكتوبر ١٩٨٥)

(٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا • (اكتوبر ١٩٨٥)

(٢٧) سياسات وامكانات تخطيط الصادرات من السلع الزراعيه • (نوفمبر ١٩٨٥)

(٢٨) الافاق المستقبليه فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر • (نوفمبر ١٩٨٥)

(٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف افاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان • (نوفمبر ١٩٨٥)

(٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج • م • ع مع الاشارة للطاقه الاستيعابيه للاقتصاد القومى • (ديسمبر ١٩٨٥)

(٣١) دور المؤسسات الوطنيه فى تنمية الاساليب الفنيه للانتاج فى مصر (جزئين) • (ديسمبر ١٩٨٥)

(٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبه على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنه العامه الدوله واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى • (يوليو ١٩٨٦)

(٣٣) التفاوتات الاقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية • (يوليو ١٩٨٦)

(٣٤) مدى امكانية تحقيق الكفاء ذاتى من القمح (يوليو ١٩٨٦)

(٣٥) Integrated Methodology For Energy Planning In Egypt. Sept.1986 .

(٣٦) الملامح الرئيسيه للطلب على تملك الأراضى الزراعيه الجديده والسياسات المتصله باستصلاحها واستزراعها (نوفمبر ١٩٨٦)

(٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مارس ١٩٨٨)

(٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصريه • (مارس ١٩٨٨)

(٣٩) تقدير الايجار الاقتصادى للاراضى الزراعيه لزراعة المحاصيل الزراعيه الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ٨٠ ، ١٩٨٥ • (مارس ١٩٨٨)

(٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعيه وآثارها الاقتصادية (يونية ١٩٨٨)

٤١ــ بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنمية	اكتوبر ١٩٨٨
٤٢ــ نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والغاء	اكتوبر ١٩٨٨
٤٣ــ دور الصناعات الصغيرة فى التنميه دراسة استطلاعيه لدورها فى الاستيعاب العمالى	أكتوبر ١٩٨٨
٤٤ــ دراسة تحليليه لبعض المؤشرات الماليه للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعه	أكتوبر ١٩٨٨
٤٥ــ الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه	فبراير ١٩٨٩
٤٦ــ امكانيات تطوير الضرائب العقاريه لزيادة مساهمتها فى الايرادات العامه للدوله فى مصر.	فبراير ١٩٨٩
٤٧ــ مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر	سبتمبر١٩٨٩
٤٨ــ دراسة تحليلية لاثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير التنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠
٤٩ــ الانتاجية والاجور والاسعار ــ الوضع الراهن للمعرفه النظرية والتطبيقية مع اشاره خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠
٥٠ــ المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص الاستثمار المتاحه للتنمية	مارس ١٩٩٠

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر

تصدر هذه السلسلة عن معهد التخطيط القومى بالقاهرة منذ عام ١٩٧٨ ، لتقديم الانتاج الفكرى للهيئة العلمية للمعهد الذى يركز بصفة خاصة على المشكلات التى تواجه التنمية والتخطيط فى المجتمع المصرى سواء على المستوى القومى أو القطاعى أو المستوى الاقليمى . ويقترح السياسات الكفيلة بعلاج هذه المشكلات ودفع عجلة التنمية فى مصر .

والأعمال المنشورة فى هذه السلسلة هى فى معظم الحالات نتاج جهد جماعى لفرق العمل البحثية التى تتشكل فى المعهد لبحث قضايا عملية تواجه متخذ القرار ، وذلك بمنهج علمى سليم . وقد تنوعت القضايا التى تناولتها الأعداد المختلفة لهذه السلسة على النحو المبين فى الصفحات الأخيرة من هذا العدد ، بحيث أصبحت تشكل مكتبة علمية فى مجال التخطيط والتنمية فى مصر .

ويأمل المعهد أن يجد المفكرون والباحثون وصناع القرارات فى هذه السلسلة مرجعاً يرجعون إليه ويستفيدون منه على النحو الذى يثرى البحث العلمى ويفتح آفاقاً جديدة لتقدمه من جهة ، ويدعم العمل التخطيطى والتنموى على طريق الارتقاء بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع المصرى من جهة أخرى .

معهد التخطيط القومى – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة
تلفونات ٦٠٣١٦٦ – ٦٠٣٢٣٥ تلكس : ٩٣٢٦١
تلغرافياً : انسبلاننج القاهرة